المدرسة الوطنية للعلوم السياسية

قسم علم الإجتماع السياسي و العلاقات الدولية

موضوع الدراسة :

دور الدبلوماسية الإقتصادية في تحقيق التنمية الوطنية

دراسة حالة : ماليزيا – الجزائر

2016-2010

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .
تخصص : دراسات دبلوماسية

إعداد الطالبة :
بورنان إكرام

إشراف :
أ . شابي عبير

لجنة المناقشة

أ . خننو فاتح ..... رئيسا

أ .شابي عبير ..... مشرفا و مقررا

أ .هارون مليكة ..... مصححا ومناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

شكروعرفان

الشكر لله على توفيقي في إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر إلى أساتذتي على رأسهم مدير الدراسات الأستاذ **مغراوي لقمان**

كما أخص بالشكر الأستاذة المشرفة /**شابي عبير** وعلى مجهودها في تأطيرها لي ,

ولكل من ساهم في سير هذه الدراسة .

الإهداء

أهدي عملي هذا لوالدي ووالدتي اللذان لم يبخلا بدعمهما لي

وأخواتي ويئام و ليديا

لكل أساتذتي

لجدي و جدتي وكل أقاربي

وروح جدي بن يوسف تغمده الله برحمته

ولزملائي في المدرسة الوطنية للعلوم السياسية

وزملائي في تخصص الدراسات الدبلوماسية

وأخص بالذكر زميلتي شهات أمينة .

الملخص :

تتلخص هذه الدراسة في كون أن الدبلوماسية الإقتصادية وسيلة من وسائل الدولة التي تستعملها, على المستوى الوطني أم الدولي, على المستوى الداخلي للدفع بالإقتصاد الوطني وتطويره بصفة دورية , و على المستوى الدولي, تفعيل عدة آليات التي تقتضي تحرك الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية على المستوى الإقليمي و الدولي من عقد شراكات والحضور في المؤتمرات الدولية كل هذا بوضع المصلحة الوطنية أولوى أولوياتها .

Abstract

This study resumes the fact that the Economic Diplomacy is used by the government as tool to achieve prosperity and development in domestic level, and to achieve an important economic statue in international level, by activing many mechanisms.

Résumé

Cette Etude résume le faite que la Diplomatie Économique est utilisée par le Gouvernement comme un outil pour réaliser le Développement et la prospérité au niveau National et au niveau international par activer plusieurs mécanismes.

مقدمة

مقدمة :

شهد العصر الحديث خدمة الدبلوماسية لقضايا الإقتصاد و التنمية و السياحة في البلد حيث إستعملت العديد من الدول جهازها الدبلوماسي لخدمة قضايا نوعية مثمرة تعود بالفائدة عليها في ظل ما أملته عليها الظروف الدولية التي أصبح العامل الإقتصادي عاملا أساسيا و مسيرا للعلاقات الدولية .

إذ أصبح كل الإهتمام ينصب على الترويج لإقتصاد الدولة, وأصبح النشاط الدبلوماسي إنعكاس على التنمية والإنتعاش الإقتصادي كهدف أساسي لأغلب الدول ومنها أضحت الإرتباطات الإقتصادية و التجارية تعني ضرورة الإستمرار في علاقات دبلوماسية قوية بين البلدان وذلك حفاظا على المصالح الإقتصادية بالدرجة الأولى , و أنه أصبحت السياسة الخارجية لأي بلد إنعكاسا للسياسة الداخلية لها, وأحد أدوات تحقيق أهدافها إذ أصبحت جميع الدول تراهن على تفعيل الأنشطة الإقتصادية في أجهزتها الدبلوماسية, الأمر الذي قامت به الدول الاسكندنافية من تقليص كادرها الدبلوماسي وإعادة موضع بعثاتها في العواصم ذات الارتباط الاقتصادي الكبير معها، واستبدلت تمثيلها المقيم بتمثيل غير مقيم معزز بعشرات القنصليات الفخرية، وأجرت تعديلات في أهداف بعثاتها ووظائفها ، وإصلاحات في آليات عملها , ومن خلاله ما حققت بعض الدول من موقع متميز من خلال مشاركة المعلومات وإنشاء التجمعات الإقتصادية ,لأنها تقوم على سياسة رصد وتحليل الأوضاع الإقتصادية في الدول المعتمد إليها, وإرسال تقارير نوعية لوزارة الشؤون الخارجية لكي تستفيد منها القطاعات الأخرى في البلاد, إذ تنشط الدبلوماسية في تقديم تسهيلات و خدمات فنية لعمليات الإستثمارعن طريق حضور المؤتمرات الدولية التجارية, وإستحداث خلايا ووحدات إقتصادية في وزارة الشؤون الخارجية, و تستعمل الدبلوماسية الإقتصادية الآليات المتاحة كتظيم مجالس ومنتديات الأعمال والأيام الإعلامية بالداخل و الخارج و المشاركة في المعارض الدولية الهادفة إلى تلميع صورة الإقتصاد الوطني, وكذا تشجيع تبادل الوفود و البعثات الإقتصادية ,وجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

فأخذت ظاهرة الاهتمام بالعامل الاقتصادي بكل أبعاده التجارية والاستثمارية تزداد في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل أو تشابك المصالح والتجارة الحرة بين مختلف دول العالم حديثا ، وغدت الجوانب الاقتصادية المختلفة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية ، مما دعا الدول بأحجامها المختلفة إلى مزيد من الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية من أجل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة, ،,إذ نجد أن الدبلوماسية الإقتصادية إحتكت أكثر بالمجال الإقتصادي بفعل عدة تأثيرات و عوامل على رأسها العولمة و ظهور الفاعلين الخواص من الشركات المتعددة الجنسية, و رجال الأعمال المتدخلون في الاسواق المالية, الأمر الذي دفع عدة باحثين بالدعوة إلى النظر في إعادة تحديد تعريف آخر للدبلوماسية, بحيث يرى كل من **Saner & Yiu** أن الدبلوماسية الاقتصادية أخذت تتشكل

لتأخذ نموذجاً, أي تحولت الدبلوماسية من التركيز على العامل الإقتصادي كعنصر كمالي في تسيير العلاقات بين الدول إلى عامل مهم و محدد في تسييرها .

إشكالية الدراسة :

ترتكز الدبلوماسية الإقتصادية في إطار تحقيقها للتنمية الوطنية على عدة مرتكزات وتراعي عدة عوامل, بحيث تعتبر وسيلة من وسائل تحقيق التطور و الإزدهار والتنمية لأية دولة ,لكن كل هذا يستند إلى مجموعة متراصة من الشروط و المقومات, ليتم تحقيق ذلك في بلد ما .

- ❖ ماهي العناصر والمقومات التي تستند عليها الدبلوماسية الإقتصادية في الجزائر لتؤول إلى مشاركتها في التنمية الوطنية ؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف ظهرت الدبلوماسية الإقتصادية ؟ وماهي مقوماتها ؟
- ماهي الركائز و الدعائم الأساسية التي تساهم في إنجاح الدبلوماسية الإقتصادية ؟
- وماهي مميزات بيئة إقتصاد ماليزيا ؟
- هل للجزائر بيئة وأرضية تساعدها على تحقيق الدبلوماسية الإقتصادية ؟
- هل يمكن تحقيق الدبلوماسية الإقتصادية في حالة الضعف الإقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

- لا يمكن لنجاح الدبلوماسية الإقتصادية لدولة ما ان يتحقق بدون إقتصاد قوي مجهز لذلك.
- لا يمكن للدبلوماسية الإقتصادية النجاح بدون مراعاة عنصرين : ممثلين دبلوماسيين مهيئين ومتمكنين من ناحية الإطلاع بالإقتصاد الوطني و الإقتصاد الدولي .
- و إقتصاد وطني متين ,جاذب للإستثمار سواءا من حيث الضمانات الإقتصادية أم من الضمانات القانونية .

- يمكن إستدراك الضعف الإقتصادي لدولة ما الذي يؤول دون تطبيق الدبلوماسية الإقتصادية بتفعيل سبل التنمية الداخلية بالتركيز على الإصلاحات القاعدية .

أسباب إختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية :

يتمثل السبب الرئيسي الموضوعي لإختيار هذه الدراسة, مدى تأثر العلاقات الدولية عامة و العلاقات الإقتصادية خاصة بالعامل الإقتصادي, الذي وضعنا أمام دبلوماسية جديدة ذو معالم جديدة مرنة أكثر من خلال سعيها في تحقيق أهدافها و مصالحها الداخلية, ألا وهي الدبلوماسية الإقتصادية و على ضرورة إستغلالها للدفع بالتنمية الوطنية, والإستفادة من تجارب الدول التي نجحت دبلوماسيتها الإقتصادية على معرفة المقومات التي ساعدتها في ذلك .

الأسباب الذاتية

إهتمامي الشخصي بموضوع التنمية ومدى أهميتها في الدفع بالإقتصاد الوطني, بداية بدراسة نماذج إقتصادية ناجحة في العالم وإستنباط أهم العناصرالتي شاركت في تطور ذلك البلد, بالإضافة إلى إهتمامي بموضوع الدبلوماسية الإقتصادية وذلك لمدى نجاعتها ومشاركتها في تطور العديد من الدول .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراستنا في البحث في سبل الدفع بالتنمية المحلية عن طريق الدبلوماسية الإقتصادية لكن بشروط أهمها مراعاة نقاط قوة إقتصاد الوطني وصقله و إستغلاله خارجيا لجذب الإستثمار بالإضافة إلى إضفاء قيمة علمية مضافة, في ظل ندرة المراجع في هذا الموضوع ,و الأهم من ذلك أن دراستنا ثمنت العنصر البشري والذي إعتبرته الشرط الرئيسي لتطور أي بلد,أي بصفة عامة دراستنا بمثابة دليل بين أيدي المهتمين بالموضوع, حاولنا من خلاله الإلمام بكل أبعاد التي تفعل الدبلوماسية الإقتصادية في دولة ما .

مجالات الدراسة :

الحدود الزمانية : تقوم الدراسة بالتركيز على الفترة الزمنية الممتدة بين 2010 إلى2016 , لكن مالذي يجب تأكيده أنه لا يمكن الحديث و التركيز على فترة زمنية معينة بإقتطاعها من سيرورتها التاريخية وبإهمال

حقلها الزمني , بل يجب مراعاة الحلقة الزمنية لفهم طبيعة الموضوع وخاصة لفهم مرجعيته التاريخية, وسبب إختيارنا لهذه الفترة هو التركيز على الفترة الحديثة لموضوع الدراسة .

بالإضافة إلى أن فترة 2010 - 2016 عرفت تغيرات في الأسواق الدولية خاصة السوق البترولية, وبما

الجزائر دولة تعتمد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كبير,فإن هذه الفترة أثرت في الإقتصاد الجزائر ودفعته إلى تبني نظرة و نموذج إقتصادي جديد يضم أهداف جديدة, من بينها تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية لتحقيق التنوع الإقتصادي, من جذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة .

الحدود المكانية إختيار دولة ماليزيا أنموذجا, وذلك نظرا لتوفرها على مقومات إقتصادية عالية مساعدة لنجاح الدبلوماسية الإقتصادية, ومحاولة الإستفادة من هذه المقومات و معرفة ظروف نجاحها, علما أن حتى ماليزيا إتجهت نحو اليابان التي تعرف بصلابة إقتصادها وبتنميتها الإقتصادية للإستفادة منها .

المناهج المستعملة :

المنهج التاريخي : من خلال إستقراء لبعض المحطات التاريخية الهامة في دراستنا , والتركيز على أهم المحطات التي تميز بها كل من الإقتصاد الماليزي و الإقتصاد الجزائري

المنهج الإستقرائي : عرف الرفاعي الاستقراء على أنه :عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادىء عامة وعلاقات كلية, ففي المنهج الاستقرائي ينتقل الباحث من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام حيث يبدأ الباحث بالتعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل. ويشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج,

منهج دراسة الحالة : الذي قمنا من خلاله بجمع البيانات العلمية المتعلقة بكل من وحدة ماليزيا و الجزائر, ومن خلال القيام بدراسة أهم مرحلة التي مر بها النموذج الماليزي و مقارنته بالنموذج الجزائري و محاولة الإستفادة من النتائج المحصل عليها .

المنهج التحليلي : إستندنا في تحليلنا على مجموعة معطيات من وثائق, تقارير, إحصائيات, دراسات, أطروحات علمية, تصريحات صناع القرار, وذلك بهدف الإلمام بالموضوع أكثر ولتقديم تحليل موضوعي عن دور الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الوطنية إستنادا على تجارب الأنموذج الماليزي وأمثلة دول ناجحة إقتصاديا أمثال : اليابان و الصين .

المنهج الإستنباطي : إذ يعتبر منهج الذي ينطلق من الكل إلى الجزء, وإستعملنا هذا المنهج خاصة في الفصل الأول للبحث في كون أن الفرد هو قاعدة و منطلق التنمية الوطنية (مقدمة منطقية كبرى),فتعتبر

المقدمة المنطقية الكبرى هي عبارة عن مبدأ عام والذي يعتقد بصحته, من المسلمات, وأن المقدمة المنطقية

الصغرى هي المبدأ الخاص أو الظاهرة المبحوثة المتمثلة في دراستنا عن التنمية الوطنية والتي تنطبق مع المسلمات العامة. والتوصل إلى النتيجة يتم عبر سلسلة من المقارنات والقياسات والربط المنطقي بين المقدمتين.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا في دراستنا مجموعة من الصعوبات على رأسها ندرة المراجع سواءا في موضوع الدبلوماسية الإقتصادية عامة, أم في الدبلوماسية الإقتصادية للدولتي ماليزيا و الجزائر, خاصة باللغة العربية, إذ تم الإعتماد على مراجع بلغات أجنية, (إنجليزية, فرنسية), ومواقع إلكترونية .

عدم حصولنا على الإحصائيات الوافرة لدولة ماليزيا و قلة المراجع المتاحة, عدا المواقع الإلكترونية, ومجموعة من المقالات, والمواقع الرسمية للدولة الماليزية .

أدبيات الدراسة :

1- مذكرة لنيل الماسترللطالب: قدور إبراهيم , **دور الدبلوماسية الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات** ,المدرسة الوطنية للعلوم السياسية, قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية ,تخصص دراسات دبلوماسية, السنة الجامعية 2014-2015 , إذ هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بدور الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات للخروج من الإقتصاد الريعي إلى إقتصاد أكثر إنتاجية, إذ ركزت هذه الدراسة على واقع مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ودرست نقائصه, كما ذكر أيضا الآليات التي تستند إليها الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية.

2- كتاب **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة, دراسة مقارنة بالجزائر و ماليزيا**, للدكتورناصر يوسف, ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه في مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 2010.

شمل الكتاب دراسة موسعة للتجربة الإنمائية اليابانية ومقارنة لها بالتجربة الماليزية، ومقارنة لهذه الأخيرة بالتجربة الإنمائية في الجزائر, وركزت الدراسة إلى خلفية فكرية ممتدة، شملت حيزاً معتبراً في الفصول الأولى منها، من أجل الإضاءة على مفهوم التنمية الاقتصادية، وطبيعتها المركبة أو متعددة الأبعاد، من منظور إسلامي, في ضوء الأهمية المحورية للاعتماد على الذات عربياً وإسلامياً.وركز على العناصر

التالية : عن عناصر نجاح كل من التجربة اليابانية و التجربة الماليزية التي هي الأخرى إستفادت من التجربة اليابانية, عن التنمية وأنواعها مركز على التنمية بالإعتماد على الذات, وانتهى المؤلف إلى اقتراح المداخل المناسبة للتنمية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، من منظور متكامل يراعي العمق التاريخي، والدور المركزي للفاعل الإنساني، والوظيفة المحورية للدولة الإنمائية, وما بين الخلفية الفكرية والمقترحات النهائية، تقدم المؤلف ببحث معمق للتجربة الإنمائية اليابانية بالذات، ووصل البحث في تجربة ماليزيا بتجربة الجزائر، مستخلصاً الدروس المستفادة لعملية التنمية في الجزائر وسائر الدول العربية والإسلامية، من حيث شروط النجاح ودروس الإخفاق .

ضبط المفاهيم : سوف يتم التعرض لأهم المفاهيم التي ترتبط بموضوع مذكرتنا و التي من بينها : الدبلوماسية الإقتصادية ,الإقتصاد , الإقتصاد الدولي , الإقتصاد الوطني , التنمية , التنمية بالإعتماد على الذات, التنمية الشاملة, جذب الإستثمار الأجنبي المباشر, الإصلاح الإقتصادي .

تقسيم الدراسة :

سيتطرق **الفصل الأول** إلى التعريف بالدبلوماسية الإقتصادية, وعلى مرتكزاتها وبما تتأثر, أي حدود و أبعاد الدبلوماسية الإقتصادية, وسنركز أيضا في هذا الفصل على إبراز العلاقة بين الدبلوماسية و الإقتصاد, ومتى بدأت الحاجة إلى الدبلوماسية الإقتصادية, وكيف للدبلوماسية الإقتصادية أن تؤثر وتتأثر بالإقتصاد الوطني في ظل نظام دولي جديد, بحيث وفي ظل العولمة أصبح الإقتصاد يؤثر في موازين قوى العلاقات الدولية عامة, والعلاقات الدبلوماسية خاصة, ثم سنتطرق في المبحث الثاني عن علاقة الدبلوماسية الإقتصادية بالتنمية الوطنية و سنتعمق في الطرح, عند تركيزنا على الفاعل البشري الذي يعتبر نقطة إنطلاق و قاعدة كل نموذج إقتصادي ناجح.

ثم سنركز في **الفصل الثاني** على دور الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الوطنية بدراسة نموذج ماليزيا الإقتصادي,وسنركز على مقومات نجاح النموذج الماليزي الذي يعتبر الأساس في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر, سندرس أيضا كيف للقادة الماليزين خاصة مهاتير محمد الذي يعتبر رجل النهضة الماليزية, بسبب ما حققة من قفزة نوعية في إقتصاد بلاده, ثم في الأخير قمنا بإستخلاص معادلة التي شاركت في الدفع بالإقتصاد الماليزي, فالدفع بالدبلوماسية الإقتصادية للبلد .

في **الفصل الثالث** سنتطرق إلى الحاجة إلى النهوض بالدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية كأداة لتحقيق التنوع الإقتصادي, و الدفع بالإقتصاد الوطني بإصلاحه داخليا و الترويج له خارجيا عن طريق كوادر مؤهلة لذلك,في ظل ما يشهده الإقتصاد الجزائري حاليا تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية أداة واعدة لتحقيق ذلك, كما

سندعو إلى الإستفادة من النموذج الماليزي الذي يعتبر من النماذج الناجحة حول العالم, لكن كل هذا بمراعاة خصوصيات الجزائر.

الفصل الأول

المدخل النظري للدبلوماسية الإقتصادية و دورها في تحقيق التنمية

مدخل إلى الفصل الأول :

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ماهية الدبلوماسية الإقتصادية في عالم اكتسحه العامل الإقتصادي وأصبح يسير العلاقات بين الدول في ظل العولمة وظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية, إذ غير من ملامح الدبلوماسية لكي تتنازل على بعض رسمياتها وتصبح أكثر مرونة كل هذا تحقيقا للمصالح الوطنية,و التي من أولوياتها تحقيق التنمية الوطنية, إذ لا يمكن ضبط تعريف واحد للتنمية, لكن يمكن ضبط مقوماتها, كخيار التنمية بالإعتماد على الذات التي يعتبرعمادها الوقوف عند موارد الوطن من موارد طبيعية و موارد بشرية وحسن إستغلالها والإستفادة منها .

سنتناول هذه النقاط في المباحث التالية :

المبحث الأول : الدبلوماسية الإقتصادية مقاربة نظرية

المبحث الثاني:التفسير النظري لعلاقة الدبلوماسية الإقتصادية بالتنمية الوطنية الشاملة

المبحث الأول : الدبلوماسية الإقتصادية مقاربة نظرية

قبل الغوص في موضوع الدبلوماسية الإقتصادية و المساس بكل جوانبه و عناصره لا بد من التوقف عند محطة المقاربة النظرية , للتعريف بالدبلوماسية الإقتصادية , وقبل ذلك لا بد من ذكر أصولها التاريخية وظروف نشأتها, و خاصة ما الذي أدى و دفع بظهورها .

سنتطرق إلى الدبلوماسية كوحدة تحليل في ظل التغيرات القائمة في بيئتها و سنستطيع بنهاية هذا المطلب الإجابة عن السؤال هل الدبلوماسية ثابتة , أم تتغير بتغير بيئتها .

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن ظهور الحاجة إلى الدبلوماسية الإقتصادية

ظهر مصطلح الدبلوماسية الإقتصادية مع نهاية القرن 19, إلا أن الدبلوماسية الإقتصادية كممارسة قديمة قدم التاريخ إذ أن من مظاهرها, المعاملات التجارية قديما, إذ عرفت العلاقات بين الدول قديما بعلاقات تجارية بحتة,فكانت سببا لظهورالعلاقات القنصلية أولا فالعلاقات الدبلوماسية, بحيث انشاء العلاقات التجارية ساهمت في انشاء بعثات قنصلية مقيمة, الأمر الذي سبق بمدة طويلة انشاء البعثات الدبلوماسية فلم تنشأ هذه الأخيرة إلا بعد مؤتمر واستفاليا *

و أن العلاقات الدولية في مجملها ظهرت نتاجا لإحتكاك الدول ببعضها البعض إذ تعتبر المعاهدة المبرمة بين ملكي **لاقاش و أوما Lagach et Umma** * أقدم معاهدة إذ يعود تاريخها إلى 3000 سنة قبل الميلاد ,ومهامها تعزيز التجارة بين الشعوب .

كان نطاق العلاقات القنصلية يتسع بإتساع التبادل التجاري بين الدول , ومضمونها وحجمها يتطوران بتطور مضمون وحجم العلاقات الدولية , إذ أن التجارة الدولية في مراحلها الأولى ظهرت في هذه الحقبة بعد إنتقال المجتمعات البدائية من الحياة الزراعية إلى مرحلة التصنيع و التسويق في شكلهما البدائي , مما دفع التجار للبحث عن أسواق لمنتجاتهم خارج نطاق قبائلهم ,و كانت الدول تنظر للشخص الأجنبي بعداء وتبيح مصادرة أملاكه و حتى إستعباده , الأمرالذي دفعهم إلى وضع مراكز لحماية مصالح الأجانب من التجار وإتاحة لهم الإقامة في أحياء خاصة بهم .

*يعتبر مؤتمر واستفاليا 1648 هي المعاهدة التي تم توقيعها عام 1648 في مونستر (ألمانيا) ، الأمر الذي أدى بانتهاء حرب الثلاثين عاما بين البروتستان و الكاثوليك ,و ماإنجر على هذا المعاهدة ,إعادة رسم الحدود الدولية أي السيادة الوطنية وبالتالي ظهورمبدأ الولاء للدولة لا للدين .

* **لاقاش وأوما** مدينتان سوماريتان قديمتان كانتا تقعان في جنوب بلاد مابين النهرين .

و أخذت المهام التجارية حيزا كبيرا من المهام القنصلية قديما , إذ تولت العديد من البعثات الأجنبية مهام تجارية مختلفة , من أمثلة التجارة السائدة آنذاك تجارة الحرير وغيرها من أنواع التجارة التي أقيمت بين الصين ومدن صور وطرابلس وعكا الفينيقية, وكان التجار يسلكون لبلوغ هذه المدن طريقا برية عبر آسيا عرفت بطريق الحرير إذ هناك خارطة قديمة في المتحف التاريخي ببكين تشير إلى طريق الحرير بين المدن الفينيقية و المدن الصينية [1] .

الخريطة 1 : تمثل الطريق الحرير القديم الرابط بين المدن الصينية و المدن الفينيقية و المبين بالخط الأحمر ,من موقع www.atlasworld.com .

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم بعد مرحلة الكساد الكبير في الولأيات المتحدة الأمريكية و اكتسب دورا أوسع تدرجا بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي عن طريق إدراج الجانب الاقتصادي أكثر [2] والتي تمارسه مختلف أطراف الدبلوماسية الرسمية و الغير الرسمية و شهدت الدبلوماسية الاقتصادية سلسلة من التطورات أهمها إتجاه العالم نحو تحرير التبادلات التجارية العالمية وإلى اللجوء إلى التبادلات بين مختلف إقتصادات العالم و الإتجاه إلى إقتصاد السوق بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية

و ذلك مع ظهور العولمة الإقتصادية ومع إتساع ميدان العلاقات الدولية، لم تعد الدبلوماسية التقليدية هي

[1] أنظر ,عاصم جابر, **الوظيفة القنصلية و الدبلوماسية في القانون و الممارسة ,دراسة مقارنة,** (بيروت : منشورات بحر المتوسط , الطبعة الأولى ,سنة 1986) ص ص 22 – 23 .

[2] Pyrros Papadimitriou and Victoria Pistikou ,'' ***Economic Diplomacy in National Security*** '' , (Greece : University of peloponnese , Procedia Economics and Finance ,2015) p p 129 – 145

الآلية الوحيدة التي تستعملها الدول لمتابعة علاقاتها مع غيرها من الدول فقد مكنها التقدم وروح الانفتاح من إحداث وسائل و أساليب أخرى مكنتها من مواكبة هذه التطورات خاصة , و من بين متجليات هذه التطورات

- فخلال القرن العشرين تم الإنتقال من نظام الإكتفاء الذاتي و العزلة نتيجة التخطيط الإشتراكي إلى سياسات إقتصادية أكثر إنفتاحية و إندماجية أي أنه و بعد سقوط الإتحاد السوفياتي تم التخلي على المواقف الرافضة للإندماج مع العالم وكخطوة أولى للإندماج في المنظمات الإقتصادية العالمية المنادية للإندماج : كمنظمة التجارة العالمية OMC و صندوق النقد الدولي IMF , و البنك الدولي ,إذ أصبح الإندماج شرطا ضروريا [1] .
- دعا منظرو الليبرالية مثل **آدم سميث** و**ديفد ريكاردو** إلى ضرورة إزالة أي عقبات ومعيقات أمام التجارة الحرة، سواء ما تعلق منها الرسوم الجمركية أو الحواجزالضريبية، مثل فرض حصص الاستيراد,وتتمثل حجة الليبراليين في دفاعهم عن التجارة الحرة في أن هذه الأخيرة تحفز المنافسة والتخصص على مستوى العالم، وتقود بالتالي إلى الفعالية والكفاءة والبحث المستمرعن الجودة والإنتاج بأقل التكاليف .[2]

- فشهدت التجارة الحرة دفعة قوية بعد الحرب العالمية الثانية وبإيعاز من القوى الكبرى (الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية) التي وقعت على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المنظمة العالمية للتجارة حاليا ,في أكتوبر1947 ,فتعززت التجارة الدولية كثيرا بعد انهيارالاتحاد السوفياتي والتحاق الكثير من بلدان المعسكر الشرقي ودول حركة عدم الانحياز تدريجيا بمنظمة التجارة العالمية التي أنشئت في جانفي 1995.
- بدأت مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تميزت برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي،وذلك إثر الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية OMC عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام 1996, وهو ما أخاف الدول النامية والفقيرة من تغّول اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أميركا واليابان وأوروبا على حساب اقتصادياتها النامية أو العاجزة , بحيث أثّر ميلاد المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب و زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87 % من واردات العالم و94 %من صادراته, وأجبرت دول الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية

[1] جيفري بيجمان ,ترجمة محمود صفوت حسن , **"الدبلوماسية المعاصرة "** ,(القاهرة :دار الفجر ,الطبعة العربية الأولى ,سنة 2014) ص ص 192 – 194 .

[2] عبد الوهاب محمد جواد الموسوي, **"الليبرالية والأزمات, دراسة الواقع الإقتصادي للبلدان المتحولة"**,(العراق:داراليازوري,الطبعة2 ,2010) ص ص 209 – 300 .

على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، وصار فرضا على دول الجنوب الانضمام للمنظمة [3] .

و بالتالي , ما فرضه العالم من تطور في تقنيات التكنلوجيا و التبادل المستمر و المتطور بين إقتصاديات دول العالم و ظهور فاعلين جدد من غير الدول من شركات متعددة الجنسية* , واللجوء أكثرللإقتصاد الحر وظهور مناطق التبادل الحر وعولمة الإنتاج أصبحت الدبلوماسية مدعوة إلى إعادة النظر في وضائفها الإقتصادية لإستجابة للطلبات المستجدة للمتعاملين بهدف إعادة لضمان إستعادة وضائفها القديمة بصيغة جديدة .

لأنه و في ظل هذه التطورات لا يوجد دبلوماسية بدون إقتصاد, وذلك راجع إلى تطور مكانة عامل الإقتصاد من عامل ثانوي , في فترة الحرب الباردة بسبب العامل الإيديولوجي و العامل الجغرافي اللذان كانا يمثلان العاملان المهيمنان في الساحة الدولية, حتى أصبح العامل الإقتصادي عامل أساسي ومهم جدا في العلاقات الدولية أي نستنتج أن الدبلوماسية الإقتصادية كانت موجودة منذ القدم لكن ممارستها كانت ممارسة ضمنية [1] .

المطلب الثاني : ماهية الدبلوماسية الإقتصادية

فرضت المتغيرات التي طالت النظام العالمي وعولمة الاقتصاد متسارعة الوتيرة تطورمفهوم الدبلوماسية التقليدية ,فلم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصرعلى إدارة العلاقات السياسية بين الدول، بل اتسع ليشمل مجالات عدة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية ,ففي ظل التكامل بين المجالين السياسي والاقتصادي وصعوبة الفصل بينهما، يبرز الاقتصاد باعتباره وسيلة من الوسائل الدبلوماسية لتعزيز التعاون بين الدول، وفي الكثير من الأحيان أيضاً كوسيلة من وسائل الضغط , إذ أن الدبلوماسية الإقتصادية هي فرع من الدبلوماسية العامة .

نستنتج من الأمر أن هناك دبلوماسية تقليدية و دبلوماسية إقتصادية ,إذ أن مفهوم الدبلوماسية التقليدية, واسع و مرن وقبل التطرق لمفهوم الدبلوماسية الإقتصادية نذكر بعض تعريفات الدبلوماسية :

المفهوم التقليدي للدبلوماسية :

- هو علم ,فن و مهنة تسيير العلاقات بين الدول و الكيانات الأخرى , إذ تخضع للقانون الدولي العام ,

---

[3] **"منظمة التجارة الدولية و عولمة الإقتصاد"** , نقلا على الرابط
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/D228FA8F-9766-48B3-AE0A-CBAD51639864 ,بتاريخ 03/03/2017 على الساعة 18:42 .

*الشركات التي تؤسس من أكثر من دولة واحدة، وفي أكثر من دولة واحدة عملاً بمجموعة قواعد ,عرفها محسن شفيق : ذلك المشروع الذي يتكون من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمارففي مناطق جغرافية متعددة.

[1] E Wayne Nafziger n,"The Economics of developping countries", (2nd edition1990) ,p p -47 - 49

وتلجأ إلى حل النزاعات التي قد تنشأ بينهما بالطرق السلمية الودية, بطريقة تؤول دون خرقها لمبادئ القانون الدولي العام عامة , و قواعد القانون الدبلوماسي خاصة .

- تعني تسسيير العلاقات بين الدول, لكن مع تطور الزمن و ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية أدى الأمر إلى إتخاذ الدبلوماسية منحى جديد في ظل تحقيقها لمصالحها [1]
- استخدم لفظ الدبلوماسية Diplomacy لأول مرة في بلاد اليونان ليشير إلى الوثائق المطوية التي يتبادلها حكام المدن الإغريقية في علاقاتهم ا لرسمية, كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي أو الحاكم لبعض الأفراد.[2]
- ويرى **هارولد نيكلسون** أن هذه الكلمة مشتقة من الفعل اليوناني diploma ومعناها يطوي, وهى تشير إلى الوثائق المطوية بشكل معين التي قد صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية الرومانية لتمنح حامليها امتيازات معينة في تنقلاتهم عبر طرقها، كما اعتاد الملوك والأمراء على منح بعض الأفراد صكوكا ووثائق مطوية تسمح لهم بالتمتع بامتيازات خاصة .
- ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت كلمة الدبلوماسية تأخذ معناها المتعارف عليه الآن، وخاصة بعد مؤتمر فيينا لسنة 1815 فتطور مدلول الدبلوماسية ونطاقها وأساليبها ناتج عن تطور المجتمع الدولي نفسه، بحيث أصبح اصطلاح دبلوماسية يطلق للدلالة علي معان متعددة منها تعريفات الباحثين التالية :
- تعريف **أرنست ساتو Ernest Satow** بأنها : " هي إستعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول ".
- تعريف **هارولد نيكلسون** : " الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو عنطريق معالجة إدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء و الممثلين الدبلوماسيين فهي عمل و فن الدبلوماسين " .[3]
- "تعريف **معجم الليتريه** بأنها : "معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول."[4]
- تعريف **برادیه فودریه Fodere.P** بأنها : "فن تمثيل الحكومات ومصالح الدول من قبل الحكومات والدول الأجنبية، السهر على حقوق المواطن ومصالحه وكرامته حتى لا تمس في الخارج، وكذلك إدارة الشؤون الدولية، وإدارة المفاوضات السياسية أو متابعتها وفقا للتعليمات

---

[1] مصطفى الديماني, **"الدبلوماسية الدولية في عالم متغير"** ,موقع الحوار المتمدن, تقلا عن الموقع http://m.ahewar.org/s.asp?aid=381188&r=0&cid=0&u=&i=6873&q, بتاريخ 03/03/2017 على الساعة 14:30

[2] سعيد أبو عباه,**"الدبلوماسية, تاريخها, أنواعها, قوانينها"**, (عمان,دار الشيماء للنشر و التوزيع,الطبعة الأولى,2009) ص 11 .

[3] هشام محمود الأقداحي,**"العلاقات الإستراتيجية الدولية"** ,(القاهرة,مؤسسة شباب الجامعة, الطبعة الأولى ,2014), 169- 171

[4] شفيق عبد الرزاق السمرائي , **" الدبلوماسية"** , (لندن : دار الحكمة, الطبعة الثانية 2011) ص ص 09 -11

الصادرة بشأنها "[1]

تعريف معجم أكسفورد : "عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة، وهى طريق تسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، كما أنها المهمة الملقاة على عاتق الدبلوماسي أوقل منه فئة "[2]

فالدبلوماسية هي أساسا إدارة العلاقات الرسمية بين الدول، فهي تقوم على الاتصالات فهي علم وفن **علم** : يدرس كيفية إدارة وتنظيم تلك العلاقات وتبادل البعثات وتسوية الخلافات، كما أنها تعتمد على مناهج ولها أصول , مبادئ و قواعد .

فن : يعكس أسلوب ممارسة العلاقات الدبلوماسية بواسطة السفراء و المبعوثين -

الخاصة أساسها اللباقة الفطنة [3] .

أما **الدبلوماسية الإقتصادية :**

هي فرع من فروع الدبلوماسية بالإضافة إلى كونها دبلوماسية براقماتية واقعية تراعي بالدرجة الأولى وبطريقة معلنة عن مصالح الدولة, رغم أن هدف الدبلوماسية عامة و حسب المادة 03 من إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة1961* هو العمل على حماية مصالح الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها . وتهتم الدبلوماسية التقليدية بحماية مصالح الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها أما الدبلوماسية الإقتصادية لا تقتصر فقط على حماية مصالحها بل تحقيق مصالحها خاصة الإقتصادية منها ,عن طريق تقمص الدبلوماسي لدورالخبيرالإقتصادي الذي يراعي وبصفة دقيقة مصالح دولته عن طريق إستعماله أدوات ووسائل من بينها :

أنه يستعمل التفاوض الغير الرسمي للوصول إلى أهدافه ,كما يكمن دور الدبلوماسي في الدبلوماسية اللإقتصادية بإضطلاعه على كل أساسيات الإقتصاد الدولي و مبادئ الإستثمار لكي يواجه عالم تمتزج فيه تقنيات الممارسة الدبلوماسية والمهارة الإقتصادية بإقتناص كل الفرص المتاحة أمامه والتي من شأنها زيادة

---

[1] شفيق عبد الرزاق السمرائي , **نفس المرجع** ,ص ص 09 -11 .

[2] من محاضرات د. حنان اخميس- دراسات دولية," **تاريخ الدبلوماسية" ,** نقلا من الرابط http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-t-1.htm بتاريخ 23/02/2017 على الساعة .

[3] أدونيس العكره ,**من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية, (** بيروت : دار الطليعة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 1981) ص ص 22 . 23

* أهم وضائف البعثة الدبلوماسية بمايلي :

- تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها .
- **حماية مصالح الدولة المعتمدة و مصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي** التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها .
- إستطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها بجميع الوسائل المشروعة ,وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة المعتمدة .
- تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة و الدولة المعتمد لديها وإنماء علاقاتهما الإقتصادية و الثقافية و العلمية .

ب – يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه الإتفاقية على أنه يمنع البعثة الدبلوماسية من مباشرة الوضائف القنصلية .

فرص تعظيم الفوائد لتحقيق مصالح بلاده و تحقيق دبلوماسية إقتصادية التي تتطلع الى تعظيم المنافع وزيادة هامش المناورة السياسية وبناء التحالفات الاقتصادية [1]

بناء على تعريفات **Baine** و **Woolcock** في كتابهما ,يمكننا تحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة ب :

- مجموعة الأنشطة (سواء فيما يتعلق بأساليب وعمليات صنع القرار الدولي) العابرة للحدود من الأنشطة الاقتصادية (التصدير والاستيراد والاستثمار، القروض والمساعدات) من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية المتبعة في العالم .

فحسب **Baine** و **Woolcock** تتكون الدبلوماسية الاقتصادية ثلاثة عناصر:

- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات السياسية للتأثيرعلى التجارة والاستثمارات الدولية، لتحسين أداء الأسواق أو لمعالجة إخفاقات السوق والحد من تكاليف ومخاطرالمعاملات عبرالحدود بما في ذلك حقوق الملكية .
- يضم هذا الحقل الفرعي للدبلوماسية الاقتصادية السياسة التجارية، وأيضا العديد من أنشطة المنظمات غير الحكومية .
- بالإضافة إلى استخدام الأصول الاقتصادية والعلاقات الإقتصادية بهدف تعزيز المنافع المتبادلة للتعاون وتعزيزالعلاقات المستقرة سياسيا، أي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي ,كما يحتوي على السياسات الإقتصادية والاتفاقات التجارية الثنائية (التي تستهدف مناطق التجارة المحددة جغرافيا) أوإستعمال العقابات والإقتطاعات الإقتصادية كما في حالة المقاطعة والحظر,أي أنه هناك شكلان للمعاملات الإقتصادية (في العلاقات الإقتصادية) في إطار الدبلوماسية الإقتصادية [2]

إيجابية تتمثل أساسا في :

- المساعدات ,المنح , القروض ,التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة والهدف منها المساعدة في إطار التعاون الإقتصادي , وإحلال التوازن في المجتمع الدولي وتعزيز التحالف من أمثلة الدول التي تقدم مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق وكالات و منظمات متخصصة في هذا المجال ومنتشرة فروعها في مختلف أرجاء العالم وينجرعلى هذه المساعدات نوع من التأثير السياسي ومن أشكالها : أسلحة , معدات , ملابس , تجهيزات ,إتصالات

[1]Rapport de la comission Diplomatie Economique ,(**Conseil National du Commerce exterieur**), 13 juin 2000 p p 4 - 8

[2]Nicholas Bayne and Stephen Woolcock , "***The New Economic Diplomacy* ,*Decision Making and Negociation in international economic Relation*''** ,(UK , the london school of Economics and . political Science .Third Edition 2011) p p 1 – 17

من آثار الإعتماد على المساعدات :تبقى الدول تحت سيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكريا من خلال القواعد العسكرية تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية ذات المدى البعيد

أما عن الآثارالسلبية فتتمثل في المقاطعات الإقتصادية, منع الإستيراد, زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلبا على الدول المصدرة والهدف منها وسيلة ضغط وتهديد [1].

سبل تعزيز المناخ السياسي المناسب والبيئة الاقتصادية والسياسة الدولية لتسهيل وتكريس هذه الأهداف.عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف وهو المجال من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي, أي أن الهدف من وراء الدبلوماسية الإقتصادية هو الإندماج و المشاركة في المنظمات الدولية أكثر وإقامة شراكات ,والمشاركة في المؤتمرات الإقتصادية, نظرا لمشاركة هذه اللآليات في الدفع بأهداف الدبلوماسية الإقتصادية.

كما يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية استخدام مقوماتها الإقتصادية للتأثيرعلى الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة, وتستخدم الدبلوماسية الإقتصادية كوسيلة عندما تتجه الدولة نحو العالم الخارجي لزيادة من ربحها و فائدة في إقتصادها الوطني وزيادة دخلها القومي في كل المجالات من بينها التجارة , الإستثمار,وكل أشكال الممارسات والتعاملات الإقتصادية التي تعود بالفائدة عليها على جميع الأصعدة , الصعيد الثنائي , الإقليمي , أو المتعدد الأطراف[2].

كما تتمثل أيضا في إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد, بالترويج للصادرات والاستثمار ونقل التكنلوجيا وإدارة الدعم الفني أو التعاون التنموي , وأنها أيضا إدارة الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الثنائي والمتعدد، ولذلك فهي أداة رئيسية لتطوير تعاون فعال على جميع المستويات .

سمات الدبلوماسية الإقتصادية :

الدبلوماسية الإقتصادية هي فن إقتناء وإستغلال نقاط قوة الدولة إقتصاديا أي تسخيرالقوى

---

[1] علي أبو فتاح أبو شرارة , **"الإقتصاد الدولي النظريات و السياسات"**, (بيروت ,دار المسيرة للنشر و التوريع و الطباعة,الطبعة الرابعة, 2015) ص ص 29 – 39 .

[2] **The Role of Embassies''** , Kishan S Rana , Bipul Chatter jee, " نقلا عن الموقع http://www.cuts-international.org/pdf/Chapter1_Kishan-S-Rana_and_Bipul-Chatterjee.pdf بتاريخ : 04/16/2017 بساعة 17:55 .

الإقتصادية لدولة ما لخدمة السياسية الخارجية لها ,و توضيف أدوات السياسة الخارجية لتعزيز القوة الإقتصادية لخدمة الأهداف السياسية والإستراتيجية للدولة وإستخدام السياسة لخدمة الإقتصاد, فهي دبلوماسية ترويجية تهدف بالدرجة الأولى للترويج عن الدولة إقتصاديا لجلب المستثمرين والقيام بالإشهار لهم ,لكن للترويج لها يجب و قبل كل شيء بتلميع صورتها داخليا ثم خارجيا .[1]

داخليا :	**خارجيا :**
مسؤولية الدولة بإنشاء إقتصاد واعد أو إصلاحه والقيام بمجهودات متواصلة لإستصلاحه ,ليكون له مكانة هامة خارجيا وذلك بالتركيز على التخطيط*, بدراسة الأوضاع الداخلية جيدا بهدف وضع إستراتيجيات خاصة الإستراتيجيات القريبة و المتوسطة المدى .	**مهمة السفير بمهاراته , و فطنته و مكتسباته ممهاراته التفاوضية**

جدول رقم 1 : من إعداد الطالبة ,الترويج للإستثمار .

إذن لكي تروج صورة دولة ما بصورة جيدة لا يمكن ذلك إذا كان إقتصادها هشا وغير قادر على رفع تحديات جديدة خاصة التحديات الدولية ,ففي هذه الحالة إذا لم يتمكن السفير من جلب مستثمرين السبب يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر مناخ مشجع على الإستثمار داخليا ,أي لا يجب إلقاء اللوم على الدبلوماسي لأن الدبلوماسي وفي إطار الدبلوماسية الإقتصادية فإنه يتعامل مع كبار رجال الأعمال و المستثمرين والذين بدورهم وكخطوة أولى قبل تعاملهم معها تجري دراسة معمقة عن مناخ الأعمال محل الإستثمارفبصفة عامة الدبلوماسية الإقتصادية هي اللجوء إلى الآليات و الوسائل السياسية لتحقيق أهداف إقتصادية , و اللجوء آليات و وسائل إقتصادية لتحقيق أهداف سياسية

[1]Kishan S Rana,'' **Economic Diplomacy ,the Experience of Developping countrie** **, p p 1 – 32** نقلا عن الموقع http://www.cuts-citee.org/cds03/pdf/cds03-session1-02.pdf , بتاريخ 12/4/2017 على الساعة 18:00 .

*التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفاً لتحقيق أهداف محددة»، ويعد التخطيط من أهم وظائف الإدارة العامة، وهو الفكرة التمهيدية السابقة لتنفيذ أي عمل من الأعمال. ومن خلال التخطيط يستطيع القائد الإداري تحديد الهدف المنشود والوسائل الكفيلة بتحقيقه بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب

فهي توازن بين العناصر السياسية و الإقتصادية للدولة أو بين العامل السياسي والعامل الإقتصادي [1]

يغلب على الدبلوماسية الإقتصادية مبدأين :

الأول : السفير هو ممثل دولته و المكلف بالمهمة والأهداف التي وضعتها الدولة في إطار الدبلوماسية الإقتصادية

الثاني : كيفية إدراج الجهات الفاعلة الغير الحكومية (الفاعلين غير الحكوميين) إلى الدبلوماسية الإقتصادية[2] علما أن الدبلوماسية التقليدية تضم الجهات الرسمية فقط .

الفرق بين الدبلوماسية التقليدية و الدبلوماسية الإقتصادية :

- كون الدبلوماسية التقليدية أكثر رسمية على الدبلوماسية الإقتصادية .
- تضع الدبلوماسية الإقتصادية المصالح الإقتصادية للدولة على رأس قائمة أولوياتها .
- و تضع الدبلوماسية التقليدية ترقية العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف بالدرجة الأولى .
- تعمل الدبلوماسية الإقتصادية على إعتماد وسائل وطرق أكثر مرونة وأكثرسرعة في تحقيق لأهدافها كالمفاوضات الغير الرسمية .
- خلافا للدبلوماسية التقليدية التي ممثليها (رئيس الجمهورية , ثم وزير الشؤون الخارجية , ثم السفراء
- فإن الدبلوماسية الإقتصادية لها معنيون كثيرون خلافا للدبلوماسية التقليدية , المتمثلون في :
- الوكالة العامة ,الوزارات ,الهيئات الوطنية , الهيئات الفرعية لها ,الوزارات , المديريات العامة التابعة للوزارات .
- بالإضافة إلى إدراج القطاع الخاص في مسار عمل الدبلوماسة الإقتصادية ,إذ أنه يشارك في عملية إتخاذ القرار للتأثير على الموقف التفاوضي بهدف البقاء في السوق التنافسية سواءا العالمية أو الإقليمية .
- فيعود الهدف من إدراج القطاع الخاص في عمل الدبلوماسية الإقتصادية :
- كون القطاع الخاص متمكن من رصد تطورات السوق وهومتمكن في الميدان الإقتصادي , مضطلع على كل أبجديات و أساسيات الإقتصاد الوطني و الدولي , وأساسيات الإستثمار, لأن موضوع الإقتصاد الدولي يتضمن قضايا مهمة شائكة ومؤثرة على الإقتصاد الوطني [3].

[1]Annexe technique développement internationale des entreprises ,"quel apport de la diplomatie "

[2]Amra Nušinović, Erkan İlgun ,"**Economic Diplomacy and Business Negotiation- managerial approach**" International Burch University, Faculty of Management Sarajevo, Bosnia and Herzegovina. , p p 285 286

[3]Harun ur Rashid ," ***Economic Diplomacy in South Asia", (Adress to the Indian Economy And Business ,update 18 August 2005 ,) p p 2 - 3***

تقوم الدبلوماسية الإقتصادية بتحيين أهدافها و إستراتيجياتها مع مستجدات العالم الإقتصادي إذ تستعمل عدد كبير من الأدوات :

تضم طيف من التدابير من التفاوض الغير الرسمي إلى التطوع التعاوني ,اللوائح حتى اللوائح الملزمة فالكفاءة الإقتصادية في مفهومها الواسع , تضم كل من الحوافز الإقتصادية أي العنصر التعاوني

كما تضم العنصر الردعي , العقوبات الإقتصادية ,إكتساب معارف إقتصادية , أي بالإضافة إلى الدورالسياسي للدبلوماسي ففي إطار الدبلوماسية الإقتصادية فسيصبح الدبلوماسي بمثابة خبير إقتصادي , ملم بما يجب إلمامه من معلومات ومكتسبات في الميدان الإقتصادي, فيكون ملما في المجال الإقتصادي , خاصة إقتصاد بلاده , لأن مهمة الدبلوماسي في إطار الدبلوماسية الإقتصادية مقارنة بالدبلوماسي في إطار الدبلوماسية العامة, هي التعريف بإقتصاد بلاده وتلميع صورتها بالإضافة إلى جذب الإستثمارو العمل جاهدا على ترقية المكانة لإقتصادية دوليا لبلاده [1] .

تهتم الدبلوماسية الإقتصادية ببلورة و تسيير العلاقات الإقتصادية بين الدول, إذ ظهرت الحاجة إلى الدبلوماسية الإقتصادية مع ظهور العولمة الإقتصادية ,وظهور فاعلين جدد من دول و منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية, رجال أعمال, ومستثمرين .

الدبلوماسية الإقتصادية لا تهتم فقط بالعلاقات السياسية بين الدول, بل تضم كل من العلاقات الإجتماعية ,السياسية ,الثقافية , الإقتصادية ,أي أن النسق موسع أكثر ,كل هذا داخل شبكات من الفاعلين المحليين و غير الرسميين داخل بيئة نظامية

أي تحولت الدبلوماسية من التركيز على العامل الإقتصادي كعنصر كمالي في تسيير العلاقات بين الدول إلى العامل الإقتصادي عامل مهم و محدد في تسييرها[2]

الفرق بين الدبلوماسية الإقتصادية و الدبلوماسية التجارية :

الدبلوماسية التجارية :

هي عمل شبكة من الفاعلين العامين و الخواص الذين يعملون على تسيير العلاقات التجارية و دعم كل المعاملات التجارية بإستخدام القنوات الدبلوماسية ,مثال إستثمارالصين في قارة إفريقيا

فظهرت الدبلوماسية التجارية مع تأميم الصناعة في العديد من دول العالم في سنوات الخمسينات إلى السبعينات من القرن الماضي , في هذه الفترة ظهر دور السفراء في القضايا التجارية وذلك عن طريق المساعدة في بيع البضائع ذات الإنتاج الوطني و خاصة الترويج لها, وتتم الدبلوماسية الإقتصادية بمساعدة قطاع التجارة والأعمال الوطنية في مسعاها للنجاح الاقتصادي ومسعى الدولة لتحقيق الأهداف التنموية

[1]Kishan S Rana, op cit ,p p 4 – 25

[2]محمد الهاشمي **,''العولمة, الدبلوماسية و النظام العالمي الجديد** ", (الأردن ,دار أسامة للنشر والتوزيع, 2003) ص ص 81 – 86

الوطنية وتشمل الترويج للاستثمار الخارجي في الداخل والاستثمار الوطني في الخارج, إضافة إلى الترويج للتجارةِ والسياحة وتصدير واستيراد العمالة واستقطاب التكنلوجيا والبحث العلمي , ويمارس هذه الدبلوماسية في الداخل مسؤولي الدولة و ذلك خلال مقابلاتهم ذات الطابع الثنائي والمتعدد حيث تتضمن محادثاتهم مع الوفود الزائرة والبعثات المعتمدة وفي محادثاتهم الخارجية .[1]

أما الدبلوماسية الإقتصادية :

هي إستغلال النفوذ السياسي العالمي لدولة ما, لصالح إقتصادها الوطني وبصفة عامة لتحقيق مصالحها الوطنية , والدفع بالتطور الوطني ,وإستعمال النفوذ الإقتصادي لتعزيز الإستقرار السياسي للدولة , إذ أن الدبلوماسية الإقتصادية تخدم السياسة و الإقتصاد المحلي للدولة [2]

وتهتم الدبلوماسية الإقتصادية أساس بالقضايا السياسة الاقتصادية، كعمل الوفودِ في المنظماتِ التي تضع المعايير الدولية مثل منظمة التجارة العالميةِ وبنك التسويات الدولي والمنظمات الإقليمية والمتخصصة, ومراقبة السياساتِ الاقتصادية في البلدانِ الأجنبيةِ من قبل الدبلوماسيين الاقتصاديين الذين يرسلون التقارير عن البلدان التي يعملون فيها, خاصة إذا كانت لها معهم مصالح إقتصادية ,أو إذا وجدت في دائرة إقليمها, ويقدمون النصائح والإرشادات لبلدانهم بكيفية التأثير على تلك السياسات بشكل أفضل, كما يراقبون مؤشرات السلع في بورصات الدول المعتمد إليهم, وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية المصادر الإقتصادية إما كحوافز أَو كعقوبات لتحقيق أهداف سياسة خارجية محددة ,ولهذا تسمى الدبلوماسية الاقتصادية أحياناً بالمهارة الاقتصادية للدولة. [3]

المطلب الثالث : تأثر و تأثير الدبلوماسية الإقتصادية بالعامل الإقتصادي

الدبلوماسية الإقتصادية هي نتاج للنظام الدولي الجديد الذي لا يعتبر قطيعة, بل كل تطور تاريخي يصاحبه ظهور عوامل , ومحددات جديدة التي بحد ذاتها لها تأثير على العلاقات بين وحدات النظام الدولي ,إذ أن العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية تتغير بتقدم الزمن, فالعوامل التي كانت مؤثرة في الماضي تقلص دورها في الحاضر وتراجعت مكانتها, مثال عن ذلك, الموقع الجغرافي الذي كان يلعب دورا تقليديا في التأثير و استمر كذلك لفترات طويلة من الزمن ,يعتبر التغير في موازين القوى وظهور عوامل جديدة في النظام الدولي أمرلا مفر منه و حتمي ,و كل تطور في الكل يصاحبه تطور في الجزء و مع تقدم الزمن ظهر

[1] السفير محمد مطهر العشبي ,**"ملخص الدبلوماسية الإقتصادية" ,** موقع المكتبة الدبلوماسية اليمنية .

[2] عبد الحميد مشري ",**الدبلوماسية الإقتصادية في عصر العولمة** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلاقات الدولية جامعة الجزائر 2009 – 2010) ص 28 .

[3] السفير محمد مطهر العشبي ,**مرجع سابق.**

العامل الإقتصادي كقوة مؤثرة على العلاقات الدولية ,إذ للعامل الإقتصادي تأثير مباشر على الدول وعلى حياة الأفراد والمؤسسات و المنظمات الدولية, ويقترن مفهوم القوة الإقتصادية بالإكتفاء الذاتي للدول وعدم إعتمادها على الأسواق الخارجية, بالإضافة إلى إمكانية الدول من تقديم المساعدات للدول ذو الحاجة ,و في المطلب الآتي سنمثل الكل بالنظام الدولي , الذي بدوره تتحكم فيه محددات ضمن نسق متعدد الوحدات ,لكن سنقوم بالتركيز على وحدة العامل الإقتصادي

أما الجزء فهو العلاقات الدولية عامة والدبلوماسية خاصة, علما أن العلاقات الدبلوماسية ماهي إلا تطبيق للعلاقات الدولية بحيث تعتبرالأداة الإقتصادية ثاني أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول بعد الدبلوماسية فتعد القوة الإقتصادية من أبرز العوامل المشكلة لقدرة الدولة في المجال الدولي إلى الحد الذي دفع ببعض الباحثين و المنظرين إلى محاولة تصنيف الدول إستنادا إلى معيار القوة الإقتصادية, إذ يرى أصحاب هذه النظرة أن العالم متعدد الأقطاب من المنظورالإقتصادي ,كما أن الاقتصاد باعتباره وسيلة من الوسائل الدبلوماسية يتمثل بشكل رئيسي في التعاون الاقتصادي, والمساعدات الاقتصادية, والانتقامات الاقتصادية بين الدول, بحيث أن الدول أصبحت تتعرض لتهديدات إقتصادية أكثر من تعرضها للتهديدات العسكرية .

لقد عبرالباحث الأمريكي جوزيف ناي **Joseph nye** عن هذه الفكرة بقوله :

" إن التهديد الذي تشعر به الدول لإستقلالها قد أخذ ينتقل عن دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الإقتصاد".

إذ تأخذ الأداة الإقتصادية من خلال العلاقات الدولية شكلان, أولهما تعاوني إذ يرتكز مفهوم التعاون الإقتصادي على مفهوم سياسة المنفعة المتبادلة والإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي. ففي ضل الإقتصاد الدولي الذي يخلق شبكة من العلاقات و الروابط بين الدول المختلفة التي تؤثر على إقتصاداتها وخاصة على أسواق السلع والخدمات وعلى الأسواق المالية و النقدية يكمن دورالدبلوماسية الإقتصادية إلى الدفع بالتعاون و إلى الشراكة الإقتصادية [1] , فالتطور في المجتمع الدولي متوقف على تأثيرعدد من العوامل (إقتصادية , إجتماعية , ثقافية , سياسية)

بادئ ذي بدئ لفهم الدبلوماسية عامة لا بد من حصرها في بيئتها , قبل كل شيء دراسة بيئتها دراسة معمقة على كل باحث ودارس في موضوع الدبلوماسية أن يقوم بتحليل ودراسة التطورات الكبرى التي طرأت على الإقتصاد الذي من بين أسبابها العولمة الإقتصادية و التطور الإقتصادي الشامل الذي جعل من الدبلوماسية الإقتصادية أداة لتعزيز السيادة الوطنية و تعزيز مكانتها الإقليمية, عن طريق تحقيق التنمية في كل المجالات و تعزيز الإستقرار السياسي و الإقتصادي. [1]

[1] هشام محمود الأقداحي **,مرجع سابق** , ص 337.
[1] محمد الهاشمي, **مرجع سابق** , ص ص 81 – 86.

فتلجأ الدبلوماسية الإقتصادية بذلك إلى إستخدام أداة واحدة أو أكثر من الأدوات الآتية :

- تطبيق السياسات و التدابير الإقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات الإستيراد و تصدير السلع و الخدمات, كالأخذ بنظام الحصص أو تقديم إعانات للمصدرين أوالتسييرغيرالإقتصادي الإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالإلتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك .
- تغيير شروط التحكم في إنتقال رأس المال أو حركة رؤوس الأموال أو حركة التجارة إلى الخارج سواءا للتقيد أو الإطلاق فيتغير هيكل العلاقات الإقتصادية وقد تقتصرعلى بعضها فقط .
- ظهور أيضا ما يسمى بدبلوماسية الدولار أو دبلوماسية المساعدات الإقتصادية أو دبلوماسية التنمية التي برزت نتيجة لتبلور مشكلات الدول الفقيرة و مساعدات الدول الفقيرة لها .
- وذلك نظرا لضخامة حجم المساعدات الإقتصادية في العالم ومالها من أثر في تحديد طبيعة العلاقات الدولية في أيامنا هذه, كانت الغاية منها تحقيق عدة أهداف على رأسها مساعدة الدول المختلفة.[2]

يعتبر ظهور الدبلوماسية الإقتصادية إنعكاس للتطورات الحاصلة في المجتمع الدولي لأن الدبلوماسية تتأثر ببيئتها إذ أدى البحث عن الأسباب الناتجة من وراء الحروب إلى أنها ذات دافع إقتصادي بهدف البحث عن الموارد الإقتصادية و أن دوافع الإستعمار بالدرجة الأولى هي دوافع إقتصادية بهدف الحصول على موارد الخام و الموارد الإقتصادية ومن أجل تصريف فائض الإنتاج للدول المستعمرة, بسبب ظاهرة التضخم إبان الثورة الصناعية بأوروبا .

و من بين أدلة ذلك :

- الصراع بين ألمانيا و فرنسا حول إقليم الألزاس واللورين لغناه بالموارد الطبيعية خاصة الفحم .
- الحرب بين ليبيا و التشاد بسبب سعي ليبيا للسيطرة على المناطق التي يتوافر بها اليورانيوم في التشاد
- صراع القوى الكبرى للسيطرة على منطقة الخليج لغناها بالبترول .
- صراع القوى الكبرى للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وسوريا لغناها بالغاز الطبيعي .
- إستعمارالمغرب للصحراء الغربية, لغنى منطقتها الساحلية المطلة على البحر الأطلسي بالموارد البحرية و إنفتاحها على المحيط الأطلسي .
- تدخل أمريكا لإسقاط حكومة الدكتور مصدق في إيران عام 1935 بسبب توجهاته اليسارية وقيامه بتأميم شركات البترول الإيرانية .[1]

فإن التبادلات الإقتصادية في ظل التكامل الإقتصادي لايهدف فقط إلى تحقيق أهداف إقتصادية, فمن خلال

[2]Rapport de la comission de la Diplomatie Economique ,**op- cit , p 8 .**

[1].هشام محمود الأقداحي , **مرجع سابق** , ص ص 555 – 557 .

سعيها لتحقيق الأهداف الإقتصادية تراعي كل من الجوانب الأخرى من جوانب سياسية و دبلوماسية مثلا, لهذا السبب تحضى بإهتمام حكومة الدولة , خاصة على الصعيد الدولي ,كما في الانشطة الاقتصادية التي تجري على الصعيد الدولي، لا يمكن خروج اي مؤسسة عن طاعة ورغبات حكوماتها والعمل على هواها أيضا ، فالولايات المتحدة هي من أكثر الدول التي تتدخل في التعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية ، حيث أن القوانين التي تلجأ إليها وراء حصر مؤسساتها المحلية في مجال التجارة والاستثمار الخارجي كثيرة جدا لحد يصعب تعدادها ، فمثلا، لا تزال وحتى يومنا هذا تقوم بفرض قيود عديدة وصارمة على تصدير منتجات التكولوجيا العالية للصين وامريكا تستطيع فرض القيود على مؤسساتها ومنعها من تصدير المنتجات التكنولوجية للصين ، الا انها لا تستطيع منع الصين من شراء هذا النوع من المنتجات من دول أخرى, فالنتيجة واضحة ، من ناحية لم تستطع الولايات المتحدة الوصول الى غاياتها السياسية ، ومن ناحية اخرى أضاعت الكثير من الفرص التجارية على مؤسساتها,فمن الطبيعي أن يكلف ذلك المؤسسات الصينية اموالا اضافية ، غير أن الولايات المتحدة بهذا التصرف أضرت بنفسها وأضرت بالصين في نفس الوقت [2], ومن أدلة أنه لا يمكن فصل العمل الإقتصادي عن العمل السياسي هو منظمة الإتحاد الأوربي التي تأسست بناءاعلى معاهدات ماستريخت الألمانية 1992 و التي كانت ذات أهداف إقتصادية بحته وكانت تحت إسم المؤسسة الإقتصادية الأوروبية Euroean Economic Community و التي تأسست في إتفاقية روما1957 إلى أن تطورت الأوضاع الدولية وظهرمايسمى بالعولمة الإقتصادية ففرض عليه إدراج العمل السياسي في العمل الإقتصادي لمراعاة مصالح الدول الأعضاء أي أنه تغير من جسم تبادل تجاري إلى شراكة سياسية و إقتصادية ,و لم تتمكن من إهمال أهداف سياسية من خلال سعيها نحو تحقيق أهدافها الإقتصادية [3], بالإضافة إلى قمة **G20** المنعقدة عام 2016 و التي تزامنت مع تفجيرات باريس13 نوفمبر 2016 , بحيث أنها وللمرة الأولى في تاريخ القمة تم إدراج قضايا سياسية في القمة الإقتصادية من بينها :قضية اللاجئين ,القضية السورية وقضايا التفجيرات الإرهابية [4]

للعامل الإقتصادي مكانة مهمة في المجتمع الدولي و يؤثربطريقة مباشرة على العلاقات الدولية عامة فالعلاقات الدبلوماسية لأنهاوليدة بيئتها .

[2]مقال" **الدبلوماسية الاقتصادية سيف ذوحدين"** موقع المركز العربي للمعلومات المركز العربي للمعلومات ,نقلا عن الرابط http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2447.htm .

[3]جيفري بيجمان ,**مرجع سابق** , ص ص 194- 198

[4]Shin Sang-kyup ***"News Inside -G20 Summit, A new economic diplomacy-" Arirang Tv 23 novembre 2015*** ,https://www.youtube.com/watch?v=KcxJDCIzarU, بتاريخ 06/04/2017 على الساعة 19:30 .

المبحث الثاني:التفسير النظري لعلاقة الدبلوماسية الإقتصادية بالتنمية الوطنية الشاملة

في هذا المبحث سنعالج قضية أن التنمية قضية داخلية و مهمة تتكاثف معها جهودعدة عناصر في دولة ما لتحقيق الرفاهية و تلبية حاجيات الفرد اليومية, فالعمل على وضع إستراتيجيات تنموية قريبة و بعيدة المدى ل
المرحلة الحالية والمرحلة اللاحقة (التنمية المستدامة), سنتطرق أيضا إلى التنمية بالإعتماد على الذات ,لكن لتحقيق موازنة في المفاهيم لا نستبعد أهمية تعاون الدولة وتكاملها إقتصاديا مع دول أخرى في إطار الإقتصاد الدولي ,لكن لنجاح ذلك الحل يكمن في موازنة الدولة للكفتين بالإضافة إلى أنه لايجب إغفال أمر أن هدف الدبلوماسية الإقتصادية من خلال تفعيل سبلها هوتحقيق التنمية الوطنية و الدفع بمكانة البلاد الدولية .

المطلب الأول : عناصر تفعيل التنمية

يعتبرموضوع التنمية موضوع بالغ التركيب و التعقيد لأنه لايمكن تحديد نطاقه ومساحته ومجاله,تناسب التنمية وأهدافها مع نسق متكامل في البلد الذي يضم كل من البيئة البلد من موارده الطبيعية و المهارات المحلية و المستويات العلمية المتوفرة في البلد كما للجغرافيا الإقتصادية دور في ذلك,كما تتناسب التنمية أيا كان نوعها بمجموعة من المجالات والحقول السياسية و الإقتصادية , العلاقات الدولية و البيئة

وهناك مخطط يعبر عن الترابط بين عدة وحدات بهدف تحقيق أهداف التنمية المتمثل في :

حاجات تتحقق من خلال **أنشطة** تعتمد على **موارد طبيعية و بشرية** تواجه **تحديات وفرص متجددة .** [1]

تواجه عملية التنمية تحديات وفرص متغيرة من الهجرة, العولمة بكل أنواعها, من تطور بكل تقنيات التكنلوجيا, من تغير في بنى الدول سواءا الإجتماعية, السياسية, الثقافية,تحت عوامل داخلية و خارجية ,و كل هذا يؤثرعلى الحاجات الإنسانية وإمكانية تلبيتها وتتفق كل هذه الفاعليات في إطار ثقافي موجه ولتحقيق تنمية شاملة لابد من مراعاة الإعتبارات التالية :

- إعتبار الطبيعة ومدى تطور العلوم الحديثة و تقنيات التكنلوجيا وظهور حقول علمية جديدة لم تكن الحاجة إليها سابقا .
- مراعاة ماتفرضه تبعات العولمة بحيث أنه أصبحت العزلة غير ممكنة بفضل العولمة لأن الإحتكاك و التكامل الإقتصادي مع دول العالم صار ضروري لسببين :

[1] مازن موفق هاشم , ***مرجع سابق*** ,ص ص 28 – 29

- أن ما أصبح يمس دولة من دول العالم قد يصيب بقية دول العالم .
- وأن ماكانت قضية ثانوية قديما أصبحت قضية مهمة ترتبط بالوجود الإنساني ومثال عن ذلك ظاهرة الهجرة, مشاكل البيئة, ندرة التدريجية للموارد الطبيعية, ضرورة اللجوء للطاقات المتجددة, إنتشار الأمراض والأوبئة المتنقلة في الهواء إذ وإن لم تؤخذ تدابيرحماية وتدابير ستصيب العالم كله
- إزدياد عدد السكان وطريقة توزيعهم في العالم بحيث لا يتناسب الأمر ووفرة الموارد الطبيعية ,فبتقدم الزمن زاد تعقيد الأمور والمهام فما كان سهل الإقتناء عليه قديما ,الغذاء مثلا عن طريق الصيد أو الزراعة لم يعد كذلك الآن .

أمام هذه الإعتبارات يكون أمام البلد إما أن تخطو بإتجاه أسلوب تنموي بناء بعيد المدى (التنمية المستدامة) أين يعمل على تحقيق مستقبل مستقر بالإعتناء بكل الإعتبارات والأبعاد التي تشوب التنمية الحالية, أوتتبع تنمية قصيرة المدى الذي تنقطع ثمارها بعد فترة وجيزة وأن التنمية الحقيقية هي التي تراعي الإصلاح العميق للبنى التحتية لا الإصلاح الشكلي الظاهري الذي ومن خلال تحقيقه يتم تجاهل عدة عناصر, و الذي من مضاهره :

- نسخ وإستيراد نماذج لا تناسب بيئة الدولة .
- إغفال الأرياف والمدن النائية و التركيز على تجهيز المدن بالوسائل الحديثة و عدم التوازن بينهما .

بحيث تغير مفهوم التخلف بعد الثورة الصناعية وبعد ظهور العولمة , إذ أصبح مفهوم التخلف برتبط بعدم إمكانية التحكم في عوامل وأدوات تفوق طاقة المجتمع وأن شراء نماذج تنموية مغشوشة لا تتناسب ومعطيات بلد ما لايؤتى بنتائج إيجابية بل بالعكس ,وأصبحت المؤشرات الإقتصادية البحتة مثل حجم الناتج المحلي GPD ,لا تفي بكل الغرض لقياس مدى تطور دولة ما , ومانقصها للإنتقال إلى المرحلة العلاجية التي تستلزم معالجة الأسباب التي آلت بدون تحقيق نموذج إنمائي أو خطة إنمائية معينة .

لذا جرى تطويرمقاييس رديفية, مؤشر التنمية الإنسانية HDI , الذي يتكون من أربعة متحولات : العمرالمتوقع, معرفة القراءة و الكتابة لدى البالغين, معدلات الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية, ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

ثم بعدها إقترح مؤشر رديف يدعى " مؤشر التنمية الإنسانية البديلAHDI " الذي تبناه تقرير التنمية العربي لسنة 2002 ويضم 06 عناصر :

- العمرالمتوقع (كمعيار للصحة)

- التحصيل العلمي
- مقياس الحرية في الأمور المدنية و السياسية
- مقياس تمكين النوع (لقياس مدى نفوذ النساء في المجتمع) .
- إستعمال شبكة الأنترنت ,أي أحد متطلبات الإنتفاع بالعولمة ,لقياس درجة قصور المعرفة .
- قياس إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد لقياس مستوى المساهمة في الإضرار بالبيئة على مستوى العالم .
- أما على الصعيد الدولي فهناك مجهود كبير في هذا الصدد من خلال البرامج الإنمائية التي تضعها بصورة دورية منظمة الأمم المتحدة والفروع التابعة لها .

نتطرق إلى

تعريف التنمية :

أولا يجب الإشارة إلى أن التنمية تفتقد إلى تعريف محدد و شامل لها إلا أنها لها محددات و مؤشرات تساهم في فهم و تحديد مدى تطور دولة ما,و ماهي العناصر التي تفتقرها لتفعيل التنمية .

حسب **مالك بن نبي** لتحقيق التنمية خاصة المستدامة منها, لا بد من المعالجة العميقة لأسباب التخلف بحيث هناك صنفين من التنمية تنمية مادية وذلك من خلال تنمية البنى التحتية بإدراج عملية تنمية إقتصادية بحتة وتنمية روحية من خلال تنمية الموارد البشرية تنمية إنسانية.

تعريف **الأستاذ Ph. Hugon** في كتابه اقتصاد التنمية

تكون اقتصاد التنمية على أساس موضوع معيّن وبالنسبة لمجال معيّن، فاهتمّ ب عمليات التحويل في الأجل الطويل في العالم الثالث أو البلدان النامية.

أما **الأستاذة Elsa Assidon** عبرت في كتابها النظريات الاقتصادية للتنمية بتعبيرآخر بأن :

نظريات التنمية كوّنت فرعا متميزا لعلم الاقتصاد عندما تبنّت مبدأ وجود خصائص تميّز مجموعة من البلدان تجعلها تسير سيرًا خاص بها, واعتمدت في نفس الوقت فكرة اختلاف التنمية عن النمو", بإعتبار أن النمو هو تحقيق زيادة في مستوى المعيشة أو متوسط دخل الفرد فإنها في حاجة إلى توجيه قدر كبير من مواردها لأغراض الإستثمار وتكتفي بتحقيق معدل نمو دخل قومي يفوق نمو عدد السكان, والنمو الإقتصادي يعني زيادة النتائج من الناحية الكمية أما التنمية فتتضمن الكثير من المجهودات مقارنة بالنمو, وتهتم التنمية بالنوعية و هي أوسع مضمون من النمو بإستخدام أساليب إنتاج جديدة ومتطورة و الإستفادة[1] من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال ورفع مستويات الإنتاج لتنويع مصادر الإنتاج وتنويع مصادرالإيرادات من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع .

[1]نخبة من الكتاب و الباحثين ," **إشكالية التنمية ووسائل النهوض , رؤية في الإصلاح "** , (الدوحة:مركز البحوث و الدراسات ,الطبعة الأولى 2008-) ,ص ص 99 – 115 .

تعتبرالتنمية فكرة قديمة برزت مع الاقتصاديين التقليديين, تتمثل في تطور الحياة المادية، أوبمصطلحات أخرى، نمو الثروة المادية, إذ يرى **آدم سميث** أن الثروة تتمثل في الإنتاج السلعي والعمل الإنتاجي و يرى **مالتوس Malthus** أن الإنتاج السلعي هو المؤشر الوحيد الممكن لهذه الثروة بسبب قابليته للقياس و قدرته لتمثيل أصبح بعد ذلك نمو الناتج مؤشرًا للثروة و التنمية .[1]

إن مصطلح التنمية لا يفترض بالضرورة وجود تأثيرات خارجية, من الناحية النظرية فإن التنمية يمكن أن يكون نتاجا للدوافع الداخلية و التحفيزات الخارجية

في عصرنا الحالي أصبح من المستحيل تحقيق تنمية حقيقية شاملة و مستدامة دون الإحتكاك و التعايش مع النظام الدولي ,وتحمل التنمية في عصرنا الحالي أحد معاني المناضرة بالدول الصناعية أو التحديث من خلال التجارة و الإستثمارالأجنبي المباشرFDI و التصنيع .

من بين إستراتيجيات التنمية ماينادي به أنصار النمو الداخلي بتقييد الإندماج الخارجي و الإعتماد على النظم الداخلة في كل مجتمع كآلية يعتمد عليها في تحقيق النمو, ويتضمن ذلك على سبيل المثال أن الإنتاج الزراعي يوجه للإستهلاك المحلي أكثرمن توجيهه للتسويق التجاري .

وأن التطور في المجتمعات المحلية يعتمد على العقيدة و القيم و العادات التقليدية , إن هذا المنهج يمكن أن ينشط المجتمعات و يقدم آليات للمشاركة في المخاطرالمعينة للنمو لكن مصداقيته غير مؤكدة وذلك عندما تتحدث عن إستراتيجية عالمية طويلة المدى للتنمية .

نظريات التنمية

نظرية التحديث :

ظهرت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي جاءت بعد الثورة الصناعية الفرنسية وكانت عملية التنمية و التحديث حسب هذه النظرية, تتمثل في الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث, فالتحديث كما حدده أحد رواد هذه النظرية **EISENSTADT**

> **" هو عملية التطور نحو تلك الأنماط من الأنظمة الإجتماعية و السياسية والتي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع والتاسع عشر , ففي الإطار الإجتماعي ينبغي أن تستبدل تلك القيم المعيقة للتقدم ,كنظم القرابة التي تحد من حرية الفرد وفعاليته و تجعل الأدوارالإجتماعية خاضعة لمحددات معيقة للإنجار والتقدم , و التحلي بالأفكار العلمية و الإهتمام بالمستقبل بدل النظرة العاطفية ذو**

[1] دروس إقتصاد التنمية ,نقلا عن الموقع http://iqtissad.blogspot.com/2012/01/blog-post_13.html بتاريخ 2017/04/04 على الساعة 18:38 .

القدرية التي تكبل جهود الإبداع ,وتبني قيم ومواقف ملائمة للطموح الجدي و العملي

"[1]

نظرية التبعية :

ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية ومن ثم انتقلت إلى آسيا وأفريقيا, تقول هذه النظرية أن تفسير أوضاع التخلف وإعاقة التنمية في جنوب العالم يعود للاستعمار وإلى الهيمنة الرأسمالية العالمية ورغبتها في استمرارمستعمراتها القديمة في جنوب العالم من خلال توظيف خيرات وثروات هذه المستعمرات لمصلحة المركز الرأسمالي، ويجب أن تبقى دول جنوب العالم تابعة للدول الرأسمالية (سياسيا , واقتصاديا , وثقافياً) بحيث تقدم منظورا نقديا واسعا حول الأفكار التي تطرحها الدول الرأسمالية لتغيير جنوب العالم ,أي وجود نظام رأسمالي مهيمن يمتص النشاط الإقتصادي للدولة ويدفعها للسير وفق مخططاتها الإستراتيجية أساسها فرض نظامها الإقتصادي والإجتماعي و السياسي للدولة , وإنشاء إستثمارات وأنماط تنمية غير منسجمة مع الإحتياجات المحلية للبلد فتصبح الدولة خاضعة لإرادة المهيمن .

فيرى منظروهذه النظرية بأن التقدم والتبعية في جنوب العالم لا يتم إلا من خلال الانفكاك من هذه العلاقة أي علاقة التبعية, وبناء علاقات جديدة قائمة على العدل والموضوعية.

تأكد هذه النظرية بأن الحل يجب أن يكون شاملا وأن يضع أسسه على الإعتماد على الذات و على موارد بلده ,من خلال قرارات سياسية مراعية لحاجات الأمة الملازمة لحركاتها الإجتماعية, ولعل حالة اليابان هي أفضل مثال على ذلك بحيث أرجعت نهضتها على الإعتماد على نفسها من أيام الإصلاح الإدراي **الميجي** في النصف الثاني للقرن الثامن عشر فأرست تنمية متمحورة وطنيا, ولا على تنمية قسم الشمال, وأن التنمية المستقلة أكثر ديمومة وأكثر تماسك من أن تكون تابعة لدولة معينة.

التنمية الموجهة من قبل الدولة :

إستفادت هذه المدرسة من خلاصة المدارس السابقة, ويكمن أساسها في الإدارة الرشيدة من قبل الدولة و الإعتماد على القدرة الذاتية للدولة والذي يعكسه الترابط الإقتصادي الإجتماعي المدعو " الإقتصاد ذات الإستقلالية المغروسة "

إذ يكمن الدور العملي للدولة في هذا المجال في ثلاث أمور :

- تحديد الأولويات التنموية التي توجه إليها جهود حركيات السوق من الدعم المباشر والغير المباشر.

[1] عبد الجبار الرفاعي ," **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي"** , (دار الهادي ,فلسفة الدين و الكلام الجديد , بغداد , الطبعة الأولى 2002).

- وتأمين الموارد البشرية والمادية لمشاريع التنمية ورعاية الأطر المؤسساتية التي تخدم التنمية مثل إدارة النظام الإداري بما يخدم الأهداف التنموية المتبناة .
- وتطوير المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب المهني الذي يؤمن الطاقم البشري اللازم لعملية التنمية [1]

المطلب الثاني : التنمية بديناميكية الإعتماد على الذات

ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار التوجه الدولي الهادف إلى إعادة اعمار الدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب و تمكين المستعمرات التي بدأت تتجه حديثا نحو نيل الاستقلال من بناء اقتصاداتها التقليدية على أسس جديدة.

يعتبر **بول باران** من رواد الدعوة إلى تحقيق التنمية المعتمدة علي الذات كشرط ضروري لكسر التبعية و الخروج من مصيدة التخلف, وقد تعمق هذا المفهوم أكثرعلى يد العديد من الاقتصاديين خاصة إقتصاديي أمريكا اللاتينية والوطن العربي أساسا، و من أبرزهم في المنطقة العربية **سمير أمين، إسماعيل صبري عبد الله، محمد محمود الإمام، محمود عبد الفضيل، مطنيوس حبيب، عزام محجوب، رمزي زكي، إبراهيم العيسوي، علي نصار و غيرهم**.

تنطلق الفكرة الرئيسية لهذه النظرية من ضرورة تحديد مفهوم الاعتماد علي الذات أو الاستقلال و هو ما يؤدي بالضرورة إلى تصنيف ما يمكن اعتباره اعتمادا على الغير أو تبعية.

المبدأ العام الذي يحكم الإعتماد على الذات هو وضع استراتيجية فعالة ومتعددة الجوانب بالإعتماد على الموارد والقوات الداخلية ,لكن هذا لا يعني الإنعزال على العالم الخارجي كما يتطلب و كتحقيقه لغاياته التغلب على الصعاب التي تواجه الإقتصاد بتدابير ذاتية دون الإستناد على المساعدات خاصة المادية منها من الخارج [2]

تعتبرالتنمية بدينامية الإعتماد على الذات تعني أن الدولة قادرة على التحرر من قيود المفروضة من الدول الأخرى وإثبات أنها قادرة على تحمل التحديات المفروضة عليها داخليا أم خارجيا في إطارنسق المجتمع الدولي .

تعريف **إسماعيل صبري عبد الله** للتنمية المستقلة للإعتماد على الذات :

التنمية المستقلة هي التنمية بالإعتماد على الذات ,فقد صنف أركان التنمية بالإعتماد على الذات كالآتي :

---

[1] نخبة من الكتاب و الباحثين ," **إشكالية التنمية ووسائل النهوض , رؤية في الإصلاح "** , (الدوحة:مركز البحوث و الدراسات ,الطبعة الأولى 2008-) ,ص ص 40 – 50

[2] , سعد حسين فتح الله "**التنمية المستقلة : المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج:دراسة مقاربة في أقطار مختلفة** ", سلسلة أطروحات الدكتوراه 27 (بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية,2000) .ص ص 122 - 135

- إعتماد الدولة على قدراتها الخاصة و على مواردها سواءا المادية و البشرية .
- الاعتماد على الذات يعني الإعتماد على عنصر البشري بالدرجة الأولى لأنه يساهم بالدرجة الأولى في زيادة الإنتاج " إرتفاع إنتاجية العمل " .
- التركيز على تحفيز و تمكين العنصر البشري للدفع به نحو تحقيق إنتاجية أكثر[1] .

إعتبر الباحث حسين عادل أن التنمية المعتمدة على الذات قضية تضحية,قائلا :

''التنمية بالإعتماد على الذات معنى أن يكون الشعب المنخرط في التنمية قادرا على التضحية من أجلها ,لا بد أن يكون عنده شيء ثمين يحس أنه يهزه ويدفعه من أعماقه وإلا لما قبل التضحيات ." [2]

وبالتالي فإن التنمية بالإعتماد على الذات قضية المواطن قبل أن تكون قضية الدولة, قضية روحية يحس الفرد بمسؤوليته إتجاه المشاركة في التنمية الوطنية ,بالإلتزام بالعمل,إذ يعتبر الشعب الياباني أحسن مثال يمكن الإقتداء به, فسر نجاح التنمية في اليابان يكمن في فلسفة التحدي, الإصرار, الصبر و المثابرة, فهو شعب ذات فلسفة حضارية عميقة الجذور ساعدت على نشوء مجتمع ياباني يتحكم في ذاته من أجل بلاده, ففلسفة الإنسان الياباني في هذا المجال إذ يقوم على أنه توازن نظام أخلاقي ذو مبادئ عليا, تطغى عليها الشعور بالولاء وبالتالي المشاركة في تنمية الوطن والإخلاص في أداء العمل وتطلع دائم نحو المستقبل المجهول فيعتبرون كل من المستقبل والوقت من أهم أدوات صناعة الذات, إذ تعبر صناعة الذات فن إستثمار الإطارات البشرية,كما تقوم فلسفة الإنسان الياباني على المحافضة على التوازن الإجتماعي وترقية الحراك الإجتماعي, بجعل العمل المصدر الرئيسي لتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع وأن العمل المشروع

هو السبيل الوحيد للنجاح, وأن كل ما يجاوز ذلك يعتبر غشا, وعدم المثابرة وإحترام وتقديس العمل يستوجب التغيير السريع . [1]

يذهب تقرير **"داغ همرشولد "** لسنة 1975 إلى ذكرأن للتنمية بالإعتماد على الذات مستويين :

مستوى محلي : يتحقق بعدم الإنغلاق على النفس و إختيار العزلة بل الإنفتاح على إقامة العلاقات متوازنة

---

[1] إسماعيل صبري ,**'' التنمية المستقلة محاولة لتجديد مفهوم مجهول** , ورقة قدمت إلى : التنمية المستقلة في الوطن العربي, بيروت :بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ,, 1987 ص 37

[2] ,حسين عادل , ***تجربة مصر في التنمية المستقلة*** : محاولة لتجديد مفهوم مجهول , ورقة قدمت إلى : التنمية المستقلة في الوطن العربي ,بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , المركز 1987 ص 37

[1]تقية محمد المهدي حسان,**'' من أسرار نجاح التجربة اليابانية",**(الأكاديمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية ,جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف,كلية اللغة و الآداب ,قسم علم الإجتماع) بتاريخ 02/22/2017 على الساعة 16:34 نقلا على الرابط http://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_05_2011/article_14.pdf

مع بلدان أخرى وبإعطاء محتوى إقتصادي للإستقلال السياسي .

مستوى دولي : يتحقق بالتعاون والتكامل الدوليين والإستفادة من تجارب الدول الأخرى

لقد بينت نماذج إنمائية في العالم خاصة التجارب الآسيوية من شرق و جنوب آسيا أنها تحدت عامل الإيديولوجيا وعوامل أخرى ورفعت التحدي بتثمينها وتركيزها على العامل الإنساني,وإضافة لما سبق الذكرعن فإن التجربة اليابانية على رأس قائمة التجارب الناجحة في التنمية وهي التجارب التي ينبغي الإستفادة منها,خاصة عن طريق عامل الإنساني فيها الذي عرف كيف التحرك في المجالات الحيوية , حتى اليابان و من خلال رحلتها التنموية التي وصفت بالمعجزة في العديد من الأحيان هي الأخرى إستفادت من تجارب دول العالم بعدما تبين لها أن العزلة لم تؤت بثمارها في المجالات الإقتصادية, السياسية, التكنلوجيا, إذا كان الإستقلال و السيادة أوالتبعية تعبيرا عن العلاقة بالخارج, فإن دول آسيا الشرقية إستحدثت شرعيتها من الداخل مع علاقتها مع مجتمعها من علاقة الحوارو الإنجاز, يقصد بعلاقة الحواروالإنجاز , الحوار تقريب الفرد من صانعي القرار و المشاركة والأخذ برأيه وتثمينه أما الإنجاز فهي نتيجة عن تقريب الفرد من صناع القرار وهذا الإنجاز يتجلى في الحصول على إنتاجية أكثر من خلال تكثيف العمل, فهناك علاقة طردية كلما زاد تثمين الفرد كلما زاد عامل الإنتاج فتحقيق التنمية الشاملة في كل المجالات .[2]

من مقومات الإعتماد على الذات أن تلتزم الدول ضؤخاصة الدول النامية, رفض الحلول الجاهزة الغيرالمناسبة لنمط وخصوصيات تلك الدولة, فلا يمكن إسقاط حلول أو نماذج دولة ناجحة على دولة ما بدون مراعاة خصائصها ومميزاتها أي أن إلغاء نموذج التبعية والنهوض وبناء قاعدة تنموية تراعي كل الجوانب و مجالات تلك الدولة و تراعي ظروفها إذ, لايجب إنكارب أن الحلول الجاهزة حليفة التخلف, لم تكن اليابان تهدف من خلال ديناميا‌تها إلى تقديم أنموذج لتنمية مستقبلية وإنما شقت لنفسها أنموذج إقتصادي مركب من عوامل متماسكة كان الفاعل الإنساني عمودها ومحورها بحيث يرجى من دينامية الإعتماد على الذات, تحقيق الغاية من المشروع الإنمائي وتفعيله إقتصاديا, إجتماعيا,فكريا, سياسيا وتربويا, فإن لم يكن وراء الإعتماد على الذات تنمية فاعلة لايمكن الصعود بتلك الدولة مهما بلغ غناها من الموارد الطبيعية والموقومات الإقتصادية [1]

من بين الأركان الرئيسية للتنمية بالإعتماد على الذات :

- السيطرة على الثروات و الموارد الطبيعية و حسن تسييرها لتحقيق إستقلال وتحرر إقتصادي ونفي فكرة الإعتماد على الخارج وإكتساب حرية القرار الوطني في إستخدام وتوزيع تلك المواد بما

[2]داج همرشولد, **" تقرير لنبدأ المسيرة "** : تقرير بمناسبة إنعقاد الدورة الإستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة / **داج** همر شولد. الناشر, (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1980) ص 44 .

[1]أنظر ,يوسف ناصر ," **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا** " سلسلة اطروحات الدكتوراه 83 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) ص ص 222 - 230

يتوافق وحاجات البلد

- توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة تلك الإستراتيجية التنموية في ظل الإعتماد على الذات متعددة الأنماط لا تعتمد على نمط محدد بذاته والقائد المناسب يجب أن يعي بكل هذه التفاصيل بطريقة قيادة التنمية على نحو يعتمد على ذاته من خلال مراعات المصالح المتباينة كل هذا بما لا يتعارض وهدف وإستراتيجية الدولة الإنمائية .

- تحقيق التنوع الإقتصادي بالتركيز على القطاع الزراعي , إذ أن الهدف الرئيسي منه هو تلبية حاجات الفرد بدون الإعتماد على مساعدات الدول الأخرى بل الإعتماد بالدرجة الأولى على إيرادات الإنتاج الزراعي بالتركيز عليه وتوفير كل الموارد اللازمة لتوفير فائض زراعي يهدف إلى :

- تلبية حاجات السكان بالإضافة إلى تصدير الفائض منه .

- بالإضافة إلى تمكين الفلاحة في الريف و المناطق النائية ,وتنمية قوى الإنتاج الزراعي وتشجيعه وتعديل سياسات وقوانين من بينها الحفاظ وترقية العقار الفلاحي والذي بموجبه تحمى الأراضي الفلاحية من كل المخاطر و إستصلاحها .[2]

أولى **مالك بن نبي** في طرحه لقضية التخلف والتنمية أهمية للقطاع الفلاحي وذلك لما يمكن أن تؤديه بدفع بعجلة التنمية وأن الخطأ الذي يمكن إرتكابه من طرف الدول هوالجوء إلى القطاع الصناعي بدون العناية بالقطاع الفلاحي وتصدير الفائض منه, ففي نموذج السويد مثلا من خلال عدم إهمالها لقطاعها الزراعي عن طريق إستصلاحه فذلك إنعكس إيجابيا على الحياة الإقتصادية في السويد, ومثال عن الصين قديما بإعتبار زراعتها رائدة للنهضة الإقتصادية لأنه من خلال إستطاعت أن تستثمر20 بالمئة من دخلها السنوي الخام في تجهيز الصناعة [1].

- جعل الإنتاج أولوية على الإستهلاك : إستغلال كل نقاط قوة الدولة من موارد طبيعية و بشرية للدفع بالإنتاج ووضع إستراتيجية موحدة التي تجعل الإنتاج ومشاركة الفرد فيه أولوية على الإستهلاك وذلك بتوعية الفرد على ضرورة تكثيف ومضاعفة مجهوده ووضع ترشيد نفقاته كأولوية لجعل الإنتاج أولوية على الإستهلاك [2]

[2].زغيب شهرزاد وآخرون ,**"التنمية المستقلة الإعتماد على الذات بين الإقتراب النظري وواقع الإقتصاد الجزائري** " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ,العدد الثاني و الثلاثون (نوفمبر 2013) ص ص 165 – 180 .

[1]الطاهر سعود , **مرجع سابق** , ص ص 226 – 227

[2]الطاهر سعود , **مرجع سابق** , ص ص 226 – 227

المطلب الثالث : الفاعل الإنساني للنهوض بالإقتصاد فتحقيق التنمية

إعتمدت الدول المتقدمة في نهضتها العلمية والعملية على ما تمتلكه من ثروة بشرية، فوجهت كل استثماراتها نحو تنمية هذه الثروة البشرية وتمكينها، من أدوات ووسائل العلم النظري، والتطبيق العملي المتقدم إذ هدفت من وراء ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وتميزهذه الثروة البشرية، وقد حققت هدفها.[3]

فإن كان تقدم الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا وهم الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية طبيعياً، فإن من غير الطبيعي أن نجد من بين الدول المتقدمة (ألمانيا، واليابان) وهما الدولتان الخاسرتان في الحرب وهما خير نموذج للاهتمام بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وخاصةً اليابان، التي لديها ندرة شديدة في الموارد الطبيعية، وبالرغم من ذلك؛ فقد استطاعت بما تمتلكه من ثروة بشرية أن تبني اقتصاداً قوياً، تقف من خلاله بين مصاف الدول الكبرى, بحيث إعتمدت على معادلة الثلاثية الإنسانية الإنمائية المتمثلة في :

أولا : دولة تحترم الإنسان ايا يكن ويكون ذلك بتربيته وتعليمه و إقحامه في االعملية الإنتاجية للدولة

ثانيا : قيادة حكيمة تتخذ الإنسان مركزا و أولوية للتنمية .

ثالثا : إنسان فاعل يستند في حياته إلى تغليب الواجب على الحقوق , أي على الفرد هو الآخر أن يحس بمسؤولية إتجاه بلده وأنه عامل أساسي من عوامل التنمية و التي بدونه لا تحقق التنمية [4] .

نتطرق إلى التعريف بتنمية الموارد البشرية :

الذي يقوم بدعم القدرات الخاصة بالفرد الذي يتكون منه المجتمع، وقياس درجة مستوى معيشة هذا الفرد، ومدى تحسن أوضاعه المعيشية في المجتمع الذي ينتمي إليه,ثم مع إنقضاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية التسعينات المفهوم القديم للتنمية البشرية كان مرتبط أساسا بكميات مايحصل عليه من سلع و خدمات وكلما إرتفع مستوى معيشته كلما زادت رفاهيته فتتحققت التنمية البشرية, وبالتالي كانت التنمية البشرية مرتبطة بالحاجات الفيزيولوجية للفرد, أما و مع تقدم الزمن أصبح فمهوم التنمية البشرية يرتبط شيئا فشيئا بالنواحي النفسية (السيكولوجية) مثل: الغايات والأهداف الخاصة بالفرد، والتي يحقق معها ذاته وطموحاته،ويرجع الاهتمام العالمي بتنمية الموارد البشرية إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية لأيَّة دولة, ولأي أمة، وكلما تمكنت الأمة من الحفاظ على ثروتها البشرية، وعملت على تنمية قدراتها عن طريق التأهيل

[3]محمود حسين عيسى,**" أهمية الإستثمار في تنمية الموارد البشرية"** ,نقلا عن الموقع , http://www.alukah.net/culture/0/495/#ixzz4dmxocH5Tبتاريخ 2017/23/03 ,على الساعة 18:38**.**

[4]ناصر يوسف ,**مرجع سابق** ,ص 120

والتدريب المستمر، لإكسابها القدرة على التعامل مع الجديد الذي يظهرعلى الساحة الدولية بين الحين والآخر؛ كلما تقدمت هذه الأمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بين الأمم الأخرى.

فالتنمية البشرية تهدف إلى توسيع مدارك الفرد، وإيجاد المزيد من الخيارات المتاحة أمامه، كما تهدف إلى تحسين المستويات الصحية، والثقافية، والاجتماعية، وتطوير معارف ومهارات الفرد، فضلاً على توفير فرص الإبداع، واحترام الذات، وضمان الحقوق الإنسانية، وضمان مشاركاته الإيجابية في جميع مناحي الحياة.[1]

فالاستثمار في تنمية الموارد البشرية أمرهام وضروري، لما للموارد البشرية من أهمية قصوى؛ فهي الثروة الحقيقية والرئيسة للأمم، والأمم المتقدمة أيقنت تلك الحقيقة؛ فأحسنت التخطيط الاستراتيجي، ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الثروة البشرية على مدار عقود من الزمان، ونجحت فيما خططت ونفذت،بحيث تعتبراليابان خير شاهد على نجاح الاستثمار، والصين تخطو بخطى ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم، من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة، التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الأمم .[2]

تعتبر الموارد الطبيعية والأموال المتوافرة لدولة ما رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى لا يغنيان أبداً عن العنصر البشري الكفء،والفعال، والمدرَّب،والمعد إعداداً جيداً مبنياً على أسس علمية دقيقة، وهذه حقيقة راسخة على مر العصور والأزمان، فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجاً بذاتهما، فالبشرالقادرون على استخدام هذه الموارد بنسب متفاوتة من حيث الكفاءة والفعالية في العمليات الإنتاجية، للحصول السلع والخدمات التي تعمل على تحقيق أقصى إشباع ممكن حاجات الفرد، بهدف الوصول إلى تحقيق الرفاهية أوالحياة الكريمة للفرد والمجتمع, ومن ثم التقدم الاقتصادي للدولة، وللاقتصاد العالمي ككل, كما أن العنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد، والإبداع، والاختراع، والابتكار، والتطوير،يمكنه أن يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية، وألا يجعلها عائقاً نحو النمو والتقدم، عن طريق الاستغلال الأفضل إن لم يكن الأمثل لطاقات المجتمع العلمية والإنتاجية، فضلاً عن الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاستثمارات المتاحة.

فمما لاشك فيه أن الدولة التي لا تستطيع أن تنمي مواردها البشرية لا يمكن لها أن تحقق أهدافها مهما كان لها من وسائل سواءا الوسائل التكنلوجيا أو الموارد الطبيعية إنما يكمن الأمر في توافر جميع العناصر وعلى رأسها العنصر البشري .

قام **مالك بن نبي** ومن خلال الموازنة بتحليل و مقارنة تجربتين جرت إحداهما في ألمانيا و الأخرى في أندونيسا بحيث إنطلقت تجربة التعمير في ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحت إشراف الدكتور

[1] محمود حسين عيسى , **مرجع سابق .**
[2] ناصر يوسف ,مرجع سابق ,ص 67 .

أهرارد في ظروف صعبة كانت جد متضررة من الحرب بحيث أنها فقدت بنيتها التحتية وكل مقوماتها في كل المجالات ثم بعض عشر سنوات إستعادت ألمانيا مكانتها وبدأ إقتصادها بالنهوض .

في المقابل ,تنطلق التجربة الأندونيسية التي خطط لها الدكتور **شاخت** الرجل الذي نهض بإقتصاد ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية, 1933 – 1937 الأمر الذي أتاح له التجربة, بالإضافة أن كل الأرضية كانت متاحة من وسائل مادية وثروات طبيعية وإمكانات بشرية, كل الضمانات كانت متوفرة إلا أنها بائت بالفشل, بحث **مالك بن نبي** عن أسباب فشل **شاخت** بالنهوض بالإقتصاد الاندونيسي رغم أن ضمانات النجاح كانت متوفرة في حين أن ألمانيا كانت متضررة جراء خروجها من الحرب إلا أنها إستطاعت بناء نفسها في مدة قصيرة بإشراف **أهرارد** .

رجح **مالك بن نبي** نجاح ألمانيا إلى حرصها و تحكمها في الوسائل و القيم الإنسانية, وأن مشروع **شاخت** أخفق لأنه أهمل عامل أساسي في العملية الإقتصادية ألا وهو **الإنسان** .

وبالتالي فإن العناية بعنصر والعامل الإنساني و إدراجه في التخطيطات التنموية, المعادلة الأولى فعالية على مستوى العالم ,إذ هذا ما أثبتته التجارب التنموية الناجحة حول العالم [1]

كما أن مزج العنصر الثقافي بالإقتصادي ,فنجاح الإقتصاد الألماني في إعادة بناء ذاته من جديد وفي ظل ظروف قاهرة يعود إلى شخصية الإنسان الألماني المشحونة بالقيم الفاعلية و الحركية تلك التي إمتصها من وسطه الثقافي الذي جعله حتى و في أقسى الظروف ينشط على هذه المعادلة التي لا تنفي العامل الإنساني ولا تتجاهل بل بالعكس تضعه على رأس أولوياتها.

على الإنسان قبل دخوله لهذه المعادلة أن يعاد برمجة أفكاره أن تنمية بلده هي من مسؤوليته لا من مسؤولية صناع القرار فقط, لأن التنمية كل متكامل, معادلة وإن تباينت أهمية كل عناصرها إلا أن غياب عنصر من عناصرها قد يؤدي بفشلها, وحتى يحس الفرد أنه في قلب العملية التنموية يجب أن يثمن يجب أن يعطى له إمكانيه المشاركة برأيه , يجب أن يحفز على العمل وذلك منذ صغره, ويجب إحلال عنصرالترهيب في التواصل السلمي بالعنصر التحفيزي الترغيبي, لأنه و قبل كل شيء للخطاب و إستعمال تقنيات التواصل المناسبة بشكل عام له دور في ذلك, لأن تنمية العنصرالبشري يعني أيضا تمكينه الدفع به تثمينه و جعله يحس أنه حلقة من حلقات التي ترتكزعليها البلد, وذلك إذا أردنا زيادة في إنتاجيته و دفعه للمشاركة أكثر في العملية الإنتاجية إنتاجية الفرد العامل ما هي إلا انعكاس حقيقي لمدى مساهمته في العمل - ككل - بالجزء المكلَّف به، والذي يستخدم جهده، وعلمه، ومهارته في أدائه،وتحسب مساهمة الفرد العامل بمقدار القيمة المضافة إلى المنتج النهائي, ومن الطبيعي أنه كلما زادت إنتاجية الفرد زادت مساهمته في

[1] الطاهر سعود ,**مرجع سابق** , ص ص 238 – 240 .

القيمة المضافة إلى المنتج النهائي، فضلاً عن زيادة أهمية دوره الوظيفي، مما ينعكس على شعوره بمدى أهميته في بيئته، وما يحصل عليه من مزايا معنوية، مما يزيد من روحه المعنوية، التي تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد، ومن ثم الحصول على المزيد من التقدم على المستوى الفردي، وعلى مستوى العمل، ومن ثم شعوره بمدى أهميته داخل مجتمعه، فضلاً عن المزايا المادية، المتمثلة في زيادة الدخل، والمزايا العينية الأخرى وأن استمرار الإنتاجية يعبر عن وجود إدارة تؤدي دورها، وزيادة الإنتاجية وجودتها وكفاءة عملياتها يعبرعن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها على الوجه الأمثل، وهذا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوَّة من العملية الإنتاجية [1]

[1]حسن الحمادي ,الإقتصاد و الناس "**,الإستثمار في البشر كيف يكون ؟" ,**الإستثمار في العنصر البشري , الجزيرة ,نقلا عن الرابط https://www.youtube.com/watch?v=ZIfeLRzSXyw, بتاريخ 19/02/2017 على الساعة 17:30 .

خلاصة الفصل الأول :

لم تعد الحكومات اللاعب الرئيسي والراسم الوحيد للعلاقات الاقتصادية وأن التغيرات الدولية التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين في مختلف النواحي خاصة الاتصالات والتكنلوجيا والاعتماد الاقتصادي المتبادل تتباين من دولة إلى أخرى خاصة في ممارستها للدبلوماسية الاقتصادية التي تبدأ أساساً في الداخل من خلال دمج المصالح الاقتصادية الوطنية في الأهداف السياسية الخارجية للدولة, والدبلوماسية الاقتصادية معنية بإزالة التوترات ومعالجة الاختلافات التي قد تنشأ بين الدول حول موضوعات متعلقة بالتجارة والاستثمار والبيئة والصحة والعلوم والتكنلوجيا وحقوق الملكية الفكرية إذ تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية وليدة بيئتها وهي ضرورة ضمن تطبيق لإستراتيجية وطنية قصد تحقيق المصلحة تحقيق المكانة الإقليمية فالدولية, فلا يجب وضع حدود و تفرقة بين السياسة و الإقتصاد ,لأنه من خلال سعينا نحو تحقيق الأهداف السياسية يجب أن نراعي تحقيق الأهداف الإقتصادية بطريقة حتمية بحيث لا يمكن فصل الإقتصاد عن السياسية في ظل التطورات, و في ظل العولمة الإقتصادية .

الفصل الثاني

دور الدبلوماسية الإقتصادية في تحقيق التنمية الوطنية

- ماليزيا أنموذجا -

مدخل الفصل الثاني :

سنتطرق في هذا الفصل إلى معالم الدبلوماسية الإقتصادية الماليزية التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة مكانة ماليزيا خارجيا من جهة و من جهة أخرى في تحقيق التنمية الوطنية , و اكتشاف المعالم الإقتصادية و نقاط قوة ماليزيا التي أدت إلى بروز و نجاح الدبلوماسية الإقتصادية إذ أنه لا دبلوماسية إقتصادية بدون إقتصاد متين و لا وجود للإقتصاد القوي بدون وجود معادلة متكاملة تحقق ذلك بحيث يقوم هذا الفصل على دراسة حالة ماليزيا كدولة نجحت دبلوماسيتها الإقتصادية و ذلك بسبب صلابة إقتصادها و قوته و عمل الحكومة الماليزية منذ إستقلالها على رسم خطة طريق أساسها بناء قاعدة إقتصادية صلبة قادرة على رفع كل التحديات و المعيقات سواءا الداخلية أم الخارجية ,إذ للإستقرار الإقتصادي صدى وله عدة أبعاد, وبطبيعة الحال لايمكن لنا أن نقوم بذكر دور الدبلوماسية بدون تطرقنا إلى النقاط التي تنطلق منها الدبلوماسية الإقتصادية الماليزية, أي المرجعية الإقتصادية التي ساهمت ببلورة المكانة الإقتصادية الخارجية لماليزيا .

المبحث الأول : قراءة في خلفيات ومعالم التطور الإقتصادي في ماليزيا

المطلب الأول : بطاقة تعريفية بدولة ماليزيا

1 – الإسم :

سميت بإسم ماليزيا سنة 1914 في خريطة طبعت في شيكاقوا , طبعت كلمة ماليزيا للإشارة إلى أقاليم ضمن أرخبيل الملايو ,

ثم مع تشكل إتحاد مالايا (صباح , سرواك , وسنغافورة) سنة 1963 , ثم إحتفظت ماليزيا بهذا الإسم رغم إنسحاب سنغافورة من الإتحاد .

2 – الجغرافيا :

هي البلد الثالث و الأربعون من ناحية التعداد السكاني في العالم و السادس و الستون من ناحية المساحة , يبلغ عدد سكانها حوالي 30 مليون نسمة حسب إحصائيات 2014 .

أما مساحتها حوالي 330 803 كلم ,تقع في جنوب شرق آسيا و يفصل بين شطري ماليزيا الرئيسين بحر الصين الجنوبي ,كوالامبور هي العاصمة الرسمية و أكبر مدينة في ماليزيا كما أنها العاصمة التشريعية التي تضم مقر البرلمانية كما أنها أيضا المركز الرئيسي التجاري والإقتصادي في البلاد , بوتراجاي هي العاصمة الفدرالية الإدارية.

الإقليم الأول : شبه جزيرة ماليزيا ويقع غرب ماليزيا ,وتبلغ مساحته 131,689 كلم , وتكثر فيه المرتفعات الجبلية

الإقليم الثاني : هو سرواك و صباح ويقع شرق ماليزيا وتبلغ مساحته 734,000 كلم 2 , والمنطقة التي تحتل الأجزاء الشمالية من جزيرة بورنيو حوالي ثلث الجزيرة وتشترك في حدودها الجنوبية مع أندونسيا ,كما تشترك شبه الجزيرة الماليزية مع تايلند من الجهة الشمالية مع سنغافورة من الجنوب ويفصل بينهما وبين جزيرة سومطرة ممر ملكا .

الخريطة رقم 02 : تمثل الموقع الجغرافي لماليزيا . المصدر:www.worldatlas.com

3 –الديموغرافيا (سكان ماليزيا) :

هناك ثلاث فئات عرقية في ماليزيا هي : الملايو , الصينيون ,الهنود ,بالإضافة إلى الأقليات العرقية المحلية الصغيرة من غير الملايو,إذ يعود أصلهم إلى ملاوية – بولينزية – ويتركزون في صباح و سروواك و يصنفون عادة إلى جانب الملايو بإعتبارهم أبناء البلد " البوميبوترا "

يتألف التعداد السكاني في ماليزيا من العديد من المجموعات العرقية , يشكل المالابو 50,4 % ,والبوميبترا 11% من السكان أما الهنود

ثم أصبح عدد الصينين يوازن أو يزيد عدد الملايو وذلك عند إنضمام سنغافورة للإتحاد المالاوي ,ثم حل التوازن عند دخول صباح وسروواك إلى الإتحاد , ومع خروج سنغافورة من الإتحاد سنة 1965 ,إعتبر ذلك خسارة للإتحاد لكن بقي عدد الملايو مرتفعا

يعتبر توزع السكان في ماليزيا غير متكافئ ,حيث يتمركز نحو 20 مليون نسمة في شبه جزيرة الملايو ,بينما يقطن شرق ماليزيا حوالي 7ملايين نسمة ,نتيجة لتطور الصناعات التي تعتمد على الطاقات البشرية .[1]

[1] إحصائيات الهيئة العامة لتنمية الإستثمار في ماليزيا,نقلا عن الرابط http://www.mida.gov.my/home .

3 - الديانات في ماليزيا :

كانت كل من الديانة البوذية و الهندوسية منتشرتين في شبه الجزيرة المالايو منذ القرن الأول ميلادي ,أما عن الديانة الإسلامية فيعده المؤرخون إلى السنة الأولى هجري (السابعة ميلادي) وذلك عند إجتياز السفن التجارية للمسلمين لمضيق مالقا بإتجاه الصين, أما في القرن العاشر زاد الإنتشار وضوحا في المنطقة وذلك عندما أسلم سلطان **قدح ديدير** بحيث أطلق على نفسه إسم **مضفر شاه** وكان أول سلطان مسلم في تاريخ شبه جزيرة المالايو بحيث يعتبرالإسلام الدين الرسمي للدولة , ولكن هناك حرية في ممارسة الشعائر الدينية الأخرى ,

- اللغة الأصلية باهاسا مالايو" Bahasa Malayo "
- االموارد الطبيعيّة المهمّة التي تدعم اقتصادها؛ حيث تُعتبر من أكبر مُصدّري المطاط الطبيعي وزيت النخيل، بالإضافة لعددٍ من المعادن و القصدير والبترول والكاكاو والتبغ والأخشاب والفلفل والأناناس.[1]

السياسة الخارجية الماليزية :

تعتبر السياسة الماليزية الخارجية امتدادا لسياستها الداخلية ، فهي مصاغه بغرض حماية وتعزيز المصالح الحيوية للدولة من الناحية السياسية والأمنية والإقتصادية وغيرها من المصالح الحيوية ، ولتحقيق جميع الأهداف والمصالح الوطنية دون انقطاع من التهديدات الخارجية ، اتجهت السياسة الخارجية الماليزية إلى العمل وفق هدف اساسي ألا وهو تعزيز السلام على المستويين الإقليمي والدولي, وإنطلاقا من أن السياسة الخارجية بل تعمل فى بيئة ديناميكية، وبما ان السياسة الخارجية لماليزيا ليست استثناء فهى جزء من نفس البيئة الديناميكية ،

وإدارتها للعلاقات الدولية لذا فالمحددات الجغرافية ,التاريخية ,الإجتماعية والسياسية تأثر على تشكيل طبيعة السياسة الخارجية الماليزية [2]

تتعامل ماليزيا في علاقاتها الدولية وفق مبدأ التعاون الدولي إذ لا تهدف إلى خلق عداوة للوصول إلى أهدافها بل بالعكس تعمل على توطيد العلاقات الدولية سواءا مع دول الجوار (كسنغافورة ,أندونيسيا ,فيتنام ,تايلند حتى مع الدول المتقدمة من (الولايات المتحدة الأمريكية , بريطانيا) و المنظمات الدولية َ (**الآسيانASEAN** رابطة دول جنوب شرق آسيا ,حركة عدم الإنحياز

[1] أطلس بيانات العالم ,نقلا عن الرابط
. http://ar.knoema.com/atlas/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7

[2] عبد الرحيم عبد الواحد ," ***مهاتير محمد بعيون عربية إسلامية"*** , (كوالالمبور ,إصدارات بلاندوك المحدودة , 2003) ص 99 .

NAM ,منظمة المؤتمر الإسلامي) كما عقدت علاقات مع الدول النامية الأخرى خاصة (,أمريكا اللاتينية ,إفريقيا)

أهدافها :

- تستعمل ماليزيا سياستها الخارجية من أجل تحقيق تنميتها وبهدف النهوض بإقتصادها الوطني و الترويج له خارجيا لجلب الإستثمارات و تراعي بذلك أهدافها الإقتصادية وتضع السياسة الخارجية كوسيلة وأداة لتوطيد علاقتها مع دول التي لها مصالح إقتصادية مشتركة لها ,وبما أن ماليزيا تعتمد السوق الحرة في علاقتها مع الدول لتعزيز التنمية الإقتصادية فتبني علاقات مع الدول لكي تسوق لها منتجاتها خاصة من القصدير و المطاط وتبحث عن أسواق لمنتجاتها إذ توسع دائرة الإستثمار و تصنف الدول التي تتعامل معها في هذا السياق إلى ثلاث أصناف
- الدول القومية بهدف تصدير منتجاتها (الأسواق الرئيسية للتسويق
- الدول المجاورة أي تتجه شرقا نحو كوريا الجنوبية و اليابان
- بدون أن تهمل في علاقتها الدولية الدول الإسلامية و الدول العربية أين تبحث عن فرص الإستثمار فيها
- تولي ماليزيا الأولوية في علاقاتها الدولية لدول الجوار و الدول النامية , لكن هذا لا يعني أنها لا تهتم بتوطيد علاقاتها مع دول الغرب بإعتبار أن لهم مصالح إقتصادية مشتركة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإعتبارهما المشتري الرئيسي للقصدير والمطاط كما أنهم من المستثمرين في القطاع الزراعي و الفلاحي ,وبما أن ماليزيا تعتمد السوق الحرة في علاقتها مع الدول لتعزيز التنمية الإقتصادية فتقوم بعلاقات مع الدول لكي تسوق لها منتجاتها .

- تعتمد ماليزيا سياسة الإتجاه شرقا ,للنظر و الإستفادة من النماذج التنموية الإقتصادية والإفادة بها .
- تقوم السياسة الخارجية الماليزية على مبدأ الرفاه وإستقلالية الدول, مثال تتمسك ماليزيا بمبدأ إحترام سيادة الدول وتدافع عن سيادة الدول المنتهكة و تدعمها بحيث تدعم القضية الفلسطينية , كما تحترم حقوق الإنسان وتعامل و تحترم الدول على قدر إحترامها لحقوق الإنسان بحيث لا تقيم علاقات دبلوماسية مع دول غير محترمة لقانون الدولي العام ومبادئ حقوق الإنسان ,مثال : ليس لها علاقات مع دول جنوب إفريقيا عندما كانت تمارس سياسة الفصل العنصري .

عوامل سياسية :

تعمل ماليزيا على الحفاظ على مصالحها بالإضافة إلى إعتماد سياسة الحياد, أنشأت علاقات مع دول

ذات النظام الديمقراطي الحكم ,الحفاظ على سيادة الدولة, تمارس ماليزيا نظام الديمقراطية البرلمانية للحكومة متمسكة بمبدأ إحترام سياسة الدول الأخرى ,كما تقوم بالدعم المستمر للقضايا التحريرية خاصة القضية الفلسطينية, تؤمن وتلتزم بمبادئ التي تحكم ميثاق الأمم المتحدة .

المطلب الثاني : تأثير الجانب الشخصي للقادة السياسين لماليزيا في تطوره

هذا المطلب يبين مدى تأثير المتغيرات الذاتية لصانع القرار من الخصائص والصفات الشخصية له في التأثير على عملية إتخاذ القرار السياسي بالإضافة إلى كل من التأثيرات الأخرى الموضوعية *,علما أن الخصائص الشخصية هي مجموعة الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسي لدولة ما والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أسلوب صياغة القرارات السياسية الداخلية و الخارجية , إذ يكتسب القائد السياسي هذه الخصائص و الصفات من مختلف مراحل حياته و من الخبرات التي إجتازها ك:التنشئة السياسية , الإجتماعية ,إنتماءه الديني و غيرها من المؤثرات , ويظهر ذلك جليا من خلال تعامل القائد السياسي مع مختلف مراحل حياته من تحديات و عوائق التي يواجهها بطريقة دورية من بين ذلك , طريقته في التحرك إزاءالأزمات التي يواجهها . [1]

صنف العديد من الباحثين في الموضوع الخصائص الرئيسية التي يصنف بها الجانب الشخصي للقائد السياسي ,فيرى **جاك تايلور** هذه الخصائص كالتالي :

- القدرة العقلية
- الإهتمام بالعمل
- المهارة في الإتصالات
- المهارة السياسية التي تتطلب القدرة على التصور,المبادرة,التخطيط ,التقرير .
- القدرة على تحفيز المرؤوسين إلى إإنجاز العمل بدقة. [2]

هناك إنتقادات في هذا الموضوع إذ يرون بعض المحللين أن عملية القرار السياسي يشترك فيه فريق متكامل و متعدد لكل منهم خصائصه ,لكن عندما تتفاعل هذه الخصائص ينشأ عنها قرار سياسي .

*__البيئة الواقعية__ : هي ذلك النسق المتكون من مجموعة من العوامل الموضوعية الكائنة في المحيط الذي يعمل فيه القائد السياسي ,كحجم الموارد بأنواعها و مستوى التطور التكنلوجي و التقني و القوى العسكرية و الإقتصادية والتركيبة السكانية و هيكلة النظام الدولي .

[1]أحمد عارف الكافرنة , ***العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية*** ,(بغداد ,مجلة الدراسات الدولة ,العدد الثاني و الأربعون 2013 ص 35

[2]نواف كنعان ***,القيادة الإدارية,*** (عمان ,مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع 1995 .)

لكن أثبتت دراسات علم الإجتماع و علم النفس السياسي أن الفرد (المتمثل في شخص القائد السياسي) تأثير مباشر على عملية القرارت السياسية [3]

إذ أثبتت تجارب العديد من الدول من بينها تجربة دولة اليابان المتمثلة في شخص القائد السياسي **ميجي*** الذي إرتبطت فترة حكمه بنهضة اليابان الحديثة .

وتجربة ماليزيا التي أرجع الباحثون قفزتها النوعية في ميدان التنمية السياسية و الإقتصادية في شخص **محاضير محمد** و إرتباط فترة حكمه بالفترة المعجزة من ناحية تطور ماليزيا في كل المجالات وذلك لعدة أسباب سنتطرق إليها لاحقا , لكن وقبل ذلك سنتطرق إلى دراسة تأثير الجانب الشخصي للقادة في عملية إتخاذ (مجرى) القرارالسياسي .

1 -تانكو عبد الرحمان 1957 – 1970

أول رئيس وزراء ,هو بطل الإستقلال ,تعلم القانون في جامعة كمبرج للقانون في بريطانيا , و تخرج منها إرتكزت فكرته الأساسية على تحقيق الوحدة و تسبيق المصلحة الوطنية على الإختلافات العرقية , ولم شمل الماليزيين وحقق التوازن بين جميع الأقسام الدينية و العرقية في ماليزيا

نجح تانكو في بناء تحالفات مع الأحزاب الكبرى ونجح في ضم كل من صباح ,سرواك ,سنغافورة .

ثم بعدها عندما أحس بأن وجود سنغافورة يهدد أسس التوافق الماليزي , إختار إستبعادها من الإتحاد في سبيل الحفاظ على التوافق .

بدأ تانكو نشاطه السياسي منذ أن كان طالبا في جامعة كامبرج , وبعد عودته إلى بلاده قاد حركة تحرير الملايو , بالإضافة إلى رئاسة منظمة الإتحاد الوطني و قام بعدة دورات في بلاده داعيا إلى الوحدة و ضرورة التعايش بين جميع المجموعات العرقية .

في سنة 1955 أنشأ حزبه " **حزب الإتحاد** " الذي قام بالإنتخابات سنة 1957 ,قام بمفاوضات هامة مع المستعمر البريطاني سنة 1957 , أين تم التوقيع على إتفاقية إستقلال المالايو من الحكومة البريطانية , وفي هذا الصدد تم إنتخابه رئيس الوزراء أربع مرات على التوالي بعدما إعتلى منصب الوزير الأول ووزير الداخلية

ثم إنضمت سنغافورة , صباح و سرواك إلى المالايو لتكوين دولة ماليزيا وذلك سنة 1963 فإعتبر أب الإستقلال , كان شخص مندفعا وشغوف ومحب للوحدة و التجديد

إقترح تانكو إنشاء البنك الإسلامي للتنمية و أرسى قواعده الأساسية حتى صار معروفا عالميا [1]

---

[3] أحمد عارف الكافرنة , ***المرجع نفسه*** , ص 38 .

*هي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (1912-1868 م). أطلق عليها اسم "ميجي" , والذي يعني "الحكومة المستنيرة"، تلميحا للحكومة الجديد التي تولت شؤون البلاد ـ رسميا منذ يوم الـ8 أكتوبر1868

[1] Malaysia profile Leaders ,نقلا عن الموقع http://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-15367882

–إستقال تنكو عبد الرحمان إثر أحداث 13 مايو 1969 التي راح ضحيتها المئات من الأشخاص وإستخلفه تون عبد الرزاق 1970 – 1976 وكانت أولى مهامه إجراء مصالحة موسعة بين أحزاب السياسية وشرائح المجتمع الماليزي ومانجر على هذه المصالحة إئتلاف عريض شمل أحزاب المعارضة

كما تم المطالبة بتعديل الدستور من طرف جميع الأحزاب ينص على تجريم النعرات العنصرية و بالإضافة إلى تقديم حرية أكثر لكل فئة لممارسة حريتها من تعلم لغتهم وممارسة دياناتهم بالطريقة التي تتناسب مع كل عرق من أعراق المجتمع . [1]

2 – تون عبد الرزاق 1970 – 1976

عبد الرزاق بن الحاج داتو حسين الحاج تون , ولد في 11 مارس 1922 و توفي في 14 فيفري 1976 ,إنحذر من عائلة أستقراطية من ولاية باهنج الماليزية , بالرغم من كونه أستقراطي إلا أنه عاش حياة جد متواضعة و عانى مواقف صعبة في حياته و عزم منذ صغره على سلك طريق العلم بالمثابرة .

وبعد انضمامه للخدمة الإدارية في عام 1939، حصل على منحة للدراسة في كلية رافلز في سنغافورة في عام 1940, مع منحة الاتحاد الملايو، غادر تون رزاق عن بريطانيا عام 1947 لدراسة القانون و في عام 1950 حصل على درجة من محام لفظ من لنكولن. خلال أيام دراسته في انكلترا، وكان تون رزاق عضوا في حزب العمال البريطاني وزعيم طلابي بارز في Kesatuan ملايو بريطانيا العظمى (رابطة الملايو لبريطانيا العظمى). وشكلت أيضا منتدى الملايو، وهي منظمة للطلاب الملايا لمناقشة القضايا السياسية في بلادهم.

المهام التي تقلدها :

1951 – عضو غير رسمي في المجلس التشريعي للإتحاد المالايو

1955 – وزير التربية

1956 – وفد الإستقلال الماليزي

1957 – نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

1959 – وزير التنمية الريفية.

1971 – رئيس الوزراء الماليزي.

بتاريخ 16/04/2017 على الساعة 15:30 .

[1] ناصر يوسف, **مصدر نفسه** ,ص 228 .

هو رئيس الوزراء الثاني لماليزيا بعد الإستقلال , عرف بشروعه بتحقيق التنمية فور توليه الحكم خاصة التنمية الريفية منها , أنشأ تحالف للتعاون السياسي بين المالاويين و الصينيين الذي تمثل فكل من حزب المنظمة الوطنية للملايو المتحدين UMNO (**U**nited **M**alays **N**ational **O**rganisations) و حزب MCA الجمعية الصينية الماليزية (**M**alaysian **C**hinese **A**ssociation)الصيني ثم إنظم إلى التحالف الوفد الهندي الممثل من طرف الكونجرس الماليزي الهندي (**M**alysian **I**ndian **C**ongress) MIC ,ثم في سنة 1955 تم التعبير عن إرادة الحزب لإقامة الإنتخابات لإثبات أن ماليزيا جاهزة للإستقلال ,وبفضل جهودهم المتواصلة حصل الحزب على 51 مقعد من أصل 52 مقعد الأمر الذي أدى بفوزهم ,ثم و بعد إستقلال البلد[1] هدف تون عبد الرزاق إلى تكريس جهوده لتحقيق التنمية في بلاده مركزا على الركائز التالية :

التعليم :

يعتبر تون عبد الرزاق أول وزير تربية في ماليزيا , لقد أحدث عدة تغييرات في قطاع التعليم خاصة في النظام التربوي و المناهج الدراسية أين ركز على ترسيخ مبادئ الوطنية , و الإنسجام العنصري و عرف بإسم تقرير الرزاق سنة 1956 أين أحدث بموجبه أنماط التعلم و لغة التعلم وأدرج مبادئ الوحدة الوطنية في برامج التربوية إبتداءا من قسم التحضيري ,كما هدف إلى محاربة الأمية من خلال فتح مراكز خصيصا لهذا الهدف أين تم تكوبين 3 ملايين أمي , وتم بناء في فترة حكمه حوالي 3000 مدرسة .

الإقتصاد :

سياسته الإقتصادية قائمة أساسا على محاربة الفقر بين جميع الأجناس ,وذلك عن طريق إعادة هيكلة النظام الإقتصادي ,وخلق الثروة وإستثمار ثروات البلاد الطبيعية والبشرية ,بالإضافة إلى محو الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية التي يواجهها ضحايا العنصرية .

التنمية الريفية :

لجأ تون عبد الرزاق في سياسته الإقتصادية إلى العناية بالريف كأداة لتقليل الفوارق الإجتماعية و إعطاء لكل مواطني ماليزيا الفرصة للمساهمة في التنمية الوطنية ,ويرجع إهتمام تون عبد الرزاق بالتنمية الفلاحية على وجه الخصوص بسبب أنه عاش في صغره في الريف ويرجع هذا التفسير إلى أن الشخص يتأثر ببيئته خاصة بيئة طفولته

أطلق تون عبد الرزاق برنامج تنموي في 20 ديسمبر 1974 أسماه الكتاب الأخضر ومن بين الأهداف التي جاء بها :

[1] **السيرة الذاتية لتون عبد الرزاق حسين** ,نقلا عن الموقع http://www.pmo.gov.my/home.php?menu=page&page=1642, بتاريخ 14/04/2017 على الساعة 19:33 .

- إستخدام الأراضي و العقارات الصالحة للفلاحة في المحاصيل وبالتالي زيادة الدخل الفردي للفلاحين
- التركيز على إنتاج المواد الغذائية لتكون كافية لتلبية حاجيات المواطنين .
- تحقيق العدالة الإجتماعية .

وفي سنة 1960 تم تقديم مشروع الكتاب الأحمر الذي إحتوى العديد من المشاريع التنموية التي تراعي تفاصيل و خصوصيات كل منطقة في ماليزيا على حدى , كما إهتمت بالتهيئة العمرانية من بناء مساجد , تهيئة الطرقات , المستشفيات) .

العلاقات الدولية :

بدأت ماليزيا في **عهد تون عبد الرزاق** العمل بسياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية بالإضافة إلى أن ماليزيا وإبتداءا من عهد الإستقلال حرصت على إقامة علاقات صداقة مع عدة دول , كما إنظمت ماليزيا في حركة عدم الإنحياز ووطدت علاقات بين دول الآسيان ,كما ركزت ماليزيا على مفهوم منطقة السلام .الحرية ,الحياد ,كما إنظم إلى المؤتمر الإسلامي . [1]

3 -محاضير محمد فترة حكم (1981 – 2003)

ولد محاضير بولاية كيدك بماليزيا سنة 1925إذ يعتبر رجل النهضة , تميزت مهمته بأنها كانت إصلاحية , أول

عقبة واجهها هي التنوع العرقي إذ إستطاع أن يوحد كل الأعراق في ماليزيا تحت شعار الوحدة الوطنية أطلع المواطنين لإستراتيجيته بكل شفافية ,دفع بالقطاع الزراعي خاصة لإنتاج زيت النخيل لتصديره , ثم هدف إلى التحول من قطاع فلاحي إلى صناعي

أوقف المديونية, دفع بالإقتصاد الوطني , أعطى المجال للمؤسسات المصغرة و للخصخصة أكثرواهتم بالجانب الإجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع و تحقيق العدالة الإجتماعية , إذ إرتفع الدخل الفردي 07 مرات , و إنخفظت نسبة البطالة ب 03 بالمئة ,من نقاط قوة فترة حكمه أنها تميزت بحسن الإدارة , التخطيط الصحيح , التدقيق , المتابعة المستمرة و المتواصلة للمشاريع [2]

أسلوب مهاتير في الحكم :

يختلف السياسيون في مفهومهم لإشكالية إضطلاعهم على دور مؤثر في سير العملية التاريخية و التطور الإجتماعي ,حيث يرى البعض القادة أن العملية التاريخية تسيرطبقا لإرادات وقوانين معينة بحيث أن القائد

[1] السيرة الذاتية لتون عبد الرزاق, http://www.perdana.org.my/pms-of-malaysia/tun-abdul-razak/biography-tunku-abdul-razak ,بتاريخ 06/04/2017 على الساعة 14:00 .

[2] مقابلة مع مهاتير محمد , **المقابلة مهاتير محمد من السلطة إلى المعارضة** , قناة الجزيرة , 17 نوفمبر 2016 https://www.youtube.com/watch?v=A8kAh9scVeQ GMT 14:00 .

السياسي لا يستطيع أن يؤثر في مجرى تلك القوانين و الإرادات ,بينما يرى بعضهم أنهم بإمكانهم التأثير في التطورالتاريخي ,هذا ما يراه و يؤمن به **محاضير محمد** [3]

إعتمد محاضير أسلوب تحفيزي في خطاباته السياسية للدفع بشعبه نحو الأمام ,بحيث أنه وضع **"الإنسان"** في محور إهتماماته ومركز أهدافه وإستراتيجياته إذ كان يؤمن أنه كلما زاد الإعتناء بالعنصر البشري كلما زادت الإنتاجية ,وفضلا عن سياسته تم رفع معنويات الإنسان الماليزي إلى مستوى دينامية الإعتماد على الذات و من ثم تحاشي سلبيات التغيير التي تفرضها العولمة , إذ إتخذ إستراتيجية مفادها الإعتناء أكثر بفئة المالايو الذين فقدوا ثقتهم قبل وصول محاضيرإلى رئاسة الوزراء , الأمر الذي عزز روحهم المعنوية ودفع بهم لاسيما في التعليم ,التكنلوجيا , الإستفادة من عوائد النمو الإقتصادي المتواصل وهو ما أدى بالملاويين بالشعور أن مكانتهم الإنمائية في المجتمع الماليزي بدأت تتغير إلى الأحسن , إذ رفع شعار" ماليزيا تقدر" في خطاباته لشحذ همة الماليزيين ودفعهم لزيادة الإنتاجية [1]

<u>محاضير و التنمية :</u>

طرح محاضير **المشروع التنموي الوطني** إثر وصوله إلى رئاسة الوزراء سنة 1982 وهو مشروع إعتمد على تجارب دول ناجحة ومتطورة_إذ إستفاد من التجربة التنموية اليابانية بالإعتماد على الذات, لكنه إستقدم الإسلام لبناء الشرعية و إستفاد من العناصر التي يتميز بها الإسلام التي من شأنها أن تدفع التنمية الوطنية إلى الأفق أي النظرللتنمية من منظور إسلامي و ترجم تعاليم الإسلام بمعناها الصحيح وإستفاد منها من بين هذه العناصر البنك الإسلامي الذي تم إنشاءه سنة 1982,و التصور العام الذي قدمه محاضير تدور حول فكرة محورية أساسها الإنفتاح على كل الأفكار , الثقافات السياسات التي يفكر أن تفيد المجتمع الماليزي والإستفادة من تجارب الدول في هذا المجال [2]

و التصور العام الذي قدمه محاضيريدعم مبادئ الإنفتاح على كل الأفكار و الثقافات, و السياسات التي يفكر أن تقيد المجتمع الماليزي و الإستفادة من تجارب الدول في هذا المجال [3]

كما تبنى **مهاتير محمد** المنهج التنموي ودفع بالمالاوي نحو النهضة والتنمية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم و التكنلوجيا، كما دفع بهم لتعلم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنلوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد

[3]محمد السيد سليم ,**"النسق السياسي العقائدي لمحاضير محمد "** ,المؤتمر السنوي الثاني للدراسات الماليزية ,الفكر السياسي المعاصر لمحاضير محمد ,كلية العلوم الإقتصادية و السياسية ,القاهرة 10 مارس 2005 ,ص 28 .

[1]ناصر يوسف ,**مرجع سابق**, ص 227 .

[2]محمد السيد سليم , **مرجع سابق** ص 116

[3]**المرجع نفسه** . ص 124

الشعب، حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود على إرتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر .[4]

السياسة الخارجية الماليزية في فترة حكم محاضير :

شهدت السياسة الخارجية الماليزية في فترة حكمه عدد من المتغيرات فأضحت أكثر تأثيرا وأوسع شمولا، وترسخت عدد من المرتكزات تمثلت فى ، احترام إستقلال ، وسيادة أراضيها ، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة في العلاقات بين الدول ، وصيغت دوائر اهتمام السياسة الخارجية الماليزية فى ثلاث دوائر الدائرة الإقليمية : تعد سياسة الإتجاه شرقا المحدد الرئيسي لهذه الدائرة والتى تشمل فى طياتها أبعاد سياسية ،واقتصادية ،وثقافية . وبناء على هذه الأبعاد اتجهت ماليزيا الى تدعيم علاقتها مع اليابان ، الصين ، والهند ، ورابطة جنوب شرقي آسيا المعروفة اختصارا **"بالآسيان"**، لتكوين نهج آسيوي يضاهي النهج الغربي , ثانييا : الدائرة الإسلامية العربية : انطلاقا من المرتكزات الإسلامية والتاريخية والثقافية ، توطدت علاقة ماليزيا بالعالم الإسلامي ، كما أبدى محاضير محمد إهتماما ملحوظا بقضايا العالم الإسلامي ، سيما القضية الفلسطينية وقضية الإرهاب وحرب العراق ، إضافةً الى دوره النشط داخل منظمة المؤتمر الإسلامي ، حيث اقترح محاضير محمد عددا من الآليات لتقوية العلاقة بين دول العالم الإسلامي تمثلت فى : الدينار الذهبي، والمعهد العالمي للمسلمين ، كما اتجه محاضير محمدإلي دفع هذا التعاون بين دول العالم النامي من اجل التنمية ومواجهة الآثار السلبية للعولمة لاسيما ، آثارها الإقتصادية وفي هذا السياق طرح عديد من الإقتراحات لتدعيم هذا التعاون من اجل مشاركة الذكية بين دول الجنوب ، تتمثل فى لجنة الجنوب 1986 ،وسكرتارية الجنوب 1990 ،ومجموعة الـ 11 لسنة1989 ، والآلية الثنائية لتسوية المدفوعات 1990 ،ومركزالجنوب للإستثمار 1992 ، والبرنامج الماليزى للتعاون الفني، وهذة الآليات تهدف لبناء قاعدة بيانات اقتصادية لهذه الدول، فضلا عن العمل من اجل إيجاد ترتيبات التسوية الثنائية التي يتم بموجبها خفض الإعتماد على العمالة الأجنبية لتمويل التجارة، حيث استطاعت ماليزيا فى خلال عهد **محاضير محمد** الإتفاق مع 26 دولة نامية لزيادة حجم تجارتها مع هذه الدول إلي % 40 كما اتجهت ماليزيا للعمل من أجل تدعيم فرص الإستثمار والتبادل التجاري خاصة مع الدول الإسلامية والعربية .

ثالثا: الدائرة الغربية : تميز محاضير محمد بالإنتقاد الدائم للغرب، وسياساته لاسيما سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التى رأى انها تهدف للحفاظ على مصالحها التجارية .[1]

أولويات عمله :

هدفه الرئيسي تمثل في تحقيق تقدم بلاده إذ اعتمد على ركائز أساسية أساسها الفلسفة التي إنطلق بها أن لا

[4]مقابلة مع مهاتير محمد,**نفس المرجع .**
[1]مقابلة مع مهاتير , **نفس المرجع .**

إقتصاد قوي بدون إستقرار سياسي وإقتصادي وبالتالي العمل على ضمان الإستقرار للبلاد ووضع إستراتيجيات هادفة مراعية المرتكزات الآتية :

تحقيق الوحدة :

الوحدة بين فئات الشعب حيث إن سكان ماليزيا ينقسموا إلى السكان الأصليين ، وقسم آخر من الصينين والهنود وأقليات أخرى إذ هناك تنوع دياني منالإسلام بالإضافة إلى ديانات أخرى مثل البوذية الهندوسية

أول خطوة قام بها محاضير أثناء إعتلاءه السلطة هي : كيفية إزالة الفرق المادي بين المالاويين و الصيينين والهنود وإحلال التوازن بين الطبقات إذ كانت هذه الإشكالية تدور في رأسه توليه الحكم ومحاولة الموازنة[1] بين تنمية المواطنين الأصليين من الملايو وغير الأصليين من الصينيين والهنود الذين كانوا أثرياء ونشطون في المعاملات الإقتصادية و يعيشون منذ القدم في المدن [2]

أما المالاويين ألفوا العيش في الريف وهم الفقراء فإن إنتقلوا إلى المدن فقد يكون هناك فوضى ولاتوازن[3] وبالتالي من بين أولوياته خلق التوازن و العدالة الإجتماعية وقد حقق هذا الهدف بجدارة و دفع بالملاويين و أشركهم في الحياة الإقتصادية , كما أمحى الفوارق الإجتماعية بين الفئات الإجتماعية الماليزية .

التعليم :

خصص أكبر قدر في ميزانية الدولة للتعليم , التكوين , التدريب , محو الأمية, تشجيع و دعم البحث العلمي .

الخصخصة و إشراك القطاع الخاص :

مثال كان على حكومة ماليزيا بناء طريق سريع بطول 800 كلم من الشمال إلى الجنوب , وفي ظل الأزمة الماليزية لم يكن لها الأموال اللازمة فقرروا خصخصة المشروع و إشراك القطاع الخاص (تقوم بتقليل النفقات بتقديم لها الأراضي و القروض لمشاريعهم) ,ثم يفرضون بعدها رسوم على المستهلكين , و عندما يبدأ القطاع الخاص بحصوله على إيرادات من مشروعه , تقتطع الحكومة من أرباحهم ضرائب .

الصناعة :

الخدمات الهاتفية مثلا التي هي في الأساس كانت خدمات حكومية كان على الدولة تنفق أموال كبيرة فيها فإختارت أن تمنح الشركة إلى القطاع الخاص وبعد بيعها أظهر القطاع الخاص ذكاءا إذ قاموا بتحسين و عصرنة الخدمة وأدخلوا لها تقنيات جديدة وإستثمروا في البنية التحتية الضرورية لقطاع الإتصالات وأخذوا

[1]محسن محمد صالح," **النهوض الماليزي, قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الإقتصادي** " (الإمارات :المركز الإمارات للدراسات والبجوث الإستراتيجية,الطبعة الأولى,2008) ص ص 37 – 64 .

[2]محسن محمد صالح , **المرجع نفسه** .

[3]Mahatir Mohamed **reflections on Asia** (kuala lampur ,Millenuim books 2001) p 124

العمال السابقين وهو ماوفر على الحكومة الكثير من الأموال , هذه الشركة الجديدة كانت ناجحة ورابحة ودفعت للحكومة أموال الضرائب مايفوق ماكانت الحكومة تنفقه على وزارة الإتصال

من ناحية قامو بتوفير التكاليف اللازمة لتحسين الإتصالات ومن ناحية أخرى ربح القطاع الخاص و سددوا للحكومة الضرائب .

جذب الإستثمارات :

العمل على جذب الاستثمار نحو مالیزیا وتوجيه الأنظار إلیها، كما قام مهاتير بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعًا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدمًا وأيضًا لتحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي .

التكنلوجيا :

الأساس و القاعدة هو النظام التعليمي الماليزي التدريب (الحكومة , الشركات) توفير تدريب المراقبة ,التعليم

الأخلاق و القيم :

رغم التعددية العرقية و الدينية في ماليزيا , إلا أنها لم تشكل عائق أمام النهوض الإقتصادي بسبب إنتشار معاني التسامح و الوئام العرقي بين أفراد المجتمع بل وبل العكس لقد أسس لتعاون الأفراد و إنسجامهم إذ يعتبر هذا الأرضية الصلبة للإستقرار السياسي و الإقتصادي لأي دولة و الأمر الذي يجذب إستلهام المستثمرين الأجنبية , رغم أن ماليزيا عرفت أحداث عرقية دامية سنة 1969 بين المالايو والصينيين والبوذيين إلا أن الإدارة السياسية القوية إستطاعت أن تجد إجراءات الملائمة الهادفة إلى ترسيخ ثقافة الإندماج العنصري ودعائمها وأن التنوع نقطة قوة لا نقطة ضعف ,ردع ونبذ كل أنواع العنف داخل المجتمع [1]

4 -محمد نجيب عبد الرزاق : 2009 – حاليا

نشأ في بيئة سياسية نشطة من ناحية العمل سياسي خاصة من دائرة والده الإنتجابية قبل ثلاثة عقود إعتلى عدة مناصب من وزير الشباب و الرياضة , وزير الثقافة , التعليم , الدفاع , المالية وصولا إلى رئاسة الوزراء 09 أفريل 2009 .

تقوم فلسفته على العمل من خلال التعليم على تفادي إنتشار أفكار متطرفة إتجاه غير المسلمين, والعمل على متابعة ما قام به رؤساء الوزراء السابقين لماليزيا من خلال ترسيخ فكرة الوحدة , وتقدير التنوع ومنحه قيمة

[1] عبد الرحمان بن سانية ,***"قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية"*** ,(الجزائر غرداية معهد العلوم السياسية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية العدد 11 2011 مجلة الواحات للبحوث و الدراسات .

خاصة و إعتباره نقطة قوة لا نقطة ضعف , بالإضافة إلى العمل على جعل ماليزيا بلد متقدم وصناعي .

محمد نجيب تون عبد الرزاق و التعليم :

محمد نجيب عبد الرزاق هو ضد فكرة إعادة هيكلة النظام التعليمي و ذلك بسبب وجود نظام وطني محدد وسابق يراعي كل التنوع العرقي و الديني و خصوصيات دولة ماليزيا , و توصلو إلى خلق نظام تعليمي ثنائي ,

لكن هناك خطوات يمكن تنفيذها من خلال فلسفته في هذا الإطار لإنجاح فكرة ماليزيا الموحدة من خلال المناهج التعليمية من خلال :

أولا :تطوير المدارس الوطنية التي إن تحسنت فإن أولياء الأمور من مختلف الأعراق سيشجعون على أبناءهم إليها .

ثانيا : زيادة عدد الأنشطة بين المدارس الوطنية و المدارس الصينية و التأهيلية لتوسع التواصل بينهم ,وترسيخ فكرة ماليزيا الموحدة [1]

النموذج الإقتصادي في عهد تون عبد الرزاق :

أول تحدي واجه في عهده هو العمل على وضع نموذج إقتصادي في ظل تطور النظام الإقتصادي الجديد و الهدف من وراء ذلك محاولة موائمة الواقع الإقتصادي في ماليزيا مع الوضع العالمي الجديد خاصة اللحاق بالدول المتقدمة و الإستفادة من نماذجها التنموية إذ صنفت ماليزيا ضمن الإقتصادات المتوسطة العليا لكن هناك خطر يهدد ماليزيا إذا لم تبلور جهودها للحاق بسباق الإقتصاديات المتطورة وإعادة صياغة سياستها بحثا عن مصادر جديدة للنمو ووضع إستراتيجيات تنموية جديدة تهدف لإحداث نقلة لمصاف إقتصاد الدخل المرتفع بالإضافة إلى تحقيق إقتصاد يعتمد و يرتكز على تقنيات التكنلوجيا و المعلومات .

كما تعتمد إستراتيجته على عدم تشجيع الصناعات ذات الكثافة العمالية الضعيفة تقنيا و التي تعتمد على العمالة الأجنبية , بل سيتم التركيز على الصناعات التي تعتمد على المهارات العالية التي تستحق مكافآت مرتفعة بالإضافة إلى تقديم تقنيات جديدة تزيد من الإنتاجية الدولة ,وفي رحلة تحقيق كل هذه الأهداف لايجب إغفال المجال الإقليمي و الدولي لماليزيا و التي ظهرت مع الخطة الإقتصادية الجديدة التي ظهرت مع مطلع التسعينات ,و إعتمد على شعار ماليزيا واحدة وتأكييد قيم جوهرية التي تولد الشعور بالولاء و التكامل الوطني بالإضافة إلى تحقيق النمو و العدالة وتوزيع الدخل بالتساوي .

[1] مقابلة مع رئيس الوزراء الماليزي, محمد نجيب بن عبد الرزاق, لقاء اليوم , قناة الجزيرة ,https://www.youtube.com/watch?v=ET3QB-zBvqs , بتاريخ 27/04/2017 على الساعة 17:44 .

المطلب الثالث :ملامح التطور الإقتصادي في ماليزيا

عند خروج المستعمر البريطاني سنة 1956 من أراضي شبه جزيرة المالايو ,قررت ماليزيا بعدما إنضمت إليها كل من سنغافورة , صباح و سرواك وتشكل الدولة الماليزية في 31 أوت1963 الخوض في سياسة تصدير المواد الأولية المحلية و كذلك المواد الواسعة الإستهلاك أما عن القرار المهم الذي إتخذته رغم أنها كانت حديثة الإستقلال ,بأن لاتلجأ لإستيراد أية مواد خاصة المواد الإستهلاكية السهلة الإنتاج داخليا وذلك رغم صعوبة القرار بسبب حداثة الدولة وبالتالي وضعت ماليزيا إبان إستقلالها خارطة طريق و إستراتيجية حددت من خلالها أولوياتها و أهدافها سواءا القريبة أو البعيدة المدى كما كانت ضمن أولوياتها أنها تكون دولة مصنعة و مصدرة بالدرجة الأولى و ذلك من خلال إتباعها نموذج التنموي بالإعتماد على الذات الذي إتبعته آنفا اليابان .

سنستعرض أهم المحطات التي مر بها إقتصاد ماليزيا :

1 – مرحلة مابعد الإستقلال 1957 – 1970

كان النظام رأسمالي من الإستقلال إلى نهاية الستينات وتميزت هذه الفترة بإستقلال ماليزيا سنة 1957 ,قيام إتحاد ماليزيا 1963 وحدوث الإضطرابات العرقية في سنة 1969 .

إتخذت إستراتيجية تقوم على إصلاح الهياكل الإقتصادية و التركيز على القطاع الزراعي بتحديثه و تحقيق التنمية الريفية كما تعد بوابة لتعزيز التنمية الصناعية التي تركز على الصناعات القائمة على الموارد مثل المطاط والقصدير, و تم بذلك التركيز على إنتاج المواد الأولية وتصديرها ,خاصة المطاط والقصدير و زيت النخيل التي ركزت الحكومة الماليزية بعد إستقلالها بغرس شجرالنخيل للإستخراج الزيوت و تصديرها , تعد المواد الأولية 70 بالمئة من عائدات التصدير , 28 بالمئة من الإيرادات الحكومية و 36 بالمئة من إجمالي العمالة ,ثم تم إدراج القطاع الخاص في الإقتصاد الذي بدوره ساهم في النمو الإقتصادي الذي نما في هذه الفترة بنسبة 6 بالمئة, إنتقل معدل الناتج المحلي الماليزي من 52,6 بالمئة سنة 1960 إلى 45,1 بالمئة سنة 1970 , بحيث إنخفظ أسهم المطاط و القصدير من 70 بالمئة إلى 50 بالمئة ثم تم إكتشاف حقول النفط الواقعة خارج سرواك وإنتاج النفط الخام و تم تسجيل نمو قدره 6 بالمئة سنويا .[1]

2 – مرحلة 1971 – 1983 :

في سنة 1971 تم إصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات ,كما أعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي, إذ تجلت هذه الفترة بدعوة الحكومة الماليزية للجوء للصناعة بعدما كانت

[1]محسن محمد صالح , **مرجع سابق** ,ص 67 .

الزراعة المستحوذ الوحيد على الإقتصاد الماليزي و ذلك عن طريق فتح المجال أمام القطاع الخاص لتولي المهام و الخدمات, تخللت هذه المرحلة العديد من المشاكل المرتبطة بالتعداد العرقي في ماليزيا وذلك بسبب إختلال طبقي متميز بتعدد الثقافات و الديانات و التقاليد في ماليزيا بالإضافة إلى مشاركة كل طبقة في الإقتصاد الوطني وإختلال في توزيع الدخل الوطني , إذ تم التعامل معه هذه الفجوات و إنشاء سياسة إقتصادية جديدة NEP بين 1971 – 1990 لمراعاة عذه التنوعات العرقية و القضاء على الفقر , و من بين الإجراءات التي تم إتخاذها للقضاء على الفقر عن طريق الحد من الفوارق الإقتصادية بين الأعراق وذلك عن طريق المراعاة و التركيز على مجموعة من السياسات و البرامج المصممة لتحقيق هذا الهدف [1]من بينها :

- تحسين المرافق في المناطق الريفية و الدفع بالأسر الفقيرة وتسهيل لها الإندماج في الزراعة الحديثة و الإندماج في القطاعات الأخرى لخلق العمالة المنتجة و الحرص على توفير الخدمات الإجتماعية ,الصحة ,السكن ,المياه ,الكهرباء,وكل متطلبات العيش .
- المشاركة و التكامل و الشراكة بين مختلف الأعراق و تحقيق نقلة نوعية من خلال جعل التنوع العرقي في ماليزيا نقطة قوة و دفع للإقتصاد لا نقطة ضعف .
- إعطاء لكل المواطنين و بطريقة عادلة الحق في المشاركة بإبداء الرأي أو بالعمل في كل القطاعات و المجالات و محو كل الفوارق و إحلال التوازن و العدالة الإجتماعية*

في سنة 1979 تم حصول ركود إقتصادي إتبعه إنخفاض في أسعار النفط وإنخفاض أسعار السلع التصديرية التي تصدر إلى الخارج و التي لها تأثير سيئ على نمو الأرباح, في سنة 1980 شهدت ماليزيا عجز مزدوج في ميزانية الحكومة وفي ميزان المدفوعات إذ وصل عجز [2]الميزانية إلى 17 بالمئة من الناتج الوطني الإجمالي و 14 بالمئة سنة 1982, تراجعت معدلات التبادل بشدة عام 1985 , 1986 وذلك بسبب إعتماد ماليزيا على تصدير المواد الأولية, وفي نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى نسبة 85 بالمئة من الناتج الوطني الإجمالي و بلغت نسبة الدين 20 بالمئة من إجمالي الصادرات ,دخل الإقتصاد في حالة ركود وإنخفض الإستثمار الخاص بنسبة 25 بالمئة, تراجعت أسواق الأسهم و العقارات عام 1987 الأمر الذي بإفلاس العديد من المؤسسات المالية [1]

تلقت الحكومة الماليزية عروض لمساعدة ماليزيا للوقوف بعد الأزمة الإقتصادية من طرف صندوق

[1]ناصر يوسف, **مرجع سابق** , ص ص 226 – 236

*العدالة الاجتماعية ، هي نظام اقتصادي ، اجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الكبيرة بين طبقات المجتمع تسمى أحيانا العدالة المدنية، و تصف فكرة المجتمع الذي تسود في العدالة في كافة مناحيه، بدلا من انحصارها في عدالة القانون فقط.

[2]دراسات إقتصادية العدد الثاني 2000 مؤسسة إبن خلدون لدراسات و البحوث ص 64

[1]**المرجع نفسه** ,ص 64 ص 65 .

النقد الدولي و البنك الدولي لكن كان موقفها متحفظ أين إختارت ماليزيا رفض المعونات و النصائح المقدمة لها من المؤسسات الدولية و الوقوف بقدراتها و الإتكال على مواردها سواءا الطبيعية و البشرية و بصفة عامة إختارت الإعتماد على الذات إذ صرح مهاتير أنه : " من المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي منحته و قامت بالدعاية له الدول الشمالية عن طريق البنك الدولي , المصرف الدولي للإنشاء و التعمير و الإتحاد العالمي للتسويق " [2]

إذ قامت قامت ماليزيا بداية من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية التي تضمنت العديد من التدابير للتصدي لهذا الوضع الإقتصادي أهمها :

- تشجيع القطاع الخاص و منحه تسهيلات أكثر إعتباره عماد الإقتصاد الماليزي – أمثلة مهاتير قطاع الإتصالات – وذلك بمنح تسهيلات و قروض للقطاع الخاص وتدخل الدولة في الخدمات [3]

كما قامت بالعديد من الإصلاحات في عدة قطاعات أهمها :

وقف إنشاء مشاريع عامة ومنحها للقطاع الخاص لكن الإستفادة للحكومة من الضرائب الممنوحة على القطاع الخاص

من بداية الثمانينات حتي التسعينات

بدأت ماليزيا بإتخاذ عدة تدابير لإعادة الهيكلة الإقتصادية إبتداءا من سنة1983, مع تولي مهاتير محمد الحكم, ويشمل في الأساس إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية (الإقتصادية) من خوصصة القطاع العام و تشجيع كل من القطاعين العام و الخاص للعمل سويا بهدف تسريع وتيرة النمو

وضعت الحكومة و كتطبيق لهذه الأهداف مجموعة من الأهداف :

- إجراء عدد من الإصلاحات المؤسساتية (القاعدية) لتعزيز كفاءة القطاع .
- تحرير الإقتصاد و تحسين سياسات وحوافز الإستثمار لتشجيع القطاع الخاص , بتعديل قوانين لخدمة هذا الهدف .
- التخفيض التدريجي لمشاركة الحكومة في الأنشطة الإقتصادية .

بدأ النظام الإقتصادي بالإنتعاش مع سنة 1987 و إستمر بالنمو بسرعة إذ سجل نسب 8,9 بالمئة سنة 1988 ,8,8 بالمئة سنة 1989 و 9,3 بالمئة سنة 1990 على التوالي وتم تسجيل فائض في ميزان المدفوعات قدره مليار,إذ سجل قطاع الصناعات التحويلية أسرع نمو قدره بلغ 10,4 بالمئة سنويا وأنه تم

[2] نبيه فرج , أمين الحصري , **مرجع سابق** , ص 99

[3] موسوعة الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا , (كوالالمبور : دار الكتاب الماليزي, الطبعة الأولى ,الجزء الأول) ص 66 .

التركيز على القطاع الزراعي وعلى الصناعات المتقدمة والتي إرتكزت على صناعة السيارات الوطنية بهدف وضع حد لواردات السلع .

- تم إعتماد مجهودات كبيرة في هذه الفترة لإعادة هيكلة الإقتصاد رغم العديد من المعيقات والمشاكل التي واجهت المسار الإقتصادي لماليزيا خاصة في منتصف سنة 1980
- إسترجعت ماليزيا إستقرارها الإقتصادي (النقدي) و توازن ميزان المدفوعات , وتخفيظ عبء ديونها الخارجية
- بنهاية هذه الفترة تم تسجيل تقدم في المجال الإقتصادي بالإضافة إلى تراجع نسبة الفقر إذ يعتبر هدف ماليزيا الأساسي منذ حصولها على الإستقلال .[1]

فترة الصعوبة ثم الإزدهار 1991 – 2000 :

عرفت هذه السياسة بفكرة السياسة الإقتصادية الجديدة بدأت سنة 1990 مع تصور 2020 قدم الحزب الوطني * بعدا جديدا ينطوي على التغيير في التركييز الإستراتيجي من القضاء على الفقر وتحقيق تنمية وطنية مع خلق المزيد من فرص العمل للمالايو (البومبترا) و زيادة مشاكة القطاع الخاص وإعادة هيكلة وتطوير رأس المال البشري, تخللتها الأزمة الماليزية الآسياوية 1997 -1998 الذي أثر على زخم النمو الإقتصادي للبلاد ,إذ إندلعت الأزمة التي بدأت في منتصف 1995 من قبل هجمات المضاربة على العملات في العديد من دول شرق آسيا بما في ذلك , و تسببت في إرتفاع معدلات البطالة ,الفقر و الإفلاس

تم إتخاذ لمجابهة هذا الوضع عدة إجراءات أهمها :

تشديد السياسة المالية النقدية مثل رفع أسعار الفائدة وخفض الإنفاق بنسبة 20 بالمئة فضلا عن إعادة هيكلة القطاع المالي التي إقترحها صندوق النقد الدولي .

بالإضافة إلى خطة الإنعاش NEAC التي إتخذت 7 جانفي 1998 , تقديم تدابير للحكومة الماليزية لوضع حد لتفاقم الركود الإقتصادي ووضع إستراتيجيات لتحقيق النمو الإقتصادي القومي الذي يحتوي على 6 أهداف و 40 إجراء رامي إلى تحقيق الإستقرار المالي وإستعادة ثقة السوق ' و تعزيز أسس الإقتصاد الكلي وتوسيع الصندوق و إنشاء صناديق جديدة لضمان إستمرار توفير الإئتمان, بهذا الأمر أدخلت الحكومة عدة تدابير لإعادة هيكلة وتعزيز القطاع المالي بهدف تحرير المصارف من أعباء الأصول المبعثرة وتعزيز و مساعدة في إعادة رسم المؤسسات المصرفية وإعادة تسيير ديون الشركات, وكرد فعل لكل هذه الإجراءات

[1] محسن محمد صالح, المرجع نفسه ,ص 84 .

بدء الإقتصاد الوطني الماليزي بالتعافي من خلال تسجيل وجود فائض في ميزان المدفوعات وزيادة الإستثمار في الخارج و إستعادة ثقة المواطنين المستثمرين تم تسجيل نسبة نمو قدرها 7,4 بالمئة في سنة 2000 وتم التغلب عن مستويات ماقبل الأزمة, وبالتالي يعكس الأداء الإقتصادي بعد الأزمة نجاح الإستجابة الحكومة في التعامل مع الأزمة

2010- 2000

شملت هذه الفترة بداية تطوير العقد الثاني من إستراتيجية 2020 بهدف تحسين النزاهة و القدرة التنافسية للبلاد بالإعتماد على الموارد المحلية و تحقيق مشاركة في الإقنصاد العالمي على الرغم من ان ماليزيا شهدت تباطؤ في النمو قدره 0,5 بالمئة بسبب إنخفاض الطلب العالمي على المنتجات الكهربائية الإلكترونية وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها : أحداث 11 سبتمبر و الإضطرابات التي لحقته في العالم منها الحرب على العراق

تم وضع في ماي سنة 2003 الخطوط العريضة المتمثلة في أربع إستراتيجيات وهي :

- تشجيع إستثمارات القطاع الخاص
- تعزيز القدرة التنافسية للبلاد
- تطوير مصادر جديدة للنمو
- زيادة فعالية نظام التسليم

ولقد كانت هذه الإستراتيجيات صدا على النمو الإقتصادي في ماليزيا بحيث تم تسجيل نسبة تتراوح بين5,8 بالمئة في سنة 2003 و 6,8 بالمئة في سنة 2004, أما في النصف الثاني, تم تسجيل إنخفاض في النمو الإقتصادي قدره 1,6 بالمئة وذلك راجع لعدة أسباب أهمها الأزمة الإقتصادية العالمية التي تسببت في ركود الإقتصاد العديد من الدول و يسببها تم تسجيل إنخفاض على الطلب الصادرات و للتعامل مع هذا الوضع قامت الدولة بتنفييذ حزمتين التحفيز الإقتصادي وفي سنة 2010 تم تسجيل إعتدال بارتفاع قدره 1,6 بالمئة تجلت هذه المرحلة أساسا في كونها تأثر الإقتصاد الوطني الماليزي بالإقتصاد العالمي .[1]

[1] نادية فاضل عباس فضلي, **"التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000 إى 2010 "** ,(دراسات دولية,العدد الرابع و الخمسون, ب س ن) 155 – 188 .

المبحث الثاني:التجربة الماليزية في الدبلوماسية الإقتصادية

يقوم هذا المبحث بذكر أهم النقاط و المقومات التي ترتكز عليها الدبلوماسية الإقتصادية الماليزية لضمان قيامها ونجاحها

المطلب الأول: معادلة الدبلوماسية الإقتصادية الذي شاركت في التنمية الوطنية في ماليزيا

وبالتالي وضعت ماليزيا إبان إستقلالها خارطة طريق و إستراتيجية حددت من خلالها أولوياتها و أهدافها سواءا القريبة أو البعيدة المدى كما هدفها الأول أنها تكون دولة مصنعة و مصدرة بالدرجة الأولى و ذلك من خلال إتباعها نموذج التنموي بالإعتماد على الذات الذي إتبعته آنفا اليابان .

مقوماتها :

1. الإستثمار : جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
2. العناية بترقية الإقتصاد داخليا ثم خارجيا, إذ جعلت الأولوية إصلاح إقتصادها داخليا ثم لمعت صورتها خارجيا,و قامت بالإنفتاح على الأسواق الخارجية,و على المبادلات التجارية الخارجية
3. العامل البشري التكوين , التعليم , الثقافة , الأخلاق ,إصلاح الفرد بالدرجة الأولى وغرس ثقافة الوحدة وذلك رغم تعددها الإثني و الثقافي و اللغوي .
4. القيادة الماليزية الرشيدة
5. التخطيط الناجع بحيث حددت ماتريده منذ تشكلها, إعتمدت على ذاتها, ولم تخضع لعامل معين دون الآخر .

<u>منطلقات الإقتصاد الماليزي</u>

1 -السيطرة على التنوع الإثني و العرقي في ماليزيا :

حاولت الدولة الماليزية سنة 1970 إثر أحداث العنف العرقي لسنة 1969 , أن تقدم إيديولوجية رسمية تجمع عليها فئات المجتمع الماليزي , و أعلنت هذه الإيديولوجية في 31 أوت 1970 في عيد الإستقلال وحملت إسم "روكونيجارا Rukunegara " إذ تركز على الإيمان بالله , الولاء للملك و البلد , وتطبيق الدستور وحكم القانون و السلوك و الأخلاق الحميدة , ولكن هذه الإيديولوجية لم تأخذ أبعاد في الحياة الماليزية , وفي العادة فإن شعار " القومية ,الدين , الأمة , Bangsta ,Agma,Negara " كان أقرب للإيديولوجية

الماليزية ,إذ يلجأ إليه زعماء حزب أمنو في المناسبات و الخطابات .

ألقت الحرب الباردة ماليزيا بعيدا عن الصراع الإيديولوجي وذلك لأن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ركزت على إحتواء الدول ذات الموقع الجيوإستراتيجي هام مثل : اليابان ,كوريا الجنوبية ,سنغافورة وتايوان في الوقت الذي حاول فيه المعسكر الشرقي إحتواء ماليزيا عن طريق الصين التي حرضت على التمرد الشيوعي في ماليزيا بعد إستقلالها لكن تم القضاء على هذا الإنقلاب نهائيا بداية الستينيات ,ثم تم رفض النموذج الإشتراكي من قبل المالاويين والصينيين الذين دار الصراع بينهما سابقا ومن جانب آخر أدى الموقع الجغرافي الطبيعي لماليزيا من إحاطتها بدول متطورة إقتصاديا أمثال : سنغافورة ,اليابان , التايوان ,كوريا الجنوبية , دفعها بالإستفادة من تجارب الدول المتطورة في التنمية الإقتصادية شأنها شأن دول الجوار الأخرى , الأمرالذي دفع ماليزيا دائما إلى السعي نحو التطور,فللموقع الجغرافي تأثير سواءا سلبي أوإيجابي على تطور دولة ما وهذا ما أثبتته ماليزيا . [1]

2 – القيادة الرشيدة :

كان لماليزيا قيادة رشيدة وسليمة ذلك منذ إستقلالها ,إذ إستفادت من تجارب و أخطاء حقبة إقطاع السلاطيين وما نجم عن حكمهم المطلق و الإستبدادي من فساد سياسي وإقتصادي قبل الإستقلال ,فتجسدت هذه الإستفادة بالدرجة الأولى في إحترام الإنسان (شخصه ,حريته , عقيدته , إتجاهاته الفكرية) تثمينه بالإضافة إلى منحه فرصة لإبداء آراءه وإنتقاداته بإعتباره نقطة إنطلاق و قاعدة لكل مشروع تنموي ناجح ,وماجعل القيادة الماليزية رشيدة كونها منفتحة على جميع الثقافات و الإيديولوجيات كما أنها تحترم حريات الفرد.كما تعتبر قيادة منظمة و هادفة أي لها رؤى قريبة و بعيدة المدى من خلال تحكمها بتقنيات التخطيط, كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا 1997 الشهيرة التي شهدها العام م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيودًا صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها 8 المالية أكثر قوة خلال عامين فقط،لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية [1]

3 – التعليم و التدريب وممارسة قو ة العمل :

إنطلقت ماليزيا من فكرة أن الإنسان هو محور و مركز إهتماماتها وذلك لأن الإنسان هو القيمة

[1] وفاء لطفي ,**السياسات التنموية في ماليزيا** , نقلا عن الرابط http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76021 .

[1] كتوش العاشور وآخرون , **"التجربة الماليزية في التنمية البشرية ومقومات نجاحها "** ,(الجزائر , مجلة دراسات إقليمية ,) ص 6 .

الإقتصادية الأولى التي تعود بفائدة مباشرة ومضاعفة للدولة ,فكلما زاد الإهتمام بالعنصر البشري تضاعت الإنتاجية فزاد الدخل ,لأن الإنسان هو المسير هو المدير كما هو الموظف إذ يجب العناية بكل العاملين سواسية لزيادة الإنتاجية , فتم بلورة منظومة تربوية متطورة مشجعة للبحث العلمي و مواكبة لتطورات الإقتصاد العالمي , بالإضافة إلى إرتباط التعليم بالتدريب العملي ,أي أنه تم إعتماد منظومة تربوية أين تم مقابلة الدروس النظرية بتدريبات ميدانية عملية لتحقيق إستيعاب أكثر .

كما إعتمدت على خطاب الوحدة الوطنية وتوحيد القوى لخدمة الوطن الواحد و هو ماليزيا كما ثبت في التجربة الإنمائية الماليزية أن التعليم و التدريب وممارسة قوة العمل عناصر حاسمة في نجاح التنمية في ماليزيا ,إذ يعتبر التعليم محل إهتمام الخطط الإنمائية الماليزية و إزدهار ماليزيا إقتصاديا وهو إنعكاس لهذا الإهتمام , إذ تخصص ماليزيا لهذا المجال حوالي 20 إلى 25 بالمئة من ميزانيتها السنوية العامة إذ يعد هذا المعدل من أكبر معدلات الميزانية التي تمنح للتعليم في العالم و يبلغ معدل الإنفاق السنوي على التعليم نحو 6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي , إذ بلغت الميزانية التعليم لسنة 2007 نحو 34,325 مليون رنجت ماليزي نحو 10,069 ملايين دولار أمريكي أي 21,8 بالمئة من الميزانية العامة ,فيما بلغت نسبة الإنفاق على الدفاع (الجيش) 13,363 مليون رنجت (3,930 ملايين دولار) , إذ أكد وزير التعليم الماليزي السابق **سليمان داود** أن الحكومة الماليزية تعد الإستثمار في الإنسان إحدى أهم أولوياتها , وأول تحد واجهته ماليزيا عن إستقلالها هو كيفية نقل الملايو من مجتمعات زراعية بسيطة إلى مجتمعات متقدمة ,لذلك وضعت ميزانيات كبيرة للتعليم و التدريب والتأهيل ,كما أكد أن التعليم كانت تترافق معه التربية على معاني الاخلاق والإنضباط و ترسيخ مبادئ التعايش والتسامح .[1]

4- القطاع الزراعي :

قامت ماليزيا و منذ إستقلالها على العناية بإنتاج زيت النخيل و المطاط* و أخشاب الغابات الخاصة بهدف تصديره إذ ساهم الإستخدام الزراعي في ماليزيا في زيادة الإنتاجية سنة 1999 فبلغت نسبة الصادرات للمطاط و زيت النخيل 2,343 مليار رنجت و 9,30 مليار رنجت على التوالي بالمقارنة بالبترول الذي بلغت صادراته آنذاك 9,30 مليار رنجت إلى جانب ذلك أسهم القطاع الغذائي بحوالي 4,3 مليار رنغيت في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1995 , بالإضافة إلى تنويع هياكله عن طريق تحديث المزارع و توطين المزارعين في مناطق مريحة وإتاحة لهم كل التسهيلات والحفاظ على الأرياف وتثمينها وجعلها وحدة مشاركة في الإقتصاد الماليزي , كما ركزت ماليزيا على نشر الثقافة الفلاحية في أوساط الفلاحين تحفيزهم

[1] محسن محمد صالح , **مرجع سابق** , ص 38 – 42 .

*كان الاقتصاد الماليزي بسيط جداً اذ اكتشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية اذ باشروا بزراعة شجر المطاط)الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي(ومع مرور الزمن الى ، وشجر النخيل)لاستخراج زيت النخيل(كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة عهد ليس ببعيد اصبحت ماليزيا مصدره لهذه السلع الثلاثة.

و توعيتهم بأهمية قطاعهم الذي يشارك بصفة مباشرة بالدفع بالإقتصاد الماليزي ودعمهم ماديا و معنويا السياسة الزراعية الوطنية لماليزيا DPN ,التقليل من نسبة الفقر في البلاد .[2]

5- سياسة التصنيع :

جاءت سياسة التصنيع في ماليزيا مكملة للنشاط الزراعي بإعتبار أن التصنيع أمر يميز كل الدول المتطورة لكن يعتبر النجاح في القطاع الفلاحي الزراعي هو القاعدة إذ تم إنتهاج هذه السياسة من أجل رفع فرص التصدير فالإنتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات السيارات وتمكنت ماليزيا خلال بداية تصدير المواد الطبيعية المتمثلة في المطاط ,زيت النخيل جوز الهند , الخشب الصناعي , وأكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الزيوت النباتية و أكثر مصدر للإطارات في العالم .[3]

المطلب الثاني : ماليزيا و الإستثمار الأجنبي المباشر

أول مبدأ يسير وفقه الإقتصاد الماليزي هو أن الحكومة الماليزية لا تقيد إقتصادها و لاتحتكره بإدعاء المحافضة عليه ولا على سوقه المحلية بل تعمل جاهدة و بكل الوسائل المتاحة على إشراك العملية الإقتصادية بين الخواص و المستثمرين الأجانب تحت شعار أن الإقتصاد الماليزي مسؤولية الجميع ,فتوفر التسهيلات اللازمة من قوانين و خصم في الضرائب سواء الجمركية أم الضرائب على الإستثمارات وفق نظام مدروس الذي يراعي مصلحة كل الأطراف المشاركة في العملية .

صارت ماليزيا وجهة إستثمارية في ظل عالم غربي مازال يعاني من أزمة إقتصادية طال أمدها و شرق أوسط مضطرب تتغير معالمه بين اليوم و الآخر ،وفي هذا الإطار سنت و شرعت الحكومة الماليزية عدة إجراءات لإستقطاب الإستثمارات و جعل ماليزيا بيئة إستثمارية جاذبة ، وقد خطت في تحقيق هذه الهدف خطوات هامة بحيث صارت مركزا مهما من مراكز التجارة العالمية ،هناك عدة أسباب تجعل المستثمر الناجح يختار ماليزيا كوجهة أولى نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر

قامت بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح سنة 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للإستثمارات الأجنبية المباشرة .التسعينات .

قامت إستراتيجية ماليزيا منذ الإستقلال سنة 1957 على خلق بيئة عمل مناسبة لجذب الإستثمارات من خلال توفيرو العمل على تقوية إقتصاد الوطني من البنى التحتية فملائمة القوانين ومتطلعات المستثمرين لتسهيل لهم العملية بالإضافة إلى تقديم حوافز كل هذا دفع بالاداء الإقتصادي سيما القطاع الصناعي , تختلف

[2]حاج إبراهيم عبد الرحمان, خير الناس ربيع, **مسيرة الإقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار مهاتير محمد** , مجلة غرداية , نقلا عن الرابط http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/ .

[3]حاج إبراهيم عبد الرحمان, **المرجع نفسه** .

أهداف الإستثمار بحسب الجهة التي تقوم بالإستثمار ,إذ يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام اذا قامت به الحكومة،أو يكون هدفه هو تحقيق ربح اذا قام به القطاع الخاص في ما يأتـي بيان أهداف و دوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر والبلد المضيف .

إذ من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع) .

و في سبيل عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائم لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية, ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وقام بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على [1]

أهداف المستثمر:

- الحصول على مواد الخام من الدولة المستثمر فيها من اجل استخدامه في صناعة ذلك البلد.
- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة لجذب المستثمرين.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة للأيدي العاملة في الدول المستثمر فيها
- تحقيق أرباح في الدول المضيفة تفوق كثيرا الأرباح داخل موطنه
- سهولة منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار لتملكها احيانا للتكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال الضخمة

_دوافع البلد المضيف للاستثمار:

- معالجة البطالة واستحداث فرص تشغيل في المشاريع التي يتم الاستثمار فيها.
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات خاصة في الاستثمارات المخصصة للتصدير.
- التعويض عن الاستيراد من خلال زيادة الانتاج المحلي.
- محاولة الدولة توسيع الاسواق فيها واستحداث اسواق جديدة وتحسين حركة التجارة داخليا وخارجيا.[1]

المرجعية التاريخية لجلب الإستثمارات المباشرة في ماليزيا :

إرتكزت ماليزيا في سياستها الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر على التركيز على إستخدام كل من :

- الإجراءات القانونية المسهلة للإستثمار كحوافز وذلك عن طريق التعديل المستمر للقواعد القانونية

[1]محمد بوجلال، **السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد** 12 العالمي :التجربة الماليزية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي .9- 8 :، ص ص2001 أكتوبر 30 و 29 .

[1]عبد الرحمان بن ساتية, قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية, (معهد العلوم الإقتصاديةو التجارية غرداية , العدد 11 , سنة 2011) ص ص 59 -92 .

- الإعفاءات الجمركية
- و الإعفاءات الضريبية
- إستراتيجية الإنتقال التدريجي من التشجيع العام للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التركيز المحدد في توجيه الإستثمار قطاعات الصناعات العالية التقنية *التي تواكب تطورتوجه الإقتصاد الماليزي .

سنتطرق بإختصار إلى أهم المحطات التي مرت بها الإستراتيجية الماليزية في مجال جذب الإستثمار بإعتباره أهم مقوم التي تقوم عليه الدبلوماسية الإقتصادية كون أنها المهام الأساسي للسفيرفي الخارج .

مرحلة مابعد الإستقلال :

تقوم على حوافز في صناعات إحلال الواردات (كالأغذية , البلاستيك و المواد الواسعة الإستهلاك)

في مرحلة الستينات : تم إدخال تعديل للحوافز ليمس رأس المال ,بإستقطاعات ضريبية تراوحت بين 25 بالمئة إلى 40 بالمئة من تكلفة رأس المال .

مرحلة السبعينات :

تم التركيز على جذب الإستثمار في مناطق حرة في قطاع الإلكترونيات و النسيج ,بالإضافة إلى أنه تم إنشاء 10 مناطق حرة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وشملت هذه الحواجز :

- تسريع إجراءات الجمركة عند تصدير المنتجات
- إعفاءات من رسوم الجمارك على الصادرات
- إعفاء المناطق الحرة من القوانين الملكية [1]

مرحلة الثمانينات :

ركز تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت قانون تشجيع الإستثمارات الذي يتضمن أساسا النقاط العناصر التالية

- عند تصدير الأجانب 80 بالمئة من منتجاتهم يتم السماح لهم بإستحواذ على 100 بالمئة من حقوق الملكية في شركائهم .
- والهدف من هذا العرض أن إستثمارها موجه للتصدير يهدف تحقيق بهدف تحقيق إيرادات بالعملات الأجنبية
- أما بالنسبة للشركات التي تصدر مابين 51 بالمئة إلى 79بالمئة من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات .

* الصناعات عالية التقنية : التي ترتكز هذه الصناعات على البحوث والتطور، وتخلق منتجات متقدمة علمياً. العاملون فيها على مستوى عالي من التأهيل، وهذا يشمل الإدارات أيضاً والتسويق والاستشاريين . حصل البحث عالي التقنية أولاً في أمريكا، غرب أوروبا واليابان، وجاء التطور السريع في الابتكارات بحقل الالكترونيات، وهذه الموجة جاءت ما بين 1960-1970، لكن التطور الأكبر جاء بعد عام 1980

[1] عبد الرحمان ساتية , **المرجع نفسه** .

- الشركات التي تستطيع تصدير 20 بالمئة أو أقل من منتجاتها أن تتملك بحد أقصى 30 من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة .

بدأت ماليزيا بالتقدم في قانون تشجيع الإستثمارات بزيادة الإعفاءات الضريبة مثال تم إسقاط الضرائب المستحقة

على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة مثل الموجهة للتصدير ,كذا صغيرة الحجم ,كذا الإلتزام بقوانين وشروط خاصة بالمشاركة في الملكية من بينها الإلتزام بإشراك جميع الأعراق الماليزية في العملية الإنتاجية التي جاء بها رئيس الوزراء الماليزي الثالث مهاتير محمد بهدف تحقيق التوازن الإجتماعي في كل المجالات وإستخدام المواد الأولية المحلية ,والتمتع بميزة خصم كلا من المصروفات الخاصة بترويج الصادرات وكذا أقساط تأمين الصادرات وذلك عند إحتساب الضرائب .

- و من بين الإجراءات المشجعة التي قامت بها الحكومة الماليزية هي توقيع إتفاقيات لضمان الإستثمار مع مختلف دول العالم بالإضافة إلى حماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري .
- كما قامت بتسهيل قانونيا ومن حيث الإجراءات عملية لجوء الشركات المتعددة الجنسيات إلى فض منازعاتهم للحصول على تعويضات قانونية , وحرية تحويل أرباحهم و عوائدهم ورأس المال إلى الخارج .
- وكخطوة جديدة قامت الحكومة الماليزية بإنشاءهيئة تنمية الصناعة الماليزية_أين يتقدم المستثمرين الأجانب وكل المعلومات التي تخصهم .

مرحلة التسعينات :

بدأ التطور في جلب الإستثمارات في ماليزيا ذلك إستجابة للتدفقات الضخمة المقابلة للجهود التي بذلتها الحكومة الماليزية و المتمثلة أساسا في التحفيزات المقدمة للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى الجو الملائم المحفز للإستثمار,

إستجابة لهذا التطور قامت الحكومة الماليزية بتوسيع الحوافز الضريبية والتي تشمل في الخدمات المراكز الإقليمية للشركات المتعددة الجنسيات خاصة فيما يخص الإدارة و التنسيق .

نظرا لزيادة تدفق الإستثمارات تطورت تطلعات و أهداف الحكومة الماليزية في هذا المجال بهدف تقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية , وبالتالي بدأت ماليزيا فعلا تستهدف القطاعات الإستراتيجية التي تطلعت الحكومة الماليزية تنميتها , والعالية الإتقان و التي لها مردود إنتاجي كبير يساهم و زيادة الإيرادات بالعملة الأجنبية ,وبالتالي قامت بتقليص نطاق الإعفاءات الجمركية , و تركيز إستراتيجيتها على جذب الإستثمارات الرأسمالية , بالإضافة إلى إلغاء الحواجز الغير الفعالة والتي تتعارض وإتفاقية منظمة التجارة الدولية .

تشجيع المشاريع التقانة العالية و التقنيات الناشئة بمنح إعفاءات ضريبية لفترة 5 سنوات وإستقطاعات

ضريبية على الإستثمار قدرها 60 بالمئة من تكلفة الإستثمار الرأسمالية المؤهلة ,وتشمل هذه الأنشطة المؤهلة (الإلكترونيات الحديثة , معدات القياس , التقنيات الب ,البرمجيات و الصناعات الفضائية)

مرحلة الألفين إلى 2016 :

بغرض جلب الإستثمارات إليها قامت الحكومة الماليزية بإستعمال وسائل و إجراءات من بينها استخدام الحوافز وذلك بغرض توجيه الاستثمار الأجنبي نحو صناعات وقطاعات معينة، وتنتهج الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز المقدمة في ضوء حاجات التنمية الوطنية، ففي البداية كان التشجيع عام لجذب الاستثمار الاجنبي وشركات متعددة الجنسية ثم تم التركيز على صناعات وقطاعات تكون الحوافز فيها اكبر لتنميتها،وكل ذلك تم بتخطيط متقن ورقابة فعالة وقيادة محنكة يتم تمييز قطاعات على أخرى من حيث تقديم الحوافز.وهذا كله بسبب حاجات التنمية الوطنية و متطلباتها التي تتغير مع تطور الزمن .[1]

[1] عادل عبد العظيم , **"التجارب الدولية تجربة ماليزيا"** , ندوة المعهد العربي للتخطيط , الكويت 2009 ,ص ص 1 – 15 .

خلاصة الفصل :

يمكن الإستخلاص أن ماليزيا ركزت منذ إستقلالها سنة 1958 , على وضع خارطة طريق تتضمن مجموعة خطط تسير وفقها, متبوعة بعنصر المراقبة الذي يعتبر الضامن لتجسيد الخطط على أرض الواقع. تعتبر بيئة ماليزيا بيئة مساعدة لنهضتها, وذلك بسبب الدول المجاورة لها وتأثرهابالنموذج و الثقافة اليابانية . إذ قام نجاح النموذج الياباني على مجموعة أسس أهمها :

رعاية **العامل البشري** ومرافقته منذ نعومة أضافره من خلال إنفاق الجزء الأكبر لميزانية الدولة على التعليم, التكوين, والبحث العلمي, إذ يمكن الإقتداء من النموذج الماليزي بإعتباره مثمن للوجود البشري والطاقات البشرية في البلاد, مستندا على العدالة الإجتماعية خاصة في مرحلة مهاتير محمد الذي قام بالموازنة بين الطبقات الإجتماعية من خلال تثمين المالايو الذي لم تستثمر طاقاته من قبل بسبب الوجود القوي للصينيين, كما إهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم. .

إعطاء الحرية **للقطاع الخاص**, إختار رئيس الوزراء الماليزي القطاع الخاص واستعان به في تطوير الأداء الحكومي, تم مشاركة المنظمات المجتمعية المعنية والقطاع الخاص فى وضع استراتيجية مشتركة مع الحكومة لتطوير الجهاز الإدارى،وأنه من بين عوامل النجاح في ماليزيا التعاون بين جميع الأطراف,إذ أن القطاع الخاص والقطاع العام لا ينفصلان عن بعضهما ، أن حكومة بلاده تشارك القطاع الخاص فى مناقشة بعض القوانين الحكومية, أي هناك شراكة بين القطاعين , فعن تجربة الحكومة الماليزية فى الاستثمار، تم التخطيط للمشروعات بناءً على المتاح من الموارد, وفى حال نقص مواد تدخل فى العملية التصنيعية، تقوم بتصميم استثمارات خاصة لتوفير المواد الناقصة،فعندما تخطط الحكومة لوضع برنامج اقتصادى محدد، تضع فى الحسبان مستوى قدرات كل شخص يطبق عليه البرنامج، وتسعى إلى توفير الوقت اللازم لتدريب العاملين عليه, أي تركز وفي كل القطاعات على التدريب لإكتساب المهارات و لموازنة القدرات بين العاملين .

التخطيط و القيادة والرشيدين والأخلاق التي يتمتع بها المواطن الماليزي القائمة على التسامح والقيم الإسلامية , و امتلاك ماليزيا رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتالية ومتكاملة منذ الاستقلال حتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي التخطيط لماليزيا **2020** م وتنفيذ ماتم التخطيط له **بالإضافة إلى** وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي,الصناعات**:** الاستهلاكية ـ الوسيطة ـ الرأسمالية , وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سببًا ونتيجة في الوقت عينه .

دولة ديمقراطية من خلال اتخاذ القرارات دائمًا من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسية ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

البنك الإسلامي ماليزيا تعتبر من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال المصرف الإسلامي، وأن الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي هي التي ساعدتها على ذلك، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيراً إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت حكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، بل وغيرت في قوانينها وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره. ,

تعتبر هذه الأسس من أهم الأسس التي أثبتت أنها المشاركة في التطور و النهضة في ماليزيا .

الفصل الثالث

الحاجة إلى النهوض بالدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية

مدخل الفصل الثالث :

في ظل تطور العوامل التي تحكم العلاقات الدولية و تأثير الإقتصاد في العلاقات الدولية تأثرت الدبلوماسية كونها تطبيق للسياسة الخارجية بالعامل الإقتصادي , وإنبثق من مفهوم الدبلوماسية التقليدية مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية الذي يرصد واقع الدبلوماسية الجديدة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم منافع دولتها من خلال سفراءها في الخارج والذين يروجون لدولتهم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة , إذ يعتبر هذا الأمر كله محدد بمدى صلابة و متانة الإقتصاد الداخلي لدولة ما , فكلما كان الإقتصاد الداخلي لدولة ما قوي كلما كانت الدبلوماسية الإقتصادية ناجحة ,و كلما نجحت الدبلوماسية الإقتصادية كلما عظمت المنافع الداخلية للدولة , فتحققت التنمية ,وبرزت المكانة الخارجية لها ,فعملية التنمية لا تقتصر على الإمداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني فقط، إنما الحضور الفعال والقوي للدولة خارجيا من خلال الحضور في المؤتمرات الدولية و عقد مؤتمرات دولية , و التحرك عن طريق إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف ووضع خطة تشمل القواعد التي توضح كيفية استعمال كل هذه الإسهامات، ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة .

المبحث الأول:الدبلوماسية الإقتصادية كأداة لتنويع الإقتصاد الوطني

المبحث الثاني :مجهودات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية

المبحث الأول:الدبلوماسية الإقتصادية كأداة لتنويع الإقتصاد الوطني

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى علاقة الدبلوماسية الإقتصادية بالإقتصاد الوطني , المتمثل في المعادلة التالية :

أن نجاح الدبلوماسية الإقتصادية يتغذى من مدى تطور إقتصاد دولة ما و إستقرارها الإقتصادي و السياسي,و تطور الإقتصاد الوطني يتغذى إلى درجة معينة من مدى نجاح الدبلوماسية الإقتصادية في الخارج ,إذ زاد إهتمام الجزائر بالدبلوماسية الإقتصادية بعد إنهيار أسعار المحروقات , وأدركت حينها أنها يجب أن تتجه نحو تنويع من إيراداتها للنهوض بالإقتصاد الوطني وخلق التوازن ,وإنتهجت بذلك سياسات ووسائل داخلية و خارجية , من بين هذه الوسائل الخارجية هي الدبلوماسية الإقتصادية وذلك عن طريق تبنِّي دبلوماسية ذات أولوية اقتصادية ، موحدة ، واضحة الاستراتيجية والأهداف و إعطاء الأولوية للإصلاح المؤسسي للهياكل الداخلية القائمة على إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية بالإضافة إلى صياغة علاقة شراكة بين أطراف النظام الدبلوماسي الوطني من خلال التواصل والتنسيق والتعاون بدلاً عن العلاقة التنافسية و جعل القطاع الخاص شريكاً أساسياً في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية كل هذا بتفعيل الدور الاقتصادي لوزارة الخارجية , والتنسيق مع كل الفاعلين الإقتصاديين الآخرين .

سنتطرق من خلال المطالب الأتية إلى التعريف بالإقتصاد الجزائري وملامحه و المجهودات القائمة على تنميته وذلك منذ الإستقلال رغم أن دراستنا تركز على مرحلة زمانية معينة لكن لايمكن دراسة فترة زمنية بفصلها عن تسلسلها الزمني و مرجعيتها التاريخية , وينتطرق إلى النموذج الإقتصادي الجديد الذي صدر ضمن ظروف إقتصادية مغايرة ,وسبب ذلك أن الإقتصاد الجزائري لطالما عول على الصناعات الثقيلة على رأسها قطاع المحروقات وذلك لزخر الجزائر بها , ولهذا وصف الإقتصاد الجزائري بالريعي .

المطلب الأول : ملامح التجربة الجزائرية في التنمية الإقتصادية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى سرد النماذج الإقتصادية للجزائر المستقلة , وذلك لمعرفة التوجه الإقتصادي الجزائري بالإضافة إلى إتجاهها الجديد و معرفة ظروف كل مرحلة التي أثرت على توجهها سواءا الإقتصادي أم السياسي .

الهيكل الإقتصادي مابعد الإستقلال :

1 - مرحلة مابعد الإستقلال 1962

خلف الإستعمار الفرنسي للجزائر إقتصاد عشوائي هش متناقض داخليا بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات و إنعكس عنه وضع إقتصادي وإجتماعي متجسد في البطالة , الأمية , التخلف ,وإنتشار الأمراض وكردة فعل من الحكومة الجزائرية آنذاك إتخذت عدة إجراءات تمثلت في إصدار قوانين و مراسيم لتنظيم الإقتصاد الداخلي وإصلاحه , وسطرت الخطوط العريضة للتنمية , بحيث إعتمدت الجزائر على النظام الإشتراكي , وإختارت اللجوء إلى التصنيع لبناء الإقتصاد الوطني من صناعات قاعدية من أجل جذب الإستثمارات , و توزيع عائدات الصناعات القاعدية على القطاعات الأخرى التي تتطلب رأسمال مكثف .

أ - إستراتيجية التنمية من خلال برنامج طرابلس 1962

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 , التركيز على إقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية إحتياجات زراعية عصرية وركزت إستراتيجيتها أساسا على صناعة الحديد ,الصلب,إستخراج البترول ,المحروقات , إذ إرتكز إقتصاد الجزائر في تلك الفترة على مبدأ " التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق صناعاته القاعدية وهذا للإستفادة من الموارد الطبيعية للبلد" , والإستفادة من عائدات القطاعات القاعدية لتمويل القطاعات الأخرى منها القطاع الزراعي ,بالإضافة إلى مبدأ تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني وعدم إعطاء المجال والحرية للقطاع الخاص ,وبالتالي تحتكر الدولة الصناعات الثقيلة وتحتفظ بأعلى درجات السياسة التصنيعية , إذ نص ميثاق طرابلس :

" يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في تجاه إتقان الصناعة الحرفية و إقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية و هذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية "[1]

ب - إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق :

- **ميثاق الجزائر 1964**

أعد من طرف جبهة التحرير الوطني و تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني أفريل 1964 ،جاء في هذا الميثاق , أن السياسة الاقتصادية للبلاد ستركز أساسا على النقاط التالية: توفير مناصب شغل طبقا ما تسعه المؤسسات والمرافق العمومية وتخفيض الاستيراد خاصة المواد الاستهلاكية وإنتاجها داخليا وبالتالي توفير مواد الاستهلاك المحلي .

بالإضافة إلى إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر،إذ أن ركز كل من ميثاق طرابلس و

[1]زير نعيمة , **"التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق" ,** (الجزائر,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية تلمسان ,مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التسيير الدولي للمؤسسات , تخصص المالية الدولية ,2010 – 2011) , ص 57

ميثاق الجزائر 1964 على إنتاج الصناعات الثقيلة .

- **الميثاق الوطني 1976 - 1986**

جرى من خلال إستفتاء شعبي يوم جوان 1976 , ،ركز على سياسة التصنيع في الفصلين المتعلقين بـ " الثورة الصناعية" و" الأهداف الكبرى للتنمية"إذ ذكر في الميثاق أن :

" للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية. ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية و الزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، و ما يحدثه من أنشطة، و ضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، و إعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد"

جاء هذا الميثاق ليعبر عن أهداف الحكومة للإنتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة على الأنشطة الزراعية، إلى اقتصاد عصري تتداخل و تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة .[1]

- **الميثاق الوطني لسنة 1986 :**

قامت بإعداد جبهة التحرير الوطني ,جرى من خلال استفتاء شعبي يوم 16 جانفي 1986 ,ركز على التنمية الصناعية من خلال :

1 – تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة : خلق تكامل بين فروع الإنتاج الوطني و الخدمات , لكي تتعزز المبادلات بين الصناعات , و التركيز على بناء إقتصاد ناشئ وتحسين الإنتاج , و تدعيم الصناعات الثقيلة .

2 ـ مواصلة تنمية الصناعات الأساسية: إعتبرت الصناعات الثقيلة الأساس الذي يعتمد عليه إقتصاد البلاد لهذا فالطاقة الإنتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطوريها و تحسين مستوى استخدامها كي تكون سندا لإعادة تجديدها و توسيعها.

3ـ تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي: ويتم ذلك عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل

إنتاج الآلات و بناء المصانع اعتمادا على الإمكانيات الوطنية في الدراسات و الإنجاز. [2]

[1] زير نعيمة , **المرجع نفسه** , ص 58 ص 59

[2] كربالي بغداد , حمداني محمد **"إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية, التكنلوجية بالجزائر**

4 - – تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى: بتوطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة متزنة، يرتكز على البحث المنهجي عن التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى. و بهذا الصدد ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا و أن تكون هي غاية التنمية و محركها.

5 – تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها.

6 – ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.

7 – ترقية الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تنشيط الصناعات التقليدية.

المخططات الإنمائية الجزائرية :

تم تخصيص برامج إنمائية لكل فترة برنامجها الإنمائي المسطر بأهداف تنموية و مخصص لها غطاء مالي محدد

1- المخطط الثلاثي التجريبي الأول : 1967 – 1969

من خلاله تم تحديد خيارات الجزائر السياسية وبناء مجتمع إشتراكي ,والدفع بالمواطنين الجزائريين للإستفادة من فوائد التنمية في كل مجالاتها ب:

تعويض الكوادر المؤهلة مهنيا
التركيز على المشاريع القاعدية
الإعتماد على المؤسسات و الفروع الإنتاجية التي يجب أن يزداد فيها دور القطاع العام في القطاع المختلط .
توفير الأرضية للجوء إلى التصنيع والتكامل بين صناعة الصلب و الصناعات الميكانيكية ,كل هذا من أجل تحقيق الإستقلال الإقتصادي .

خصص لهذه الخطة 9,6 مليار دينار جزائري توزعت على الشكل التالي :

2,31 مليار دينار للهيدروكاربونات
2,2 مليار دينار للصناعات الأساسية و التكامل بينها .
500 مليون دينار للصناعات الخفيفة مثل تجهيز الأغذية و400 مليون دينار للكهرباء و التعدين
25 بالمئة من مجموع الإستثمارات المتوقعة للقطاع الزراعي . [1]

2- المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973

" ,(مجلة العلوم الإنسانية ,العدد 45 , سنة 2010) ص ص 1 – 25

[1] أنظر , Mahfoud Bennoune ,"The Making of contemporary Algeria (1830- 1987) ,p p 125 – 126 http://catdir.loc.gov/catdir/samples/cam034/87033814.pdf

تطلب هذا المخطط 30 مليار دينار جزائري وركز على المسائل الإجتماعية مثل سوء التشغيل و البطالة تأكيد ضرورة اللجوء إلى التصنيع .

الأهداف

- إنشاء صناعة حقيقية قادرة على تحقيق حاجيات المجتمع .
- رفع المستوى الثقافي و التقني .
- تحقيق معدل نمو يصل إلى 9 بالمئة .

3 -المخطط الرباعي الثاني 1973 – 1977

- ركز على الإستثمارات الضخمة بتخصيص 100 مليار دينار جزائري , إذ تم التركيز على القطاعات الصناعية القاعدية .

4 -المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984

- تميز بالتغير الهيكلي الإقتصاد الوطني وتحسين الأداء الإنتاجي والتكثيف من صناعة الإستثمار ,إذ رصد له 250 مليار دينار , و خصص له23 مليار دينار على القطاع الزراعي الذي يعد من أولويات الإقتصاد الجزائري في هذه الخطة الإنمائية .
- النهوض بالإقتصاد الوطني تم في هذه الفترة بناء سدود و تحسين الطرقات .
- الإهتمام بالقطاعات الغير النفطية و الصناعات الخفيفة .

5- المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989

- تجسد هذا المخطط أساسا في تحويل المزارع العمومية الإشتراكية إلى مستثمرات صناعية بفتح تقريبا 40 هكتار لأكثر من 03 فلاحين يقومون بخدمة الأرض ويدفعون للدولة أقساطا معينة كل سنة مقابل تأجيرالأرض مقابل ما حصلوا عليه جراء شراء المعدات الزراعية .
- تم تخصيص 550 مليار دينار لتنمية الزراعة , الري , السكان , النقل ,تسديد الديون الخارجية , قام المخطط بتحديد أهدافه على أساس المقاييس التالية :
- تحقيق معدل تقدم سنوي يصل إلى 3,4 بالمئة .
- تحسين حالة الشغل وتخفيض نسبة التضخم بنسبة 0,6 بالمئة .
- تحقيق فائض إقتصادي سنوي متاح للتنمية بنسبة 0,7 بالمئة .
- تحسين وضعية إستهلاك العائدات بنسبة 2,6 بالمئة .[2]

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول , " **تطور إنجاز مخطط خماسي الثاني "**جريدة المجاهد الجزائر عدد 1501 ص 22 .

فترة التسعينات ومايليها :

إبتداءا من إنهيار الإتحاد السوفياتي ,ظهرت أزمة إنمائية في الجزائر وعندما بدأت التحرك إزاء هذه الأزمة وقبل أن يتخذ الإقتصاد الجزائري مسار قد عاجلت أزمة سياسية وإجتماعية وإقتصادية غيرت كل موازينها ,أدى إلى دخول الجزائر في لااستقرا إقتصادي .

بلغ مقدار الإستثمار الفعلي 95,100 مليار دينار في المخطط السنوي لسنة 1990 .
أكثر من 133 مليار دينار في المخطط السنوي 1991 .
أما خطة 1999 – 2004 بلغ حجم الإنفاق 7,5 دولار أمريكي للقضاء على الوضع الإقتصادي .[2]

القيمة بالمليون دولار	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	16580	26242	21490	11065	4306	17034	-17844

جدول رقم 01 : يبين الوضع الإقتصادي الجزائري من 2010 – 2016 ,المصدر:www.andi.dz .

أما عن الآثار السلبية :

- تسجيل نسبة تضخم قدرها 5,20 بالمئة .
- تراجع في النمو حوالي 20 بالمئة
- إرتفاع معدل البطالة
- إختلال في ميزان المدفوعات ,مع إنعدام القدرة على اللجوء للسوق المالية العالمية ,إنخفاض في إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة , أصبحت لاتغطي أكثرمن شهرين من حاجياتها من الإستيراد [1]

[2]عبد الله بن دعيدة " **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية"**،(بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية،فيفري 1999) ص ص 358 – 359 .

[1]ناصر يوسف , ***"ديناميةالتجربة اليابانية في التنمية المركبة , دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا ".***(بيروت ,مركز دراسات الوجدة العربية ,ماي2010) , ص ص 207 -208 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	نسبة	القيمة بالمليون	النسبة	مناصب الشغل	
الزراعة	9	1,6	5495	0,23	619	0,54
البناء	95	16,84	59713	2,54	18675	16,4
الصناعة	324	57,45	1613708	68,55	63928	56,14
الصحة	6	1,06	13573	0,58	2196	1,93
النقل	19	3,37	12405	0,53	1639	1,44
السياحة	10	1,77	462619	19,65	14080	12,36
الخدمات	100	17,73	97145	4,13	11242	9,87
الإتصالات	1	0,18	89441	3,8	1500	1,32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

جدول رقم 02 : يبين الوضع الإقتصادي الجزائري من 2010 – 2016 , المصدر: www.andi.dz .

يتضح من خلال الجدول أن القطاع الزراعي لايزال مهمشا كل هذا رغم ماتتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال ,بالإضافة إلى غياب التحفيزات والتسهيلات والعناية بالفلاحين وإنشغلاتهم وبإستصلاح القطاعات الفلاحية وإسترجاع الأراضي , كما أن قطاع الأشغال تعتبر حصته ضعيفة نوعا ما , نفس الأمر بالنسبة لقطاع الصحة ,أما عن قطاع السياحة فهناك ضعف , قدره 1,77 بالمئة على الرغم الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر ,كما أن نسبة الإستثمار في الإتصالات تبلغ 0,18 بالمئة , وعند مقارنة إمكانية الجزائر في كل القطاعات خارج المحروقات مع الإستثمارات الموجهة إليها , ويرجع سبب عدم الإستثمار في عدم إعطاء الأولوية للقطاعات الثانوية .[2]

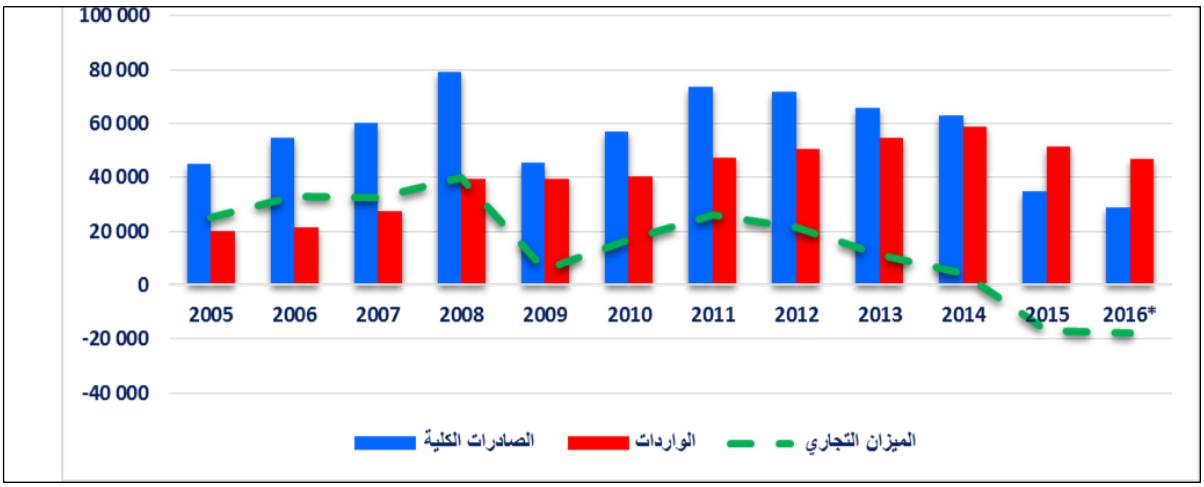

مخطط بياني رقم 01 : يبين حالة الإقتصاد الوطني , الفترة مابين 2005 – 2016

[2] رشيدة بن عرفة , سومية الحمزاوي , **"تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2005 – 2014 "– مذكرة ماستر ,علوم إقتصادية** ,ص 34 .

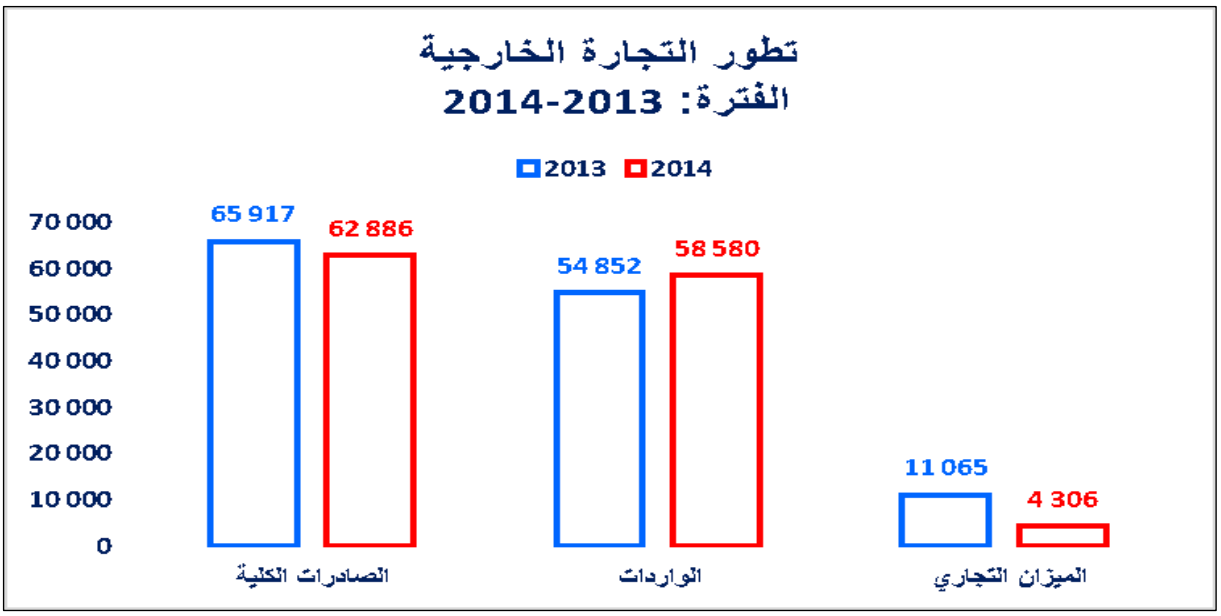

مخطط بياني رقم 02 : يبين حالة الإقتصاد الوطني , الفترة مابين 2013 – 2014

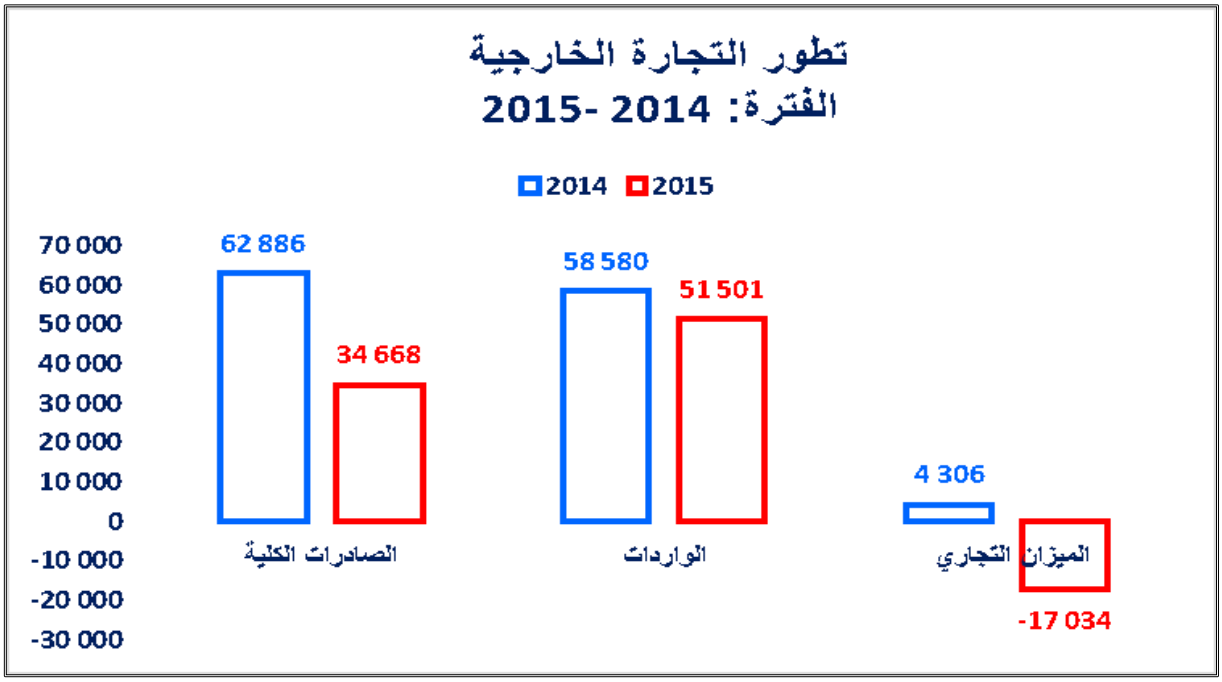

مخطط بياني 03:يبين حالة الإقتصاد الوطني الفترة مابين 2014 – 2015 .

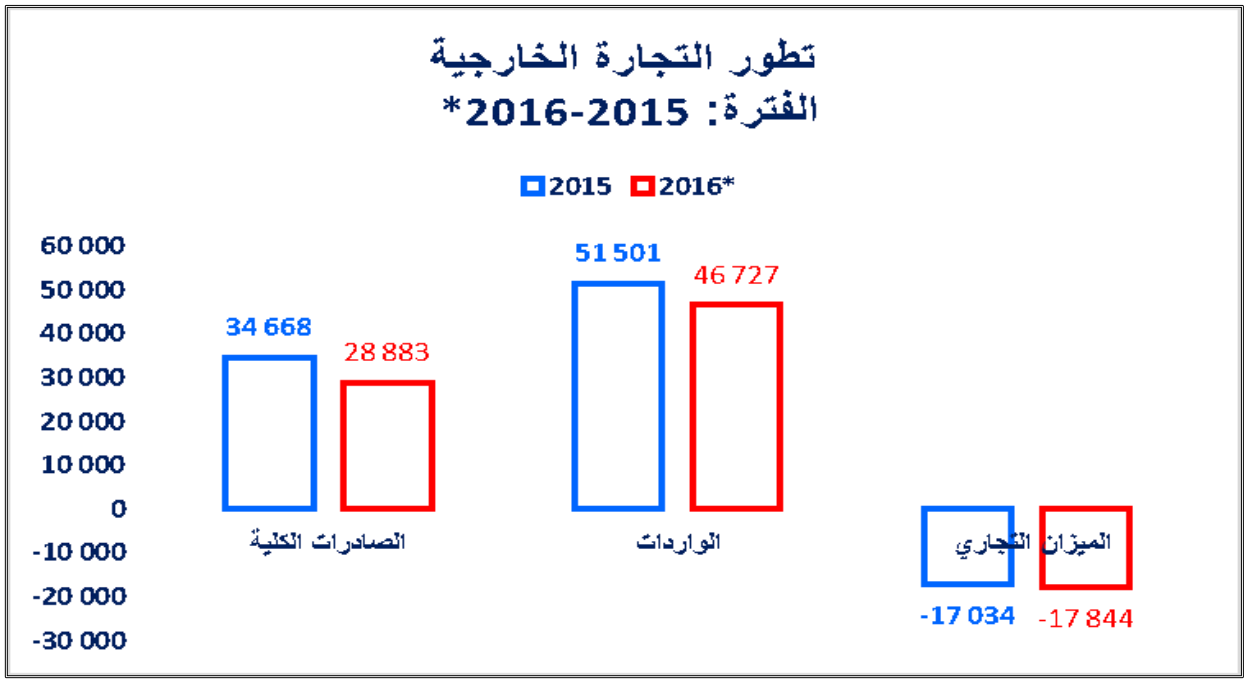

مخطط بياني04:يبين حالة الإقتصاد الوطني الفترة 2015 – 2016 .

النموذج الإقتصادي الجديد 2016- 2019 :

صدر النموج الإقتصادي الجديد سنة 2016 في الموقع الرسمي لوزارة المالية ,جاء وفق ظروف دولية وداخلية متوترة إقتصاديا , إثر تصريحات البنك الدولي بأن " الجزائر ليس لها نظام و نموذج إقتصادي واضح المعالم و الأهداف ", وجاء ذلك من خلال إجتماع تقييمي عقده ممثلو البنك العالمي وصندوق النقد الدولي .

الأهداف الذي سطرها النموذج :

- تحسين عائدات الضرائب العادية بطريقة تمكنها من تغطية نفقات التشغيل
- تسجيل خفض العجز في الخزينة
- تعبئة موارد إضافية في السوق المالية الداخلية
- تحقيق نمو مستدام من الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي قدره 6,5 بالمئة سنويا خلال فترة 2020 – 2030 .
- إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الدخل يجب أن تتضاعف بنسبة 2,3 مرات
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة 5,3 بالمئة عام 2015 إلى 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2030 .
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات لدعم تمويل الإقتصاد الوطني .

- تحقيق إطار إقتصاد كلي* وإقتصاد نقدي متوسط المدى للفترة الممتدة بين 2017 – 2019 , هذا النظام النقدي المالي جاء في بيئة صعبة تتميز بإستنزاف الموارد المالية الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ تدابير صارمة ووضع خطة نقدية وتلتزم بخطة لتنظيم وتيرة الإنفاق .
- إعادة تخطيط الميزانية التشغيلية* لكي تقوم بحماية النفقات الثابتة كل ذلك بالأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل قطاع لضمان حسن سير الخدمات و الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي و المالي كل هذا بالعمل الحكومي الإستباقي لتنفيذ مجموعة من التدابير الإقتصادية و الإجتماعية التي تم تقييمها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون مالية 2016 .
- إتخاذ تدابير ضريبية من خلال تعظيم نهج الإستفادة من الموارد المالية .
- سياسة ترشيد الإنفاق من خلال تحسين السيطرة على إنفاق تشغيل وزيادة كفاءة الإستثمار العام .
- الإستفادة المثلى من تعبئة الموارد المالية في سوق سندات الخزينة وتعبئة المثلى من المدخرات المحلية إذ يجب أن تتحقق السيطرة على الإنفاق من خلال مواصلة الجهود التي بدأت منذ 2015 للحفاظ على الأرصدة النقدية* والإستدامة المالية* الحالية في المدى المتوسط ,وبالتالي فإن التدابير المتخذة في سنة 2015 والتي إعتمدت في سنة 2016 سيتم تعزيزها في السنوات القادمة (2017 – 2019) إذ تم تسجيل نسبة تضخم قدرها 4 بالمئة و سعر صرف 108 دينار مقابل 1 دولار .

سيناريو فترة 2016 – 2019 يتوقع :

- تطور سعر برميل النفط الخام إلى 50 دولار عام 2017 , و 55 دولار سنة 2018 و 60 دولار عام 2019 .
- زيادة في العائدات الضريبية قدرها 11 بالمئة سنويا لتغطية تدريجيا نفقات التشغيل* إذ تصل إلى 84 بالمئة مقابل 47 بالمئة سنة 2014 .

---

*__الإقتصاد الكلي__ هو مجموعة من النظريات التي تعالج النظام الاقتصادي بصورة كلية، وتحاول تفسير الأسباب التي تؤدي إلى التغير في الناتج القومي من السلع والخدمات، والبحث في أسباب التغير في معدلات البطالة والادخار والتضخم. ، ويتناول أساسا دراسة موضوعين ,الأول التقلبات قصيرة الأجل في الإنتاج والعمالة ومتغيرات القطاع المالي ومستوى الأسعار ، وهذا الفرع يسمي دورة الأعمال والثاني , الاتجاهات طويلة الأجل في الإنتاج ومستويات المعيشة ، وهذا الجزء من الاقتصاد الكلي يعرف باسم النمو الاقتصادي .

*__الميزانية التشغيلية__ وهي عبارة عن خطة تفصيلية شاملة تعد وتوزع قبل بدء تنفيذ العمليات وتعتبر كأداة تخطيطية رقابية ومعيار لتقييم الأداء، والموازنة التشغيلية تشمل الموازنات الفرعية الخاصة بإيرادات ومصروفات التشغيل .

*__الرصيد النقدي__ هو حجم السيولة النقدية الموجودة طرف البنك ,نسبة الرصيد النقدى تعير عن مقدار النقد الذى هو فى متناول البنك التجارى ولا تضخع لاى قيود ويجوز القول ان البنك لديه سيولة عالية ولكن نظرا لتدخل ادارة الاصول وادارة الالتزامات فان زيادة مطلقة فى نسب الرصيد النقدى او اى نسب اخرى التى توظف لقياس السيولة دون تحقيق معدلات مقبولة من الارباح ،نسبة الرصيد النقدى = ودائع لدى البنك لدى البنك المركزى .

*__الإستدامة المالية__ الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية

*__نفقات التشغيل__ هي المبالغ التي صرفت للمواد الخام والمشتريات ورسوم الجمركية ومصروفات ترحيل المواد الخام وإجارات المصنع وصروفات المصنع وأجورالعمال .

- تحقيق الإستقرار في نفقات الميزانية فضلا عن معدات التشغيل مجموعه 7000 مليار دينار في السنة .
- أما بالنسبة لتوقع أرصدة الخزينة العامة سنة 2019 بنسبة -1,9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و زيادة في ميزان المدفوعات قدره 2,2 مليار دولار ,وبالتالي القضاء على خطر تفاقم الديون الداخلية و الخارجية .
- إن هذه التدابير تعكس مدى أهمية إستقرار الإقتصاد الكلي الذي بدونه لا يوجد تنمية , إذ يعتبر شرط ضروري لتحقيق الإنتعاش الإقتصادي , وكل هذا يتحقق برؤية إستراتيجية طويلة المدى وإعتماد إصلاحات التي ترتكز على اللجوء للتنوع الإقتصادي و التنحي من إعتماد على المحروقات .

من حيث التحول الهيكلي الإقتصادي تهدف عدة أهداف :

من حيث القطاع الزراعي :

إذ تمتلك الجزائر 3أرباع مساحة الأراضي الأخصب في العالم , و أن القطاع الفلاحي الجزائري قادر على ضمان عائد سنوي لا يقل عن 3 آلاف مليار دولار ,من خلال إستغلال أراضيها الخصبة , إذ تم إسترجاع أراضي خصبة قدرها 150 هكتار و منحت لمستثمرين لم يشرعو في خدمتها بعد.

من حيث المبادلات التجارية الخارجية

إن الإستدامة الخارجية تشكل تحدي كبير في البيئة الإقتصادية الجديدة مدفوعا لتسريع وتيرة النمو , وذلك عن طريق :

إنشاء سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وتطويرالطاقة المتجددة التي يمكن أن تولد إنتاج فائض جديد من نفط للتصدير .

تسريع وتيرة الصادرات الغير النفطية من زراعة , صناعة و خدمات ,بالنسبة للإقتصاد الجزائري فإنه يعتمد بشكل مفرط على المحروقات فإن الصادرات الزراعية والصناعية تلعب دورا مهما في تشكيل مصدر بديل للنقد الأجنبي لقطاع النفط والغاز اللازمة لتمويل التنويع الإقتصادي .

من حيث السياسة التصنيعية لسياسة الصناعية وتنويع الإقتصاد :

وفيما يتعلق بالإستراتيجية الصناعية، سيتم تنظيم السياسات الصناعية القطاعية من الجزائر إلى أربعة مجالات هي :

- دعم القطاعات التي تمتلك الجزائر المزايا النسبية الطبيعية من خلال دمج المصب من إنتاج الموارد الطبيعية (الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والنفط والغاز) إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية , من -صناعات الغذاء لتطوير الموارد الزراعية في بلادنا (الحمضيات والتمور واللحوم الأغنام والماعز أو الإبل)

- قطاعات النفط والغاز المصب، في المقام الأول البتروكيماويات والأسمدة.

قطاعات المصب الموارد المعدنية الوفيرة في البلاد (الحديد والفوسفات والأرضية النادرة)بالإضافة إلى الطاقة الرخيصة (الغاز بشكل رئيسي) يوفر ميزة كبيرة في بناء قدراتها الإنتاجية التنافسية في الهندسة الميكانيكية الحديد والصلب، والأسمنت، ولكن أيضا قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل السيارات ، وبناء السفن أو المعادن لجميع هذه المجالات، والهدف في الأفق من 5 إلى 7 سنوات هو وقف تصدير المواد الخام غير المصنعة والاستحواذ على حصة القيمة المضافة ذات أهمية متزايدة في الجزائر. سيتم وضع خطة رئيسية لانتعاش النفط والغاز والموارد المعدنية .[1]

المطلب الثاني:البعد الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية

من بين الأبعاد المشكلة للدبلوماسية الجزائرية التي تزداد أهمية مع مر الزمن هو البعد الإقتصادي و لكل دولة منطلقات و مبادئ عامة تحكم سياستها الخارجية بصفة عامة تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية، و بالنسبة للجزائر لها جملة من المبادئ و المحددات لسياستها الخارجية لعل من أهمها:

- حق الشعوب في تقرير المصير
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- رفض استخدام القوة و التهديد بها في التعامل مع الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحلول السياسية كسبيل لحلها .
- حق الأمم و الشعوب في السيطرة على ثرواتها الوطنية.
- التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا.

أما عن البعد الإقتصادي فقد كان هاجس للدبلوماسية الجزائرية منذ استعادة الاستقلال بعدما خلفه الإستعمار من تهديم البنى التحتية للبلاد ،فقامت الدولة الجزائرية آنذاك بتقديم الأهداف الإقتصادية عن الأهداف الأخرى ,إبتداءا 1965 بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين ،من مظاهر الإستراتيجية التي إتخذها ,ظرورة السيطرة على الثروات الوطنية للنهضة بالبلاد نقطة مهمة في جدول أعمال الدبلوماسية منذ الاستقلال ، حيث ناضلت على جبهات متعددة من أجل هذا الهدف وهو تمكين الأمم و الشعوب من السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية و التصرف فيها حتى لا يبقى استقلالها السياسي شكليا فقط بينما تستمر القوى الأجنبية في التحكم في ثرواتها و استغلالها. للتحكم الذاتي للموارد الطبيعية و التركيز على الصناعات الثقيلة

[1]النموذج الإقتصادي الجديد بالنسخة الفرنسية الذي تم نشره على موقع وزارة المالية ,http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf يتضمن الخطة الإقتصادية الجديدة الملخصة من الصفحة 89 إلى 92 .

من إنشاء مصانع حكومية لها و فتح مجال الإستثمار الأجنبي فيها ,طبقت عمليا بعد الاستقلال مباشرة من خلال التأميم خلال الستينيات ,(تأميم البترول في 24 فيفري 1971 ,بنسبة 51% بعد تحضير دقيق للملف و الاستفادة من تجارب سابقة خاصة تفادي سلبياتها أمثال تجربة تأميم إيران للنفط 1952، تأميم مصر لقناة السويس 1956) وبعد نجاحها إقتدت بها كل من العراق وليبيا وذلك من خلال نقلا الدبلوماسية الجزائرية التجربة إلى المستوى الدولي بمبادرات هامة بداية باستضافة القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز، و هي ترفع راية كفاح العالم الثالث من أجل الاستقلال الحقيقي الذي يعتمد على التحرر الاقتصادي، و انعقدت هذه القمة في الفترة مابين 5-9 سبتمبر 1973 بحضور ممثلي 76 دولة وأربعة عشرة حركة تحرر، وتميزت هذه القمة بنجاحها ومساهمتها بإضفاف حيث أدخلت عليها نقلة نوعية بإضافة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية وكان حضورالجزائر له وزن، بحيث صدر في نهاية هذه القمة لأول مرة بيانان أحدهما سياسي تركز حول قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، في حين تضمن البيان الاقتصادي عدة توصيات منها: [1]

- مراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسية
- العمل على إيجاد صيغ تهدف إلى الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية مع التصرف بكامل سيادتها في مواردها الطبيعية .

ومن خلال هذه التوصيات دعت الجزائر إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في رسالة مرسلة إلى الأمين العام لهذه الهيئة بتاريخ 30 جانفي 1974 تحت موضوع المواد الأولية والتنمية ,و إنعقدت هذه الدورة الاستثنائية يوم 10أفريل 1974 برئاسة الرئيس هواري بومدين الذي ألقى خطابا برؤية تشخيصية واستشرافية حيث شخص مكامن الاختلالات الكبيرة في العلاقات الدولية بشكل عام وفي البعد الاقتصادي بصورة خاصة وصف النظام الاقتصادي العالمي القائم وقتها بالجائر والبالي الذي تجاوزه الزمن مثل النظام الاستعماري الذي يستمد منه أصوله ومضمونه مع اقتراح خريطة طريق و تصور عملي في سبيل الوصول إلى علاقات دولية أكثر عدلا، إذ عرضت 94 دولة عضو في الأمم المتحدة مشروع لائحة بعنوان :[2]

" الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد و فعلا صدر عن هذه الدورة الاستثنائية وثيقتان في غاية الأهمية وذلك امتدادا لقرارات قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز"

[1] بن لخضر محمد العربي ,يعقوب أسماء , **مرجع سابق** , ص ص 127 - 145

[2] مصطفى بوطوره ,**"البعد الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية "**,موقع صوت الأحرار نقلا عن الرابط : http://sawtalahrar.net/index.php/ بتاريخ 2017/04/27 على الساعة 11:00 .

و تضمن الإعلان بالخصوص:

- المساواة بين الدول و عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية
- المشاركة الفعلية في تسوية مشاكل العالم وحرية اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي الخاص .
- تسيير الدول النامية لثرواتها الطبيعية و نشاطاتها الاقتصادية الضرورية لتنميتها .
- تحديد أسعار عادلة و متساوية بين المواد الأولية والمواد الأخرى المصدرة من طرف البلدان النامية، وبين المواد الأولية و المنتجات الأخرى المصدرة من طرف البلدان المتقدمة .
- من بين الأمور التي شاركت بها الجزائر أهمية إصلاح المنظمات الدولية
- ثم شاركت الجزائر أهمية إصلاح المنظمات الدولية القائمة من أجل تكفل أفضل بمشاكل التنمية و كانت وراء إصدار لائحة الأمم المتحدة رقم **3362** في دورتها الـ 29 لسنة 1974 الهادفة إلى دمقرطة المنظمات الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى و تضمنت اللائحة بالخصوص :
- إعداد دراسة لجعل نظام الأمم المتحدة قادرا على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي، كما صادقت هذه الدورة على : ميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول من خلال قرارها رقم **3281** بتاريخ 1974/12/12 و قد كان حضور الدبلوماسية الجزائرية جلي بحيث ترأست هذه الدورة عن طريق رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بصفته وقتها وزيرا للشؤون الخارجية، و من بين ماأفرزته هذه الدورة ,تجميد عضوية النظام العنصري -الأبرتايد- في جنوب إفريقيا في الأمم المتحدة وتمكين الرئيس ياسر عرفات من المشاركة فيها وإسماع صوت فلسطين والمرافعة بشكل مباشر عن القضية الفلسطينية التي دافعت عليها الجزائر حتى قبل إستقلالها و في هذا الإطار تم التأكيد على عمل الجزائر ومرافعتها من أجل تشجيع وتعزيز التعاون جنوب ـ جنوب بالإضافة إلى السعي الجاد في سبيل تحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب، وما تزال الجزائرمحافضة على نفس الأهداف وتناضل على عدة مستويات إقليمية و دولية و بالخصوص مع مجموعة الـ 77 التي ترأستها مناصفة مع الصين عام 2012 ، و الجهد ذاته مبذول على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، فإن مجموعة الـ 77 التي تعنى بالتنمية و البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية و بين دول العالم الثالث و الدول المتقدمة، كان أول اجتماع لها في الجزائر سنة 1967 برئاسة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، إذ حمل ميثاقها إسم ميثاق الجزائر، كما ترأست الجزائر مجموعة التنسيق مع حركة عدم الانحياز على المستوى الوزاري بالموازاة مع اجتماعات الدورة الـ 17 لحركة عدم الانحياز التي استضافتها في 29 ماي 2014 و تم خلال هذا الاجتماع المشترك التأكيد على أهمية مواصلة العمل و الجهود لإقامة علاقات دولية تتميز بالعدل و التكافؤ.

- و في هذا الاتجاه الذي عملت بموجبه دبلوماسية الجزائر ولا تزال تعمل على المستويات الإقليمية ,إذ صادقت القمة العربية السادسة التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على قراري إنشاء :
- البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا
- الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية و الإفريقية.
- و على مستوى القارة الإفريقية عملت الجزائر ومنذ الإستقلال على إعتبار إفريقيا من أولويات سياستها الخارجية و من تجلياتها "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD " إذ أن الجزائر كانت عنصرا فاعلا في بلورة هذه المبادرة إذ قامت بجهود بالمرافعة لصالح طرح إفريقي يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتبادلة لدول القارة الإفريقية من خلال إدراك أهمية مساعدتها من أجل ترقية منشآتها القاعدية وإخراجها الى حيز الوجود والتي هي عبارة عن رؤية إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا على أساس الشراكة مع الدول الكبرى من أجل تنمية إفريقيا، وهي الدول الإفريقية من ناحية والدول الصناعية والمنظمات الدولية متعددة الأطراف من ناحية أخرى، وبموجب هذه الشراكة كما ورد في وثيقة النيباد نفسها الصادرة في أكتوبر 2001 في العاصمة النيجيرية أبوجا تلتزم الدول الإفريقية بـ:
- تحقيق الأمن والسلام في القارة و إقامة الديمقراطية والحكم الراشد .
- تعزيز المساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان .
- قيام الدول الغربية بتخفيض ديون الدول الإفريقية وتقديم المساعدة الاقتصادية لها وفتح الأسواق الدولية لمنتجاتها

أما على مستوى المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل: مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس- النيجر) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر ,تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر- أبوجا , ومشروع ميناء الجزائر الكبير الإستراتيجي مساحة تقدر بأكثر من 1.000هكتار ويتوفر على منطقة لوجستية تبلغ 2.000 هكتار، سيتوفر على امكانية لاستقبال الباخرات من الحجم الكبير .

إذ تعتبر مجهودات الدبلوماسية الجزائرية المستمرة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات المربحة مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها ، وفي هذا الإطار

يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام 3 ، 4 و 5 ديسمبر 2016 .بالإضافة إلى دور الجزائر الهام في الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر بدأ تشاوريا ثم تحول إلى اجتماع رسمي وتضمن تخفيض إنتاجها من النفط إلى مستوى يتراوح بين 5,32 و33 مليون برميل يوميا هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع فيينا الرسمي في 30 نوفمبر 2016، بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك ,هذا إن دل على أمر إنما يدل على مدى تطورعناية الدبلوماسية الجزائرية بالجانب الإقتصادي لتزايد أهميته الدولية . [1]

[1]الإستناد على معلومات رسمية من موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية http://www.mae.gov.dz/default_ar.aspx .

المبحث الثاني :مجهودات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية

المطلب الأول : الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية و جذب الإستثمارالأجنبي المباشر

هناك بصفة عامة محددان لمدى نجاح بيئة إستثمارية في جذب المستثمرين وهما :

الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني للبلاد , ومدى منح تسهيلات قانونية وتحفيزات خاصة إستقرار الإطار القانوني حيث أن التغيير المستمر في قوانين الاستثمار يشكل إرباكا لدى المستثمرين وصعوبة في تعاطيهم مع التعديلات المتلاحقة في التشريعات المنظمة للاستثمار.

ترتبط عملية الترويج للتجارة خاصة الصادرات والترويج للاستثمار والسياحة إرتباطاً وثيقاً بأداة الدبلوماسية العامة ، ذلك أن مفهوم هذه الدبلوماسية هو العمل على إزالة كلما يعلق في أذهان الدول المعتمد لديها من أخبار وصور سيئة عن البلد خارجياً وداخلياً وبناء صورة إيجابية عنها وعن الظروف السياسية والبيئة الاقتصادية فيها خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمار فيها عامة .

أما داخلياً فتذهب الدبلوماسية إلى مخاطبة الأطراف الوطنية المعنية بالسياسات الحكومية عامة والسياسات الإقتصادية على وجه الخصوص جانب نشاط الدبلوماسية التجارية ومجمل أنشطة ومجالات الدبلوماسية الاقتصادية والتحرك الوطني على مستوى العلاقات الخارجية والسياسات الداخلية والخارجية المتعلقة بها.

مناخ الاستثمار في الجزائر :

يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وهكذا فإن العوامل المكونة للمناخ الاستثماري التي تؤدي محصلة تفاعلها الى تشكيل معطيات جديدة وأوضاع جديدة تؤدي الى جذب أو طرد الاستثمار,أما عن الاطار القانوني للاستثمار لقد أثرت الأوضاع السياسية و الإقتصادية في الجزائر على سن قوانين الإستثمارات فلكل مرحلة و خصوصياتها :

مرحلة قبل الثمانينات: تشريعات الإستثمار في هذه المرحلة عكست مدى تدخل الدولة في جميع فروع الإقتصاد وذلك بسبب التوجه الإشتراكي للجزائر غداة الإستقلال إذ تميزت بنوع من الحذر والتحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر , و من بين القوانين التي جاءت تشجيعا للإستثمارات الأجنبية لكن في القطاعات الثانوية غير الإستراتيجية قانون 1963 و ذلك لأن القطاعات الإستراتيجية القاعدية كانت محتكرة من طرف الدولة ,فشل قانون الإستثمار لسنة 1963 وذلك لأن الجزائر أبدت تخوف إتجاه الإستثمارات الأجنبية

عقبه قانون الإستثمار 1966 ,تم تحديد رؤوس الأموال في إطار التنمية الإقتصادية , والبالتالي جاء مختلفا عن القانون الذي سبقه من حيث المبادئ , أين إرتكز هذا القانون على مبدأين ,أولهما إحتكار الدولة للمجالات الحيوية و الإستراتيجية (المادة 02) , وللمستثمرين الحق في الإستثمارفي القطاعات الأخرى كل هذا بعد حصولهم على إعتماد مسبق من طرف السلطات الإدارية (المادة 04) ,يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (مادة 05.)

المبدأ الثاني: المتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، وحق تحويل الأموال والأرباح الصافية (المادة 11) ، وتتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنّها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها (المادة 14)[2]

مرحلة الثمانينات :

في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 1982/09/28 ،أكدت الجزائر نيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي في الشركات المختلطة، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49 %من رأسمال الشركة المختلطة، في حين 51 %المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22) ،وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة الحوافز المختلفة والتي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى (المادة 12) وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار،وضمان حق التّحويل،[1] وكشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطتين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي ولم يتغيرالوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 13/86 ، وإلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى آخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم 14/86 وقد نجح هذا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا إذ الملاحظ أنه كان هناك تفريق في التشريعات السابقة الذكر سواء تفرقة إقتصادية أم قانونية بين

[2]الأمر رقم 66-284 المؤرخ 15 ديسمبر 1966 يتضمن قانون الإستثمار.
[1]قانون 82 – 11 مؤرخ في 21 أوت 1982 يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني .

المستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي من جهة و بين العام و الخاص من جهة أخرى إلى غاية صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990 .[2]

مرحلة التسعينات :

تميزت هذه الفترة بالظرف السيء من خلال عدم الإستقرار السياسي و الأمني , إذ شهدت هذه المرحلة قوانين ومراسيم أهمها :

أولا: قانون النقد والقرض , يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلّق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أُسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ومنه فإن قانون النقد والقرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار، لكن له علاقة به فهو منظم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال .

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12/93 : يتمثل هذا المرسوم رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر والمتعلق بتشجيع الإستثمار وترقيته في الجزائر , وجاء ليوضح أكثر الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين ولم يأتي بالتمييز بين المستثمر المقيم و الغير المقيم بالإضافة إلى إمكانية طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة بالإضافة إلى تقديم إمتيازات جبائية وحوافز مالية ,كما يقدم التنازل على الأراضي الحكومية .[3]

قانون الإستثمار 2001 :

هو الأمر 01 – 03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12 -93 ,إذ جاء توسيعا للإستثمارات التي كانت إحتكار على الدولة , وتوسيع لمجال الخوصصة وإعطاء الحرية أكثر للإستثمارات , وجاء ليساوي بين المستثمرين الأجانب و المحليين (المادة 14) وجاء بنظام الشباك الواحد ,

أنشأت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI والذي تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي , تتولى الوكالة في ميدان الإستثمارات و بالإتصال مع الإدارات و الهيئات و على الخصوص المهام التالية :

---

[2] رشيدة بن عرفة ,سومية حمزاوي , **مرجع سابق** , ص 26 .

[3] قدور إبراهيم , ***"دور الدبلوماسية الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات"*** , (الجزائر ,المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ,قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية ,تخصص دراسات دبلوماسية ,2014 – 2015) ص 71 .

ترقية الإستثمارات ومتابعتها

إستقبال و توجيه المستثمرين المحليين و الأجانب

منح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به

تسهيل القيام بالإجراءات والشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد الذي أنشأ ضمن الوكالة إذ يضم الإدارت والهيئات المعنية بالإستثمار,إذ يؤهل الشباك الوحيد قانونا للتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات (.المادة 21) .[1]

المرسوم التنفيذي رقم 08/07 :و المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/01.

سابعا: الاقرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات:المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار. ثامنا: قانون المالية التكميلي: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2014/2010 بالإضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011

<u>قانون إستثمار 2006 :</u>

هو الأمر 06/08 المؤرخ في 15 ماي 2006 إذ جاء ليعدل ويتمم أمر 01 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001 جاء ليعدل عدة مواد من أهمها زيادة إضفاء الضوء على آليات طعن المستثمرين ,بالإضافة إلى زيادة منح إعفاءات التي تعبر عن إنفتاح الحكومة الجزائرية شيئا فشيئا على الإستثمار الأجنبي المباشر,تجلت هذه الإعفاءات فيما يلي :

الإعفاء من الحقوق الجمركية خاصة السلع التي تدخر مباشرة للإستثمار .

الإعفاء من القيمة المضافة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار

الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لكن هذا بعد معاينة الشروع في النشاط التي تعيده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر, (المادة 07) .[1]

قانون إستثمار 2016: قانون 16-09 الصادر في 03 أوت 2016 بترقية الإستثمار تخضع الإستثمارات قبل إنجازها من أجل الإستثمار من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون للتسجيل لدى وكالة لتطوير الإستثمار (المادة 04),

[1]أمر 01 – 03 , 20 أوت 2001 تطوير الإستثمار المادة 21

[1] الأمر 06/08 المؤرخ في 15 ماي 2006 إذ جاء ليعدل ويتمم أمر 01 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001 من موقع ANDI

السنوات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة المالية بالمليون	النسبة المئوية	مناصب شغل	النسبة المئوية
2010	5564	9,95	3797843	3,94	59134	6,77
2011	5688	10,18	1331711	13,82	124004	14,21
2012	6077	10,87	754025	7,83	76443	8,76
2013	7991	14,3	1861048	19,31	143446	16,43
2014	9904	17,72	2192530	22,75	150959	17,29

جدول رقم 03 : يمثل توزيع مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2010 – 2016 , المصدر : الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz .

نشاط الدبلوماسية الجزائرية إتجاه جذب الإستثمار الأجنبي المباشر :

تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية هي دبلوماسية ترويجية تقوم بالترويج لإقتصاد البلاد لدى الدولة المعتمد إليها , أما عن الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية فقد بدأت ملامحها بالظهور وذلك عن طريق :

- إقدامها بتنظيم مؤتمرات و منتديات دولية للتواصل بين رجال الأعمال الجزائريين والأجانب ,مثل المنتدى الوطني لرجال الأعمال الذي أنعقد مطلع شهر ديسمبر 2016 ,
- ترويج السفراء في الخارج وتلميع صورة الجزائر في الخارج بإقامة منتديات حول المناخ الإستثماري الجزائري
- التعريف بنقاط القوة التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال والترويج للبيئة الإقتصادية الجزائرية
- تقوية شراكاتها في هذا المجال ,خاصة شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي
- كما لكل من وزارة الصناعة و المناجم , الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار دور في ذلك ,و الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة CACI* , إذ تعمل سنويا على قيام بعروض دولية بهدف الترويج للإقتصاد الوطني و التعريف به .
- منح تسهيلات أكثر للمستثمرين الأجانب وتوفير قواعد إلى السوق وتوفير ضمانات للمستثمر وتحديد واجباته وآليات حقوقه النزاعات وكل الإجراءات التي تسير عليها المستثمر سواءا المحلي أم الأجنبي ,[2]

تعتبر المنتديات ومجالس الأعمال من الوسائل الناجعة لجذب الإستثمارات الأجنبية ودعم الشراكة بين الدول والترويج للإقتصاد الجزائري بصفة عامة ,فإن المشرع الجزائري نص على أن الإستثمارات التي يبادر بها الأجانب ,سواءا شخص طبيعي أو معنوي يجب أن تكون على شكل شراكة مع واحد أو عدة شركاء سواءا من القطاع الخاص أو من القطاع العام ويجب أن يتحصل الجانب الجزائري على نسبة 51 بالمئة من رأس مال الشركة المنشأة في إطار شراكة و الجانب الأجنبي على نسبة 49 بالمئة .[3]

*هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة,تضطلع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية بمهمة التمثيل والإستشارة والإدارة والتوسع الإقتصادي في مستوى دوائرها الإقليمية

[2]حنان قيراط , قراءة في قانون الإستثمار الجديد ,هذه إيجابياته وهذه سلبياته على المستثمر و الإقتصاد , موقع الصباح نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.assabah.com.tn/article

[3]إبراهيم قدور , مرجع سابق ,ص 97 .

أهم التضاهرات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في فترة 2010 – 2016 :

سنة 2010	**عقد06 مجالس ومنتديات أعمال منظمة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI إرسال 14 بعثة عمل تم تنظيمها من طرف المديرية العامة للعلاقات الإقتصادية والتعاون الدوليين بوزارة الشؤون الخارجية** *
سنة2011	**تسجيل 07 مجالس ومنتديات أعمال منظمة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI إرسال 28 بعثة إقتصادية منظمة من طرف المديرية العامة للعلاقات الإقتصادية والتعاون الدوليين بوزارة الشؤون الخارجية .**
سنة 2012	**تسجيل 50 بعثة 06 ملتقيات ومجالس أعمال منظمة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI**
سنة 2013	**تنظيم 10 مجالس ومنتديات بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI**
سنة 2014	**تسجيل 55 تضاهرة إقتصادية ,منها 08 نسقت مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI و 47 منها بالتنسيق مع مختلف الفواعل الإقتصادية الوطنية .**
سنة 2015	**تم تسجيل 18 تضاهرة نسقت مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI**
سنة 2016	**تم تسجيل 17 تضاهرة نسقت مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI**

جدول رقم 04 :من إعداد الطالبة *

المطلب الثاني : دراسة مقارنة بين النموذج الماليزي و الجزائري

إن سبب إختياري لنموذج ماليزيا هو في نظري الأنسب لإسقاطه على النموذج الجزائري بهدف الإستفادة الذكية منه والدفع بالإقتصاد الوطني لكن لا نقصد بالأمر الإسقاط المباشر منه والتقليد الأعمى للأنموذج الماليزي وذلك بسبب أن النقاط المستنتجة كنقاط قوة في الإقتصاد الماليزي التي تعبر عن المعالم للنظام الإقتصادي الجديد

لهايمكن الإستفادة المباشرة لكن ببلورتها بمراعاة خصوصيات الأبعاد (الإقتصادية , الإجتماعية , التاريخية) إذ تعتبر النقاط المستنتجة كنقاط مكملة و يجب أن يكون جوهري وعميق هناك إختلاف بين الإقتصاديين الماليزي و الجزائري المتمثلين في التالي :

يجب الإستفادة من الإختلافين للتكملة الإقتصاد الجزائري

1 – الإقتصاد الماليزي ينطلق من الجزء إلى الكل و ذلك عن طريق رعاية والتركيز على الأجزاء الصغيرة

*تنص المادة 09 من المرسوم الرئاسي 08-162 /02 جوان 2008 ,يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ,إذ تتكفل بالمسائل الإقتصادية ,المالية والتجارية المتعددة الأطراف التي تناقشها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وكذا التجمعات الجهوية و المابين جهوية , كما تنشط مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية ,تنسيقها و متابعتها .

*بالإستناد على المعلومات المنصوص عليها في قدور إبراهيم ,**"دور الدبلوماسية الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات"** , (الجزائر ,المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ,قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية ,تخصص دراسات دبلوماسية ,2014 – 2015) ص 98 .

في الإقتصاد, يهتم بالمؤسسات المصغرة و المؤسسات المتوسطة.

أما الإقتصاد الجزائري ينطلق من الكل إلى الجزء و يهتم بالإقتصاد الشكلي و المؤسسات الكبيرة و القطاعات القاعدية الكبرى ولا يعطي الأولية للمؤسسات الناشئة ,والقطاعات الغير الحيوية و الغير إستراتيجية حتى تصبح إستراتيجية .

2 – الإقتصاد الماليزي يراعي الجانب الإستراتيجي و التخطيط سواء القريب , المتوسط و بعيد المدى ويضع خارطة طريق يسير عليها حتى قبل تنفيذ أي مشروع وذلك منذ إستقلالها إذ هناك شفافية في تنفيذ إستراتيجياتها بحيث للمجتمع الحق في الإطلاع على الإستراتيجية التي يسير وفقها ,بالإضافة إلى عنصر المراقبة والمتابعة الذي ترتكز أي خطة عليه .أما في الجزائرتعطي كل الأهمية إلى :

- النظام النقدي و المالي في الجزائر
- الإستفادة من عائدات الضرائب
- الإستفادة من الرسوم الجمركية ,أي من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد يعتمد على إقتصاد الجباية ,وخلق رسوم لإثراء الخزينة العمومية .
- العمل على إعادة إرتفاع أسعار المحروقات للإستفادة من عائداتها .

3- لم تعطي المخططات الإستراتيجية للحكومة الجزائرية الأولوية للعامل البشري , مقارنة بماليزيا التي تعتبر العنصر البشري هو الكنز الحقيقي و المورد الرئيسي المربح لها إذ أنه في ماليزيا يتم تعظيم العنصر البشري بحيث يكمن سر نهضة ماليزيا في عقول أبنائها وفي مواردها البشرية بصفة عامة التي علمت كيف تستثمر فيهم ,وفي مجال التعليم ينفق الإقتصاد الماليزي أغلبية ميزانيته على التعليم و البحث العلمي و التدريب وممارسة قوة العمل ,إذ تنقص في الجزائر ثقافة التنمية البشرية من تثمين المواطن الجزائري إبتداءا من المدرسة الإبتدائية , بحيث أن المنظومة التربوية هشة وتتغير بإستمرار ورثت مخلفات الصراع اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية ,وبالتالي هناك شرخ بين مؤسستي التعليم والبحث العلمي وبين محاولات تغيير البرامج التربوية بإستمرار الأمر الذي يؤثر بصفة مباشرة على تكوين التلاميذ , أما في ما يخص التدريب إذ لا يوجد تدريب مكثف وواع الأمر الذي سيسمح لاحقا لممارسة قوة العمل على أكمل وجه ,إذ يجب إدراك أن التعليم والتدريب الهادف تأثير على الإقتصاد الوطني والإرتفاع المطرد للإنتاجية العمل على تحسين الدخل و ماليزيا أحسن دليل بحيث أن التدريب شجع على إبتكار نماذج جديدة و فتح آفاق واسعة نحو التنمية الإقتصادية . [2]

أما عن التوجيه في إختيار التخصصات في الجامعات يجب مراعات متطلبات الحياة الإقتصادية و إمكانات الطلبة , و فتح لهم مجال الإبتكار و تشجيع الإستثمار في البحث العلمي , بتشجيع الكفاءات و الإبتكارات

[2] ناصر يوسف **,مرجع سابق** ,ص ص 226 – 227

وبصفة عامة لايمكن لأي قطاع في دولة ما أن ينجح بدون إعتبار أن الإنسان هو القيمة الإقتصادية الأولى التي يجب الإستثمار فيها وأنه و رغم تعدد اللغات , الديانات , الأعراق ,الثقافات و الديانات إلا أنه لم يصطدم بعائق التعدد بسبب تهيئة عقول مواطنيها (الشعب الماليزي) لتقبل الآخر وتقبل التعددية , إذ أن ماليزيا إستوعبت مبكرا فكرة أن التعليم , التدريب و ممارسة قوة العمل عناصر هامة لنجاح التنمية الإقتصادية الماليزية , خاصة في مرحلتي 2001 – 2010 و خطة 2010 – 2020 أين أدرجت التكنلوجيا في الخطة الإنمائية للبحث العلمي تحت إشراف مديرية العامة للبيوتكنلوجيا .[3]

كما كان للقيادة الرشيدة و الحكيمة لماليزيا دور و تمثل أساسا في شخصية قادتها (صناع القرار) ووعيهم السياسي ,خاصة مرحلة حكم مهاتير محمد التي تميزت ماليزيا فيها بالمرحلة الذهبية , و ذلك لما قدمه مهاتير لماليزيا الذي يتميز بفكر تنموي محفزو ثمار ذلك ان حققت اقتصاداً قويا وبمعدلات متسارعة من النمو ,بحيث أنه و رغم تعاقب رؤساء الوزراء على تولي الحكم في ماليزيا إلا أن كل قائد جاء بسياسة مكملة لما جاء بها الرئيس الذي سبقه , أي هناك تعاقب و تمرير للمهام بإستمرار تطبيق السياسات سواءا الإقتصادية أم الإجتماعية بخلق الإستمرارية والتكامل ,أما بالنسبة للقادة السياسيين في الجزائر كل و نظرته الخاصة الغير المقيدة بنظام يعتمد على تكامل الرؤى و المهام بين القادة السياسيين الجزائريين .

6 – ماليزيا والنظام الإسلامي أكده رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير، الذي كان القائد لماليزيا نحو النمو، وصاحب السياسة الإصلاحية، التي بناها على التعاليم الإسلامية، والضوابط الشرعية .

وبهذا يرسل رسالة إلى كل الدول الإسلامية داعيا إياها بالرجوع إلى تعاليم الإسلام،وقوانينه، والتلفت من التبعية الغربية التي قادتها إلى الهواية .

7- الإعتماد على سياسة إحلال الواردات :

هي سياسة إقتصادية تهدف إلى إنشاء صناعات محلية قادرة على على كبح إستيراد السلع المستوردة لصالحها عن طريق فرض حواجز جمركية ,لإنجاح هذه السياسة لابد من المرور عبر مرحلتين :

الأولى: العمل على إنتاج السلع البسيطة ذات الطابع الإستهلاكي ك : المواد الغذائية ,الملابس , مواد التنظيف ... إلخ

ثانيا : وصول الإنتاج المحلي إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي ووجود فائض في الإنتاج الذي يتطلب تصديره : تبدأ الدولة في تطبيق هذه السياسة في السلع الرأسمالية و الإنتاجية

إذا قامت الدولة النامية اللجوء إلى سياسة إحلال الواردات مباشرة من المرحلة الثانية خصوصا وأنه لم تتمكن صناعتها المحلية على تجاوز مرحلة إنتاج السلع الرأسمالية المستوردة التي يتم إستخدامها في إنتاج السلع الإستهلاكية ,فعند توقف الصناعات على السلع الإستهلاكية فقط سينتج عنه إرتفاع السلع الرأسمالية

[3] **المرجع نفسه** 229

المستوردة ,التي يتم إستخدامها في صناعة المواد الإستهلاكية مما تعني تدهور ميزان الواردات بسبب تفاقم الطلب على السلع الأساسية المستخدمة في صناعة السلع الإستهلاكية .

إيجابياته : اعتبار سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح المهمة في تحديد معالم اقتصاد وطني إيجابي، بحيث يكون قادراً على مواجهة المخاطر الاقتصادية بكل ثقة. ويقود الإحلال إلى تحقيق ما يصبو إليه الاقتصاد المحلي في قضية تنويع مصادر الدخل، والتحول من اقتصاد ريعي يعتمد في تشكيل ناتجه المحلي على سلعة أو اثنتين، إلى اقتصاد منتج بدأ من خلال دعم الصناعات المحلية الناشئة، والتي نمت حتى أصبحت صناعات قوية ناضجة قادرة على تجاوز التصنيع لسد **الحاجات المحلية إلى التصدير، ومنافسة السلع العالمية.**
[1]

هناك دول لها وفرة في السلع الأساسية كالبترول الكيماويات المعادن الغاز و غيرها أي تلجأ للصناعات المحلية في هذه الحالة إلى الإكتفاء بالسلع الأساسية المتوفرة محليا لسد حاجاتها في الصناعة السلع الإستهلاكية ,

وهناك دول كالجزائر كانت لديها حتى سنة 2015 وفرة في السلع الأساسية خاصة المحروقات لكنها لم تستغل هذه الميزة المهمة لتنمية الصناعة المحلية عامة والسلع الإستهلاكية خاصة وتنمية و الدفع بقطاعات أخرى ك:الزراعة , الصناعة , السياحة ماكتفت به هو سياسة التعمير وإشباع الحاجات الأساسية ,أما حالة ماليزيا فليس لها وفرة في السلع الأساسية لكن إنتاجها المحلي قوي ومن بين الأسباب تدعيم القطاع الخاص والإستفادة من الضرائب المفروضة عليه .

7 - هدفت ماليزيا عند إستقلالها لموازنة بين القطاع الزراعي والصناعي فعند إقتراب الخطة الماليزية السابعة من الإنتهاء كانت ماليزيا قد نجحت في عملية الإنتقال من الإنتاج الزراعي نحو التصنيع الحديث لكن أهملت الجزائربعد الإستقلال القطاع الزراعي, إذ تم إتخاذ قرار الإنتقال من الزراعة إلى التصنيع دون تحقيق إنتقال سلس .[1]

8 - إعتمدت ماليزيا و منذ إستقلالها على وضع إستراتيجيات قريبة و متوسطة المدى و الحرص على تطبيقها

ان عملية التنمية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما وان لها عوامل اقتصادية أخرى أهمها :

[1] إحلال الواردات نحو إقتصاد منتج ,موقع العربية الإخباري ,نقلا عن الرابط , http://ara.tv/yaz86/ ,بتاريخ 2017/05/02 على الساعة 16:00

[1]ناصر يوسف , **المرجع نفسه** , ص 227 .

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا اذ ان الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية اذ انها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغير والاصلاح.

- تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية إذ إن الأحزاب السياسية قائمة على أساس عرقي اذ تتخذ القرارات دائما من خلال المفاوضات.

- اذ ان ماليزيا صديقة لكل الدول ، توجه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل اساسي بدلاً من انفاقه على التسلح و تتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها.

- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة.

- إنتهاج ماليزيا استراتيجيه تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الاصليين الذين هم الأغلبية بتمكينهم وبالتالي خلقوا العدالة الإجتماعية .

ملخص الفصل الثالث :

أن الجزائر وفي ظل توجهها الإقتصادي الجديد الذي أملته عليها كل من الظروف الداخلية و الخارجية بحاجة إلى الإستفادة من الدبلوماسية الإقتصادية بتجنيد جملة من الأدوات و الآليات التي تساهم في ذلك ,بدءا بإصلاح الإقتصاد الوطني علما أن الإقتصاد الخارجي لدولة ما هو إلى إنعكاس للإقتصاد الداخلي ,وأن الدبلوماسية الإقتصادية تتغذى من مدى تطور الإقتصاد الداخلي لتبرز خارجيا ولتكون لها مكانة تمكنها من تفعيل كل الآليات .

- ✓ يمكن إعتبار الدبلوماسية الإقتصادية بالإضافة إلى كونها تنبثق من الدبلوماسية العامة إلى أنها وسيلة التي تستعملها الدول لترقية إقتصادها الداخلي .
- ✓ لا يمكن الجزم بوجود دبلوماسية إقتصادية في دولة ما, إذا كان إقتصادها هش وغير واعد إذ لا يستقطب المستثمرين و رجال الأعمال ,لأن نجاح الدبلوماسية الإقتصادية يتغذى من دولة ذات إقتصاد قوي, لكن كإستدراك للوضع تقوم الدولة بوضع خطة طريق ونظام تنموي تسير وفقه.
- ✓ يكمن إستدراك الضعف الإقتصادي الذي يؤول دون تطبيق الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل توجه الإقتصاد الجزائري الجديد بتفعيل سبل التنمية الداخلية بالتركيز على:
  - ❖ الإصلاح الإقتصادي القاعدي .
  - ❖ تطوير منهجية الترويج الإقتصادي الذي يعول على العامل البشري من خلال تكوينه
  - ❖ الإستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال
  - ❖ دعم الإستثمار ومناخ العمل في الجزائر من خلال مجموعة آليات
  - ❖ إذن نجاح الدبلوماسية الإقتصادية في ظل إقتصاد هش مرهون بمدى تحرك الدولة نحو إصلاح وتطوير إقتصادها .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال ما سبق عرضه في الفصول الثلاثة السابقة, توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

- ✓ أن أهم آليات تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية خارجيا هي:
  - جمع الدبلوماسي المعلومات عن الدولة المعتمد إليها
  - تمثيل الدولة إقتصاديا في المظاهرات و المؤتمرات الإقتصادية
  - التحرك سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف لعقد إتفاقيات شراكة تعود بالمصلحة الوطنية .

- ✓ أن الدبلوماسية الإقتصادية أصبحت من بين الوسائل الأساسية لبروز الدولة و تموقعها قاريا ودوليا في شتى المجالات في ظل العولمة و الإقتصاد الحر, فلنجاح الدولة يجب أن تتعايش مع بيئتها الخارجية, بإعتمادها على التبادل والعلاقات الإقتصادية المتميزة و تبادل السلع والتجارب, الأمر الذي يتطلب دبلوماسية إقتصادية واضحة المعالم والأهداف, إذ يمكن إستدراك الضعف الإقتصادي الذي يؤول دون تطبيق الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية بتفعيل سبل التنمية الداخلية بالتركيز على الإصلاحات القاعدية, وإصلاح المؤسساتي, وتطوير منهجية الترويج الإقتصادي, من خلال بناء قواعد وشبكة معلومات إقتصادية على المستوى الوطني للتعاون مع القطاعات الأخرى, كالتعاون بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة,و الإرتكازعلى تجارب الدول الناجحة في هذا المجال, كالنموذج الماليزي الذي ركزنا على دراسة أسسه و مقوماته في الفصل الثاني من الدراسة .
- ✓ نجاح الدبلوماسية الإقتصادية في ظل الإقتصاد الهش و الضعيف مرهون بمدى تحركها نحو تطوير إقتصادها و إستصلاحه بتفعيل خلايا في وزارة الشؤون الخارجية التي تنشط أكثر في المجال , من خلال تنشيط العلاقات الثنائية بين الدول ذات المصالح المشتركة وتعزيز حضورها في المحافل و الملتقيات الدولية ,واللجوء إلى الشراكة المربحة القائمة على توازن المصالح وتحقيق الإنسجام مع خياراتها السياسية و الإقتصادية والإجتماعية,فلن تتحقق الدبلوماسية الإقتصادية إلا عن طريق العمل على تجسيد السياسة المسطرة لها من طرف الدولة كما جاء في الدستور الجزائري 1996 المعدل و المتمم في 2016 والذي نص على حرية الإستثمار والتجارة في الجزائر ودعم وتحسيين مناخ الأعمال بتشجيع إزدهار المؤسسات وهذا خدمة للتنمية الإقتصادية الوطنية التي تقوم على :

❖ أسس الإبتكار الفكري والعلمي بتحسيين إقتصاد متنوع يقوده مواطن جزائري كفء ذو مهارات عالية كل هذا بتوفير التكوين المكثف و تدريب عنصر البشري .

- ❖ العمل على تجسيد المشروع الإقتصادي الجديد عن طريق فرض ميكانيزمات لتنفيذه على أرض الواقع و مرافقة كل هذه الآليات, بأشخاص مؤهلين و محاولة تكثيف التكوين لمضاعفة الموارد البشرية وجعل من الكفاءة و النزاهة معيارفي تولي المسؤولية بتحديد فترات تولي المسؤولية ضمانا إلى الوفاء بتمرير المسؤولية, والتي تستلزم القائد إحترام إنجزات وسياسات من سبقوه في الحكم لضمان إنتقال سلس بين المسؤولين, بالإستمرار في تنفيذ نفس سياسة الدولة الإقتصادية والإجتماعية للدولة .
- ❖ خلق جو الإبداع التنافسي و المحفز إطارات الدولة , تكافئ الطرفين , تحقيق العدالة الإجتماعية العدالة في تحمل الأعباء العامة .
- ❖ إعطاء مجال للقطاع الخاص الإستفادة من ماليزيا و تشجيع و تحفيز الصناعات االمحلية خاصة المصغرة منها حمايتها خاصة الناشئة منها عن طريق فرض ضرائب الجمركية على السلع المستوردة والتي لها بديل محلي وذلك بهدف تشجيع المنتج المحلي على الإستيراد وتوسيع خطوط الإنتاج المحلية لتصل إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي ومن ثم اللجوء إلى التصدير ,وتفعيل دور المراقبة على كل هذه الآليات .
- ✓ أن مدى نجاح الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية مرتبط بمدى نجاح السياسة الإقتصادية للبلاد, عن طريق الإستغلال الأمثل للثروات, وفتح باب الإستثمار الداخلي و الخارجي وخلق مناخ عمل يشجع الإستثمار عن طريق المحفزات الجبائية والتسهيلات الجمركية, كما يقتضي الأمر التركيز على العنصر البشري الذي يمتاز بتكوين في المجال الإقتصادي و التركيز على إنشاء شراكات الثنائية و المتعددة الأطراف لبلوغ الهدف المنشود وهو جلب الإستثمارات الأجنبية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 – المراجع باللغة العربية:

1 – الوثائق الرسمية:

- قانون رقم 16 - 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 ا/وافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.
- إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 .
- الأمر 06/08 المؤرخ في 15 ماي 2006 إذ جاء ليعدل ويتمم أمر 01 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001
- الأأمر 01 – 03 , 20 أوت 2001 تطوير الإستثمار
- قانون 82 – 11 مؤرخ في 21 أوت 1982 يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني .
- الأمر رقم 66-284 المؤرخ 15 ديسمبر 1966 يتضمن قانون الإستثمار.

2 – الكتب :

- أبو شرارة علي أبو فتاح ,**الإقتصاد الدولي النظريات و السياسات ,** بيروت ,دار المسيرة للنشر و التوريع و الطباعة,الطبعة الرابعة, 2015
- أبو عباه سعيد, **الدبلوماسية, تاريخها, أنواعها, قوانينها,** عمان,دار الشيماء للنشر و التوزيع,الطبعة الأولى,2009
- السمرائي شفيق عبد الرزاق , **الدبلوماسية** , لندن : دار الحكمة, الطبعة الثانية 2011 .
- العكره أدونيس ,**من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية,** بيروت : دارالطليعة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 1981 .
- الهاشمي محمد **,العولمة, الدبلوماسية و النظام العالمي الجديد,** الأردن ,دار أسامة للنشر والتوزيع, 2003 .

- جابر عاصم , **الوظيفة القنصلية و الدبلوماسية في القانون و الممارسة ,دراسة مقارنة,** بيروت : منشورات بحر المتوسط , الطبعة الأولى ,سنة 1986 .
- سي آلانروبرت **مقدمة قصيرة جدا- التاريخ الإقتصادي العالمي**, لقاهرة , مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ,الطبعة الأولى 2014
- حسن محمود صفوت , **الدبلوماسية المعاصرة** , القاهرة :دار الفجر ,الطبعة العربية الأولى ,سنة 2014

- مجواد الموسوي محمد عبد الوهاب, **اللبرالية والأزمات, دراسة الواقع الإقتصادي للبلدان المتحولة** ,العراق:داراليازوري ,الطبعة2 ,2010 .
- هشام محمود الأقداحي, **العلاقات الإستراتيجية الدولية** ,القاهرة,مؤسسة شباب الجامعة, الطبعة الأولى ,2014 ,
- الرفاعي عبد الجبار ," **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي"** , دار الهادي ,فلسفة الدين و الكلام الجديد , بغداد , الطبعة الأولى 2002 .
- نخبة من الكتاب و الباحثين **إشكالية التنمية ووسائل النهوض , رؤية في الإصلاح ,** الدوحة:مركز البحوث و الدراسات ,الطبعة الأولى 2008 .
- فتح الله سعد حسين",**التنمية المستقلة : المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج:دراسة مقاربة في أقطار مختلفة**, سلسلة أطروحات الدكتوراه 27 (بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية,2000 .
- صبري إسماعيل **التنمية المستقلة محاولة لتجديد مفهوم مجهول** , ورقة قدمت إلى : التنمية المستقلة في الوطن العربي, بيروت , بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية 1987 .
- ناصر يوسف ,**دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا ,**
- سلسلة أطروحات الدكتوراه 83 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, 2010 .

مقالات عن المواقع الإلكترونية :

- الديماني مصطفى, **"الدبلوماسية الدولية في عالم متغير" ,**موقع الحوار المتمدن, نقلا عن الموقع http://m.ahewar.org/s.asp?aid=381188&r=0&cid=0&u=&i=6873&q

- تقية محمد المهدي حسان,**" من أسرار نجاح التجربة اليابانية** لأكاديمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية ,جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف,كلية اللغة و الآداب ,قسم علم الإجتماع نقلا على الرابط
- http://www.univ-
. chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_05_2011/article_14.pdf

- زغيب شهرزاد وآخرون ,**التنمية المستقلة بالإعتماد على الذات بين الإقتراب النظري وواقع الإقتصاد الجزائري** مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ,العدد الثاني و الثلاثون نوفمبر 2013 .

- محمود حسين عيسى **أهمية الإستثمار في تنمية الموارد البشرية** ,نقلا عن الموقع http://www.alukah.net/culture/0/495/#ixzz4dmxocH5T

- كربالي بغداد , حمداني محمد **''إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية, التكنلوجية بالجزائر '' ,(مجلة العلوم الإنسانية ,العدد 45 , سنة 2010)**

المواقع الإلكترونية :

- محمود حسين عيسى **أهمية الإستثمار في تنمية الموارد البشرية** ,نقلا عن الموقع, http://www.alukah.net/culture/0/495/#ixzz4dmxocH5T

إحصائيات الهيئة العامة لتنمية الإستثمار في ماليزيا,نقلا عن الرابط

- موقع تطوير الإستثمارات الماليزية http://www.mida.gov.my/home
- موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية http://www.mae.gov.dz/
- موقع ترقية الإستثمارات الجزائرية www.Andi.dz

التقارير :

- همرشولد داج, **تقرير لنبدأ المسيرة** : **تقرير** بمناسبة إنعقاد الدورة الإستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة الناشر, الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1980 .

مذكرات :

- بن عرفة رشيدة , الحمزاوي سومية , **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر** خلال فترة 2005 – 2014 مذكرة ماستر ,علوم إقتصادية .
- مشري عبد الحميد ,**الدبلوماسية الإقتصادية في عصر العولمة ,** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلاقات الدولية جامعة الجزائر 2009 – 2010 .
- زير نعيمة , **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ,** الجزائر,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية تلمسان ,مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التسيير الدولي للمؤسسات , تخصص المالية الدولية ,2010 – 2011 .

- قدور إبراهيم **,دور الدبلوماسية الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات'' الجزائر ,**المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ,قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية ,تخصص دراسات دبلوماسية ,2014 – 2015 .

المصادر باللغة الإنجليزية :

- Amra Nušinović, Erkan İlgun ,**Economic Diplomacy and Business Negotiation-managerial approach** International Burch University, Faculty of Management Sarajevo, Bosnia and Herzegovina
- E Wayne Nafziger n,"The Economics of developping countries", (3 rd edition) ,p p -47 – 49
- E Wayne Nafziger n,"The Economics of developping countries", (2nd edition1990) ,p p -47 – 49
- Harun ur Rashid , ***Economic Diplomacy in South Asia ,Adress to the Indian Economy And Business ,update 18 August 2005***
-

- Kishan S Rana," **Economic Diplomacy ,the Experience of Developping countrie**
- http://www.cuts-citee.org/cds03/pdf/cds03-session1-02.pdf ,
- Nicholas Bayne and Stephen Woolcock , "**The New EconomicDiplomacy** ,**Decision Making and Negociation in international economic Relation ,** UK , the london school of Economics and political Science .Third Edition 2011 .

- Pyrros Papadimitriou and Victoria Pistikou ,***'' Economic Diplomacy in National Security''*** , (Greece : University of peloponnese , Procedia Economics and Finance ,2015) p p 129 – 145
-

- Shin Sang-kyup ***"News Inside -G20 Summit, A new economic diplomacy-" Arirang Tv 23 novembre 2015*** ,https://www.youtube.com/watch?v=KcxJDCIzarU ,

باللغة الفرنسية :

- Annexe technique développement internationale des entreprises ,quel apport de la diplomatie

- Rapport de la comission Diplomatie Economique ,Conseil National du Commerce exterieur, 13 juin 2000

الفهرس	رقم الصفحة	ص
الفصل الأول : المدخل النظري للدبلوماسية الإقتصادية ودورها في تحقيق التنمية .	.....	12
المبحث الأول : الدبلوماسية الإقتصادية مقاربة نظرية	.....	13
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن ظهور الحاجة إلى الدبلوماسية الإقتصادية	.....	13
المطلب الثاني : ماهية الدبلوماسية الإقتصادية	.....	16
المطلب الثالث : تأثر و تأثير الدبلوماسية الإقتصادية بالعامل الإقتصادي	.....	24
المبحث الثاني:التفسير النظري لعلاقة الدبلوماسية الإقتصادية بالتنمية الوطنية الشاملة	.....	28
المطلب الأول : عناصر تفعيل التنمية	.....	28
المطلب الثاني : التنمية بديناميكية الإعتماد على الذات	.....	33
المطلب الثالث : الفاعل الإنساني للنهوض بالإقتصاد فتحقيق التنمية	.....	37
الفصل الثاني :دور الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الوطنية ماليزيا أنموذجا	.....	42
المبحث الأول : قراءة في خلفيات ومعالم التطور الإقتصادي في ماليزيا	.....	43
المطلب الأول : بطاقة تعريفية بدولة ماليزيا	.....	43
المطلب الثاني : تأثير الجانب الشخصي للقادة السياسين لماليزيا في تطوره	.....	47
المطلب الثالث :ملامح التطور الإقتصادي في ماليزيا	.....	57
المبحث الثاني:التجربة الماليزية في الدبلوماسية الإقتصادية	.....	62
المطلب الأول: معادلة الدبلوماسية الإقتصادية الذي شاركت في التنمية الوطنية في ماليزيا	.....	62
المطلب الثاني : ماليزيا و الإستثمار الأجنبي المباشر	.....	65

الفصل الثالث : الحاجة إلى النهوض بالدبلوماسية الإقتصادية في الجزائر	.....	73
المبحث الأول:الدبلوماسية الإقتصادية كأداة لتنويع الإقتصاد الوطني	.....	74
المطلب الأول : ملامح التجربة الجزائرية في التنمية الإقتصادية	.....	74
المطلب الثاني : البعد الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية	.....	85
المبحث الثاني : مجهودات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية	.....	90
المطلب الأول : الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية و جذب الإستثمار	.....	90
المطلب الثاني : دراسة مقارنة بين النموذج الماليزي و الجزائري	.....	95
الخاتمة	.....	101
قائمة المراجع	.....	104